الجمهوريــة الجزائـريــة الديمقـراطيــة الشعبيــة
وزارة التعــليم العالــي و البحث العلمي
جـامعــة وهـــــران
كلــية العلوم الاجتماعية قسم علـم الاجتماع

رسالـة المـاجستير
تخصـص علم اجتماع السيــاسي

الإصلاحات القانونية و التفاعلات النقابية

دراسة لحالة
رد فعل نقابة سوناطراك تجاه قانون المحروقات

من إعـداد الطالب :
قـازي ثانـي عبد الحق

تحت إشـراف الأستاذ :
الدكتور : العلاوي أحمد

هيئة المناقشة
د. عبدالكريم العايدي.... .....رئيساً
أ.د أحمد العلاوي .....مقرراً
د.مولاي الحاج مراد.....مناقشاً
د.بومدين بوزيد.....مناقشاً

السنة الجـامعية : 2005/2006

المقدمة العامة :

يندرج هذا البحث ضمن الإشكالية العامة للتطوّر الجديد للاقتصاد الجزائري وما ينجز عنه من تفاعلات سوسيو سياسية. فتوجه الدولة نحو النهج الليبرالي وانسحابها من دعم الاقتصاد واعتمادها أسلوب الخوصصة وكذا إصدارها لمشاريع القوانين المتعلّقة بالاستثمار، وقانون الكهرباء والمحروقات و المناجم، أثار ردود أفعال قوية لدى النقابات و المنظمات العمالية وتمثلت هذه الردود في التجمعات و الغضب و التذمر الذي أبداه العمال في قطاعات مختلفة، مما دفع بالنقابة إلى اتهام مشروع الدولة الإصلاحي بالغامض و المشكوك فيه و اعتبرت أن التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق لا يعدو أن يكون تجربة أخرى من التجارب السابقة الفاشلة، إذ أن اختيار الجزائر دخول اقتصاد السوق، يشبه في سياقه التهاتف في الانتقال إلى الاشتراكية غداة الاستقلال. و من تم فإن المركزية النقابية تدعو الدولة إلى اعتماد سياسة إنعاش من خلال توجيه استثمارات قوية وذات مردودية، بغية السماح للشركات العمومية الجزائرية الانبعاث من جديد و بالتالي الحفاظ على العمال بدل تسريحهم و دفعهم للبطالة الحتمية. لكن هذا الرأي يقابله رأي أخر، فالدولة تعتبر أن سياسة الإنعاش تعد تكريسا لواقع الاقتصادي جامد لا يجدي نفعا، فهي بالتالي تصر على ضرورة الإصلاحات و إعادة النظر في القوانين الحالية لإزالة العراقيل البيروقراطية والتشريعية وأكبر دليل على هذا الإصرار كما جاء على لسان رئيس الجمهورية "**ليس هناك شخص و لا منظمة و لا قوة اجتماعية و لا أي حزب وصي على القطاع العمومي**" [1*].

أن البديل الذي تعتبره السلطة اليوم بمثابة المسلك الوحيد للخروج من الأزمة الوطنية، يعتبره الطرف الآخر انتحارا حتميا لما يخفيه من مفاجآت ضمنية، و بين هاته الفكرة و تلك يمكن القول أن هذا الانتقال الاستلزامي يحمل الكثير من الوقائع الصعبة، التي لا يمكن للكل تفهمها مادامت العقليات و السلوكات غير

مهيأة لاستيعاب المضامين الجديـدة، و بالتـالي فـإن ردود الفعـل لا يمكنهـا إلا أن تكون قوية و متصلبة.

---

* [illegible]

من بين القطاعات الاقتصادية الهامة التي تفاعلت مع هـذه التوجيهـات الجديـدة، قطاع المحروقات، الذي لم يسلم هو الآخـر مـن حتميـة التغييـر وجـاء المشـروع التمهيدي لقانون المحروقات بمثابـة الصـدمة الـتي هـزت كيـان عمـال و نقابـات القطاع، ممـا عجـل بنهايـة الـود و الوفـاق الـذي اتسـمت بـه الوصـاية بالشـريك الاجتماعي منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود كاملة، ليفتح بعـد ذلـك المجـال للمعارضـة وعدم تطابق الرؤى في العديد من المجالات.

فسوناطراك التي تعتـبر مكسـبا اقتصـاديا هامـا للـوطن، يعتبرهـا عمـال القطـاع مفخرة لأنها استطاعت أن تصمد أمام التغييـرات الكـبرى الـتي عرفهـا الاقتصـاد الوطني وهي بذلك تبقى المؤسسة الوطنية الوحيدة التي تعتمد عليها الدولة فـي مداخلها الخارجية.

غيـر أن الدولـة ومـن خلال المشـروع التمهيـدي لقـانون المحروقـات تعتـبر أن سوناطراك لم تعد قادرة علـى دفـع وثيـرة اسـتثمارات بالشـكل المطلـوب ممـا يسـتدعي التغييـر بإعفائهـا مـن مهمـة التكلـف المباشـر بتسـيير الاسـتثمارات المستقبلية لأن ذلك سيصبح من اختصاصات هيأت أخرى.
بينما تدعو سوناطراك إلى الاهتمام بنشاطاتها القاعدية مـع تطويرهـا و مضـاعفة المكاسب الشـريك الاجتمـاعي و اعتبرهـا مـؤامرة مـن أجـل خوصصـة الشـركة الوحيدة الناجعة في الاقتصاد الوطني. وبالتالي القضاء عليها تدريجياً، ممـا دفعـه إلى اتخاذ مواقف اعتراضية قوية هددت بشل القطـاع فـي حالـة تمريـر مشـروع

قانون المحروقات. وهو ما جعل من سنة 2001 سنة متقلبة إذ عرفت فيها العلاقات النقابية والوصاية في قطاع المحروقات أسوأ مراحلها.

هذا ما سنسعى للتعرف عليه من خلال هذا البحث في فصوله السبعة وهي:
فالفصل الأول خصصناه لمبحثين: الإشكالية و المنهجية، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الإشكالية العامة و خلفياتها مع تحديد الإطار التحليلي للبحث وصياغة الفرضيات، بينما خصصنا المبحث الثاني لتحديد الإطار المنهجي والأدوات والتقنيات المستعملة مع تحديد العينة وكيفية تمرير الاستمارة، بالإضافة إلى الخطوات الأخرى التي استعملت في تحليل مضمون البحث، و أخيراً تعرضنا لأهم الصعوبات و الإكراهات التي حالت في بعض الأحيان عن تعمقنا في بعض الجوانب.

أما في الفصل الثاني فهو عبارة عن تذكير تاريخي لأهم المراحل التنموية بالجزائر بداية بتجربة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق و ركزنا على هذه الأخيرة نظرا للأهمية التي تكتسيها في الصيرورة الاقتصادية العامة و تأثيرها على الصناعة و كذا الخصوصيات التي تتميز بها كإعادة الهيكلة و دفع الإصلاحات و نهج الخوصصة و التعامل مع صندوق النقد الدولي.
كما تعرضنا في هذا الفصل إلى مشاكل كل مرحلة، مع إبراز سلبيات المرحلة الانتقالية المتمثلة في تفاقم البطالة واحتداد البيروقراطية التي كانت سببا مباشرا في تعطل الاستثمار.

و في الأخير تطرقنا إلى آفاق التنمية المستقبلية ومشروع الإنعاش الاقتصادي كنموذج جديد تعمدت الدولة تطبيقه، لتتمكن من دفع عجلة الاستثمار والخروج من الركود الذي ميز المرحلة الأخيرة.

و يعتبر الفصل الثالث في تقديرنا أهم فصل في هذا البحث بعد الفصل السابع الذي يتضمن تحليل محتوى الإجابات، لأننا خصصناه لتقديم مشروع القانون التمهيدي للمحروقات و لذلك فقد عملنا على تبويبه و ترتيبه وشرح أهم النصوص التي لها علاقة بموضوع بحثنا كما تعرضنا إلى أهم الميكانيزمات التي خضع لها هذا المشروع من طبع و نشر و تبليغ بالإضافة إلى الشرح الموسع الذي مس كل الفئات في مختلف جهات الوطن، دون أن ننسى التطرق إلى أهم الانتقادات التي تعرض لها محتوى هذا القانون سواء الحزبية أو النقابية أو البرلمانية.

أما في الفصل الرابع، تطرقنا إلى أهم المراحل التي ميزت النضال النقـابي فـي الجزائر، مع التركيز على الممارسة النقابية داخل سوناطراك وعلى التوجه العام و المفهوم الجديد الذي بني منذ سنة 1965 على أساس شراكة نشيطة، كالأخــذ في الحسبان الاهتمامات والمصـالح الموضـوعية المشـتركة و الـتي تسـعى إلـى مواصلة زرع ثقافة روح المؤسسة.

لكن مع تطوّر الأحداث وجـدت النقابـة نفسـها داخـل سـوناطراك مضـطرة إلـى إعادة النظر في إستراتيجياتها العامة و الاهتمام أكثر كما سنبيّن ذلك لاحقا بإعلام و تكوين الإطارات النقابية والعمل على إبراز دور الخلية النقابية، باعتبارها همـزة وصل بين المناضلين والعمال المنخرطين وهي التي تحقق الانـدماج بيـن الأفـراد وتعلمهم الأساليب والسبل الناجعة وتحملهم إلـى الوقـوف أمـام التحـديات الـتي تعترض النضال النقابي.

أما الفصل الخامس فهو جزء تفصيلي للشـركة الـتي نسـعى لتقـديمها مـن خلال معلومات حول النشأة والأهداف مـن هـذه النشـأة، بالإضـافة إلـى اسـتراتيجيات السياسية التي تحتلها بالنسبة للاقتصاد الوطني.
فالعرض المخصص ضمن هذا الفصل يتكوّن من مبحثين، مبحث خاص بـالتعريف بمجمع سوناطراك، و فيه نستعرض أهم الخصائص البنيوية و الوضيفية للشـركة، وجزء خاص بمركب تمييع الغاز الطبيعي الذي يعتـبر أحـد الوحـدات المهمـة فـي إنتـاج الغـاز بالنسـبة لسـوناطراك والـذي نتّخـذ منـه قاعـدة لإجـراء هـذا البحـث الميداني.

و فيه ركزنا على أهم و أبرز المواقـف الـتي تبناهـا النقـابيون والـتي شـكلت فـي مجملها نقاط ساخنة زادت من رقعة الهـوة بينهـا وبيـن الوصـاية معتمـدين علـى اللقاءات التي أجريناها مع بعض المسؤولين النقابين أو على حضـورنا الشخصـي لبعض الملتقيات أوعلى الحوارات الكبرى التي أجريت مع هـؤلاء م ن قبـل بعـض الجرائد الوطنية والمحلية والـتي احتـوت أهـم التسـاؤلات الـتي طرحتهـا النقابـة بشأن مشروع قانون المحروقات، كما تعرضنا إلى مجموع التخوفات الناتجة عـن تطبيقه والتي تثير شكوكا في جديته.

و في مبحث آخر من هذا الفصل تطرقنا لأبرز و أهـم الميكانيزمـات المتّبعـة مـن طرف النقابة ومن ضمنها اللجوء إلى الاحتجاج الوطني و قد ركزنا علـى احتجـاج 20 مارس 2001 ، وعلى كيفية تنظيمه داخل وحدة GL1/Z مع التعرض إلى أهم المضامين و الوقائع التي حدثت في هذا اليوم.

و فـي آخـر فصـل مـن هـذا البحـث تطرقنـا إلـى قـراءة مباشـرة للمحتويـات والمضامين التي تقدم بها عمال سـوناطراك مـن اللـذين شـملهم البحـث، وفيـه استعرضنا أهم الأفكار التي يحملها هؤلاء عـن الممارسـة النقابيـة و عـن رأيهـم و موقفهم من مشروع قانون المحروقات الذي أثار الكثير من الاستفهامات.

الفصل الأول
الإشكالية والمنهجية

1- الإشـكـالـيـة :_

لا تختلف إشكالية البحث عن الطرح العام الذي تعرضنا إليه في المقدّمة. فجوهر الموضوع يتمحور حول التعديل القـانوني الجديـد ومـا سـينجر عنـه مـن تحـولات جذرية في تسيير قطاع المحروقات الذي تميز حتى الآن بكونه قطاعا ناجعـا ممـا أبعده عن كل الشـكوك واحتمـالات التغييـر الـتي عرفتهـا القطاعـات الاقتصـادية الأخرى.

غير أن النجاح الذي حققه قطاع المحروقات حسب الوصاية هو نجاح نسبي وأنها مطالبة بتعديل قوانينه لمسايرة العولمة و مواجهة المنافسة الدوليـة فـي مجـال الطاقة وهو ما دفعها إلى اقـتراح مشـروع تمهيـدي بـديل للقـانون الحـالي الـذي سبق وأن عرف تعديلات في سنتي 1991 و 1996 [1]*.

إن غموض المشروع الجديد و صعوبة قياسه و استيعابه ستدفع العمال إلى اتّخـاذ إجراءات فردية وجماعية للإعلان عن الغضب و عدم الرضى سواء بطرق شرعية أو غير شرعية وغالبا ما تكون شرعية تترجمها النقابة التي تتفاعل في مثـل هـذه الحالات مع المشكلات التي تمس قضايا واهتمامات العمال و هذا ما سنتعرض له أثناء التفصيل. و بذلك يكون موضوعنا هو مواجهة النقابة للمشروع الجديد.

فالنقابيون يرتكزون بصفة عامة فـي إصـدار قراراتهـم الـتي لا تخلـو مـن الإنـذار والتحضير على تحليلهم لما يجري فـي الجزائـر مـن تغيـرات و تقلبـات، فالعمـال الذين كانوا محل طرد بالمئات والـذين عايشـوا عمليـة بيـع المعامـل و يلاحظـون يوميا تقهقر قـدراتهم الشـرائية يسـتاءون لا محالـة مـن الوضـع الـذي لـم يجـدوا تفسير له سوى أنه تبديد و إتلاف لحقوقهم المشـروعة ممـا يجعلهـم أكـثر خوفـا على مصالحهم.

فرغم أن عمال سوناطراك لم يمسّهم هذا الإجراء، إلا أن النقابة كانت تـرى فـي مشروع القانون التمهيدي للمحروقات مؤشرا قويا لتعجيـل هـذا المسـار والـدفع بالمؤسسة إلى المجهول. مجهول تعرف عواقبه إذا ما قـورن بمصـير الشـركات التي تم خوصصتها حتّى الآن و التي خلفت آلاف العمال بدون عمل.

---

1 * : قانونـا " 22/1991 و 14/1996"

1.1 طــرح الفرضيــات :

1.1.1 الفرضـيـة الأولـى :

رغم المستوى التكنولوجي العالي الذي تتوفر عليـه سـوناطراك، ورغـم المكانـة الدولية الهامة التي تحتلها إلا أنها لازالت تفتقر إلى أساليب معيارية، ممـا يجعلهـا تعيش عراقيل و صعوبات تنظيماتية مرتبطة أساسا بوظيفتها و بنيتها الداخلية.

و دليلنا في ذلك هو عدم استقرارها حتى الآن على تنظيـم ثـابت لا يتغيّـر بتغييـر المسـؤولين. فـالمتتبعين و المهتميـن بشـؤون سـوناطراك يلاحظـون جيـدا عـدد المرات التي غيرت فيها هذه الشركة أساليبها التنظيمية بدون إعطـاء تفسـيرات علمية وموضوعية أحيانا لهذا التغيير، شأنها شـأن مؤسسات الدولة الأخرى الـتي تتغير بتغير الأشخاص.

نورد هذا الكلام في وقت تعتبر فيه سوناطراك أقوى مؤسسات الدولـة اقتصـاديا و أنجعها تنظيما، فهي تعد القدوة في التسيير، سـواء تعلـق الأمـر بـالتجهيزات أو التكنولوجيات المتطوّرة أو بتسيير الموارد البشرية التي تحظى بمتابعـة دوريـة و رسالة دائمة و ذلك بفضـل الوسـائل و المناهـج الـتي وضـعتها سـوناطراك تحـت تصرف عمالها و إطاراتها.

لكن رغم ذلك و رغم اعتمادها للطرق الحديثة في المناجمات و قيـادة الأفـراد إلا أنها لازالت مشوبة بإرهاصات و ذهنيات تقليدية قادرة على إضعافها مسـتقبلا لان ظـروف اقتصـاد السـوق الحاليـة والمنافسـة فـي مجـال الاسـتثمار فـي قطـاع المحروقات ستدفع سوناطراك بدون شك إلى إعادة حساباتها و مراجعـة معـايير تسييرها.

إن الوضعية المتأزمة والحرجة التي مر بها الاقتصـاد الـوطني، يجـد تفسـيره فـي مدى تأثير المحيط الخارجي على نمـوه، فهـذا المحيـط غالبـا مـا يتّصـف بـالعنف والعدوانية تترجمها يوميا ردود الأفعـال السـلبية الـتي لـم تسـتطع بعـد فهـم دور الديناميكية الجديدة وهي بذلك تضيف إكراهات تحد وتعرقل التوجه الاسـتراتيجي الجديد و تضاف إلى هذه الضغوطات إكراهات أخرى تتمثل في أسـاليب التعامـل التقليديـة الـتي تسـير عليهـا دوائـر الإدارة الجزائريـة مثـل البنـوك و الضـرائب و الجمارك و الاتصال.

2-1-1 ***الفرضـيـة الثانيـة :***

إن القراءة الأولية التي استخلصت من مطالعتنا لمشروع قانون المحروقـات هـو اعتماده على التجارب العلمية والتكنولوجيـة وعلـى الأسـاليب التقنيـة المعروفـة دوليا. و نستخلص أيضا أن صياغته تمت بالتعاون مع مكاتب للدراسة و الخـبراء و المختصين.

و أن هذا المشروع لم يكن و ليد الصدفة وإنما نتيجة حتمية للإجراءات الإصـلاحية التي انتهجتها الجزائر و نتيجة كذلك لمحدودية قـانون 1991 وتقصـيره فـي فتـح آفاق الاستثمار خاصة لقطاع حساس يتّسم بمنافسة دولية قوية.
لكن الذي لا يمكن استيعابه و فهمه وهو ما سيشكل محور الفرضية التي نطرحها الآن وهو كيـف أن سـوناطراك الـتي سـخّرت كـل الوسـائل للتعريـف بمشـروع قانون المحروقات من :

* فتح أبواب على الأنترنات، "[1] "Site Web*.
* الرسائل عبر القنوات الإلكترونية الداخلية، "Messagerie Interne".
* ملتقيات مع الإطارات.
* تجمعات جهوية مع العمال، و الطلبة و الأحزاب.
* إعلانات إشهارية عبر الجرائد.
* إصدارات مجلات سوناطراك و مجلات أخرى.
* أبواب مفتوحة على الجمهور.

لم تعمل على إشراك النقابة في الجلسـات الخاصـة بمناقشـة و إعـداد مشـروع المحروقات ؟ وهو ما يعد تقصيرا في حقهـا خاصـة و أن هـذا الإجـراء يصـدر عـن مؤسسة تعد الرائدة في التسيير Leader Ship و لها تقاليد و تجربـة عريقـة فـي مجال المفاوضات. إذ كان من الأفضل العمل بتطـوير سياسـة الشـفافية ومنهـج المحادثات الاتّصال بدل الوصول إلى طريق مسدود. ومـن هـذا المنطلـق نطـرح التساؤلات التالية :

---

* هـل المسألة متعلّقة بخطأ منهجي، أي أن الوصاية لم يكن في نيتهـا تجاهـل الشريك الاجتماعي ؟ أم أن الإجراء كان مقصودا لأبعاد إستراتيجية و سياسـية ؟

* أم أن المسألة و ما فيها تتعلّق بعدم توفر الطرفيـن علـى التقاليـد الحـوار و الشفافية ؟

و السؤال نفسه يمكن توجيه للنقابة و طرحه بصيغ أخرى :

- لماذا تجاهلت النقابة في الأول الرد على مضامين المشروع ؟
- لماذا اكتفت بتحسيس العمال بخطورته دون شرح محتواه ؟
- لماذا لم تطالب بحقها الشرعي في النقاش المبدئي ؟

هل أن المسألة تتعلّق بتعنت لإبراز قوة النقابة وتحكمها في تسيير العمال أم هـو مؤشر مسبق بإخفاقها في إقنـاع الوصـاية بـالتراجع عـن المشـروع و أن تحريـك القاعدة هو اختيار إستراتيجي لخلط الأوراق ؟

3-1-1 الفرضـيـة الثالثـة :

ومن خلالها نفترض وجود أسباب أخرى، تفسر وقوع النـزاع و احتـداده و تطـوره بيـن النقابـة والوصـاية و يتعلـق الأمـر بمسـألة تسـيير الخـدمات الاجتماعيـة و الاستفادة من مزاياها.

ففي حالة تطبيق المشروع التمهيـدي لقـانون المحروقـات سـتكون لهـذا الأخيـر انعكاسات على مجال الخدمات الاجتماعية الذي يعتبر مسألة جوهرية و حساسـة بالنسبة للنقابيين.

فهو يعد جزء من ثقافة المؤسسة التي ترسخت منذ العهـد الاشـتراكي. لـدا فـإن تغيير القانون الحـالي لقطـاع المحروقـات سـيؤدي حتمـا إلـى مراجعـة أسـاليب التسيير بما فيها قطاع الخدمات الاجتماعية الذي سيعرف تلاشيا تدريجيا قبـل أن يختفي نهائيا فبقاؤه في منظور النقابيين مرهـون ببقـاء الأوضـاع علـى حالهـا لأن العكس سيخلق ميكانزما ومنهجا جديدا لتسيير مطالب العمال الاجتماعية.

هذا المنهج و حسب ما هو متعامل به في دول كثيرة مبني على أساس التفاوض و الاتفاق الفردي "Négociations Individuelles" وبالتالي فإن مسألة الامتيازات ستكون منتظمة في هذا الاتفاق، وهو ما يتنافى مع جوهر العلاقة التي يتسم بها قطاع الخدمات الاجتماعية الحالي الذي يتميز باهتمامه بالجماعات بدل الأفراد (العمرة، المخيمات الصيفية، ختان الأطفال ...الخ) . وهو ما يكسب النقابة اتحادا و تماسكا، خاصة و أنها هي التي تشرف على تسيير هذا القطاع الذي يستفيد بأزيد من 02% من الدخل العام للشركة.

1.2 **المنهجية :**

تعتمد المنهجية في بحثنا أساسا على تحليل مضمون المشروع و أبعاده الإستراتيجية، وتعكف إلى استخلاص و إبراز أهم الطرق المستعملة من طرف الهيئة النقابية وفروع الوحدات للتفاعل مع المواضيع التي تهدد استقرارها ووحدتها مع إبراز أهم مراحل هذا التفاعل بالتركيز خاصة على تعاملها مع المشروع التمهيدي لقانون المحروقات، الذي أحدث ضجة إعلامية و قلق في الأوساط المعنية بالقطاع بل و خارجة أيضا نظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني و تأثيره على الدخل القومي، كما اعتمدنا في منهجيتنا على العناصر و الأساليب التقنية التالية :

⇐ الملاحظة المشاركة.

⇐ تحليل المعطيات العددية و البيانات المتوفرة.

⇐ تحديد الاستمارة و إجراء المقابلات و تبويبها و جدولتها فيما بعد.

⇐ تحليل كيفي لمضمون المشروع التمهيدي لقانون المحروقات و تحليل مضمون الوثائق الصادرة عن الهيئة النقابية و ردود أفعالها اتّجاه القانون.

1.2.1 *منهجية البحث :*

(1.2.1.1 **أسباب إختيار الموضوع والتحقيقات الأولية :**

لـم تكـن التحقيقـات فـي موضـوع مشـروع المحروقـات والمعارضـة النقابيـة مستهدفة منذ البداية، فتوصلنا إليها كان عن طريق الصدفة و بعفوية كاملـة أثنـاء بحثنا في موضوع المنـاخ الاجتمـاعي للعمـل الـذي كـان مـدرجا ضـمن الأهـداف السنوية لمصلحة علاقة العمل، التي كنّـا نشـرف عليهـا، إذ كنـا مطـالبين بتقـديم تقـارير تفصـيلية و دوريـة عـن ظـروف العمـل و عـن المنـاخ الاجتمـاعي السـائد وتقديمها لمسئولينا حتى يتعرفوا على أجـواء العمـل وعلـى مـدى رضـى العمـال وتفاعلهم مع المحيط المهني. فأثناء تقريرنا للثلاثي الأول من سنة 2001 لاحظنا من خلال لقاءاتنا المختلفة مع العمال.

وجود نوع من الانشغال والغموض بشأن مشروع القانون التمهيـدي للمحروقـات الذي أعلن عنه من طرف وزارة الطاقة و المعادن.

كما لمسنا اهتماما خاصا لدى الشريك الاجتماعي، الذي أبدى تحفظه وتخوفه مما يجري في دواليب الوصاية، الشيء الذي ولّد فينا الفضول والرغبـة الملحـة علـى اختيار هذا الموضوع وبالتالي العدول عن الموضوع الأول الذي باشرنا فيه العمـل منذ سنة 1999 و تقدمنا فيه بنسبة لا بأس بها والذي كان يـدور حـول "**الحـراك الاجتماعي بالمؤسسة**".

و اختيارنا لهذا الموضوع نابع من كونه شيقا و حيويا وله علاقة مباشرة بما يجـري في الساحة الوطنية من تغيـرات اقتصـادية جذريـة، فـالتطرق إليـه يسـمح لنـا لا محالة مـن الغـوص فـي جهـات مختلفـة مـن قضـايا السـاعة كالعولمـة واقتصـاد السوق وغيرها. كما أنه ومن خلال المعارضة التي أبدتها النقابـة، سـنتعرف علـى أهم الاستراتيجيات التي تستعملها هذه الأخيـرة لإبـراز قـدراتها علـى المقاولـة و إثبات الذات.

1.2.1.2) **<u>تـقـديـــم العـيـنـــة</u> :**

لم نجد صعوبة كبيرة في تحديد عينة البحث لأننا استفدنا من تجاربنا السابقة فـي إجراء الاستجوابات مع العمال وذلك في إطار دراسات المناخ الاجتمـاعي للعمـل حيث قمنا طيلة فترة تواجـدنا بمصـلحة علاقـات العمـل "1993/2001" بإعـداد دراسات شاملة تمثلت في:

- المناخ الاجتماعي و ظروف العمل 1993.
- حوادث العمل 1994.
- العمل ووسائل الوقاية الصحية 1995.
- تأثير نظام العمل التناولي (Travail posté) على نفسية و مردود العامل.

و كل هذه الدراسات تمت في مركب "**GL1/Z**" وهو أحد وحـدات نشـاط التحويـل التابع لسوناطراك والمتواجد داخل النسيج الصناعي لأرزيو، و بالتالي فإن العمال هنا متعودون على إجـراء المقـابلات ممـا يسـهل عمليـة الاتّصـال و التفـاهم دون الإحساس بالتردد والخـوف الـذي غالبـا مـا يشـكل عائقـا فـي إجـراء الدراسـات الميدانية.

أما فيما يخص الوثائق و السجلات الـتي تتضـمن معلومـات إداريـة حـول العمـال كالعمر، والمستوى الدراسي وسنوات العمل، والمناصب فهي متـوفرة وهـذا مـا يسمح لنا من توفير بنك صغير للمعلومـات مكنتنـا مـن التعـرف علـى الأشـخاص الذين تم انتقاؤهم من القائمة Listing بطريقة عشوائية مع مراعاة التوزيع العــادل والحرص على تمثيل كل الخلايا المتواجدة في مركب GL1/Z ضمن العينة.

1.2.1.3) <u>مــكونــات العـيـنــة :</u>

من مجموع 900 عامل تم اسـتخراج 180 منهـم أي مـا يعـادل 20% مـن عمـال الوحدة وهو موزعون كالآتــي :

الجـدول رقــم 1 مكونــات العينـة

الــدوائــر *1	أفــراد
P	0

G	6
T	2
I	4
R	0
A	3
ORG	4
S	6
F	6
W	6
M	3
المـجمـــوع	0

1* ثقافـة المؤسسـة السـائدة : الخلايـا و الـدوائر يشـار إليهـا برمـوز حرفيـة مثلا :

Production=P, Maintenance=G, Sécurité=I, Travaux Neuf=W

و تتكون العينة من مختلف الفئات المهنية "إطارات، كفاءات ومنفذين" من بينهم ثمانية عشر (18) عاملة. كما تنظم عمال الربع "Journée de Quart" الذين يعملون ضـمن نظـام المناوبـة، وبالتـالي تكـون العينـة قـد جمعـت بيـن العناصـر الأساسـية الثلاث : البشـري، المكـاني، و الزمـاني ممـا يجعلهـا فـي نظرنـا عيـن تمثيلية تساعدنا على التعرف و التقـرب إلـى واقـع هـؤلاء العمـال، بعلاقتهـم مـع مؤسستهم التي نرغب في تفحصها، ومـن خلالهـم التعـرف علـى حالتهـا، وعلـى طريقة تسييرها وتنظيمها مع التعرف على أهـم الميكانيزمـات الـتي تتحكـم فـي التأثير على ذهنية العامل و تخميمه خاصـة فـي مـا يتعلـق بقضـايا تهـم مسـتقبل المؤسسة التي يعملون بها.

1.2.1.4) **أدوات و تقنـيـات البــحث :**

و إشتملت على كل الوسائل الممكنة التي تسمح لنا مـن تحقيـق أهـداف البحـث وتشـخيص المشـكلات المطروحـة، ومـن أجـل ذلـك أعـددنا اسـتمارة و أجرينـا مقابلات مسجلة مع أفراد العينة ومع المعنيين آخرين بموضوع دراستنا. كما قمنـا بقراءة و تصنيف كل الوثائق التي تهمنا مع الاسـتعانة ببعـض المصـادر الأساسـية

كالقـانون الـداخلي للمؤسسـة، الاتفاقيـة الجماعيـة ووثـائق رسـمية أخـرى كالإحصاءات والجداول والدوريات والمجلات هذا وقد استعملنا أسلوب الملاحظة الذي اتخذنا منه وسيلتنا الأساسية في التعرف على المضامين الكامنة أو الـتي لا يمكن التعرف عليها إلا عن طريق المشاركة الفعلية.

1.2.1.5) **المـــلاحـــظـة :**

و تبقى بدون منازع التقنية الأولى والأكثر استعمالا. فقد اعتمدنا عليهـا فـي بحثنـا تلقائيا وذلك بحكم المهنة و الانتماء، وبالتالي فإن ملاحظتنا للأشياء كانت فعلية و ملموسة.

1.2.1.6) **الاستمـــــارة :**

لقـد تـم اسـتعمال الاسـتمارة كتقنيـة منهجيـة لجمـع البيانـات والحصـول علـى المعلومات التي لم نتمكن من التوصل إليها عن طريق المعطيات المباشرة و قد عدت إلى هذه الاستمارة لطرحها مباشرة على أفراد العينة مـن طرفنـا شخصـيا وكنا نراعي في الكثير من الأحيان تغييـر أسـلوب طرحهـا حـتى يتسـنى للمتلقـي فهمها و بالتالي الإجابة عليها بطلاقه عفويـة ومـع ذلـك كنـا نتلقـى صـعوبات فـي صياغة بعض المفردات.

لقد تضمنت الاستمارة 20 سؤالاً، في غالبيتها أسئلة موجهة ومفتوحـة فـي نفـس الوقت و ذلك حرصا منا للحصـول علـى قـدر وافـر مـن المعلومـات. و يمكـن أن نصنف هذه الأسئلة إلى قسمين :

- **قسم خاص بالنقابة و التمثيل النقابي و انخراط العمال.**
- **قسم خاص بقانون المحروقات و علاقته بالعامل**.

و لابد الإشارة هنا إلى صعوبة هذا الموضوع ومدى الحسية الـتي يتميـز بهـا إذ لـم يكن من السهل أبدا فتح حوار مـع المعنييـن، رغـم معرفتنـا المسـبقة لهـم حـول مسألة الإضـراب مثلا أو المشـاركة فـي الاحتجـاج لأن ذلـك كـان يسـبب إحراجـا لغالبيتهم كما سنبين ذلك لاحقا.

1.2.1.7 **تفريغ الإستمارة و معالجـــتها :**

بعد إعداد الاستمارة و ملئها عكفنا على معالجتها بإتّباع الخطوات التالية :

- تفريغ و فرز البيانات ثم جدولتها و تبويبها في جداول بيانية أين يتم التعليق عليها مع استخدام التحليل الكمي و الكيفي لاستخلاص النتائج العامة.
- و في هذه المرحلة عملنا على تحليل مضمون المشروع التمهيدي للمحروقات كما عملنا على تبويبه و تصنيفه و تفكيك أهم الأفكار المتضمنة و ذلك لتسهيل فهمه و مقارنته مع مختلف المعطيات التي تعرض إليها خاصة في علاقته مع النقابة مما سيجعل منه محورا أساسيا في بحثنا هذا.

1.2.1.8 **الصعوبـــات :**

قد نبالغ إذا قلنا أننا تلقينا صعوبات كبيرة في إنجاز هذا البحث المتواضع. إذ عكس جل الباحثين لم نتعرض إلى عراقيل كبيرة أو غيرها من الإكراهات التي تحول دون الأداء الحسن و الجيد للعمل البحثي. و ذلك بحكم تواجدنا في المركب و حيازتنا على كل المعلومات، غير أن المشكل الأساسي الذي تعرضنا إليه هو ترددنا في بداية الأمر ما بين الإستمرار في موضوعي البحث السابق "**الحراك الإجتماعي**" أو العدول عنه نهائياً ومباشرة الموضوع الجديد، وفي الأخير استقر بنا المطاف بعد الاستشارة النيرة لمؤطرنا الدكتور أحمد العلاوي و بعد ما درسنا كل الحيثيات حيث وجدنا في الموضوع الجديد عنصرا شيقا وعلاقة آنية وظرفية حديثة بواقع الجزائر المعاصرة. لكن رغم ذلك فقد تعرضنا إلى صعوبات استثنائية طفيفة تمكنا بفضل إرادتنا من تجاوزها مثل :

- صعوبة الحصول على مقابلات مع بعض النقابيين البارزين.
- قلة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع النزاعات النقابية بصفة عامة. وانعدامها على الإطلاق فيما يخص قانون المحروقات نظرا لحداثته.

- ضرورة الترجمة، لأن البيانات و المعطيات و حتى المشروع نفسـه الذي يعتبر قاعدة أساسية للبحث كانت بالفرنسية. فكان لزاما علينا قـراءة و تفحص و ترجمة الوثائق في آن واحد.

الفصل الثاني
التنمية الإقتصادية في الجزائر ومراحل التطور

2- التنمـية و مراحلـها في الجزائـر :

2-1 الخلفيـة التاريخيــة للتنمية :

إن السياسة المنتهجة في القطاعات الحيوية في الجزائر كانت تهـدف كلهـا إلـى تنمية الاقتصاد و الرفع من المستوى المعيشي للفرد الجزائري وتحقيـق التـوازن الاجتماعي، لكن خـروج الجزائـر م ن الاسـتعمار و عـدم توفرهـا علـى الإطـارات الكفأة و التجربة الضرورية جعلتها تتأرجح بين مخطط آخر و بين تجربـة و أخـرى. و هذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا التذكير الذي يتضمن تفحص تاريخ الإقتصاد الجزائري خلال التنمية الموجهة و الذي نوجزه في ثلاثة مراحل : الأولى من سـنة 1962 إلى 1965 و قد عرفت بالجمود الاقتصادي و الثانية مـن سـنة 1966 إلـى 1979 و عرفت بتطبيق إستراتيجية مرتكزة على المخططات الإنمائيــة و التنميــة الموجهة و الثالثة من سنة 1980 إلى 1989 و التي حدثت فيها تغيرات متعددة مع عدم الخـروج عـن المحـاور الكـبرى للإسـتراتيجية المنتهجـة ثـم مرحلـة اقتصـاد السوق من 1990 إلى يومنا هـذا. و سـنحاول الكشـف نسـبيا عمـا تخفيـه هـذه المراحل من خصائص ثقيلة التي استمر ضغطها إلى حد الآن خاصة علـى التـوجه الحالي للإستراتيجية الأولى.

2-1-1) المرحلــة الأولـى :1962 - 1965 :

هـي فـترة الجمـود الاقتصـادي و غيـاب حركيـة البنيـات الاقتصـادية، الإجتماعيـة والسياسية وقد تميزت عموما بتقهقر حجم الاستثمارات فأهم تراكـم للرأسـمال الإنتاجي تحقق عن طريق الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات، هذا القطــاع الذي كان يتلقى حوالي 60% من اسـتثمارات هـذه الفـترة و كـان يسـيطر علـى القيمة المضافة الإجمالية كما تميـزت بانخف اض الإنتـاج الـداخلي الخـام و توسـع البطالة وحتى القطاع العام عرف تطورا ضعيفا بسبب جمود إيرادات الدولة التي كـان مـن المفـروض أن تسـمح بتمويـل التنميـة و هـذا ناتـج أساسـا عـن ضـعف

القـدرات الإنتاجيـة الخاصـة بالفلاحـة و قـوة الشـركات البترولية فـي قطـاع المحروقات و بسـبب غيـاب سياسـة اقتصـادية منسـجمة و انشـغال السـلطات بتأسيس البنيات السياسية و الإدارية بعملية التأميم التدريجية للقطاعات و تحديد توسع البرجوازية الخاصة.

2-1-2) <u>المرحلـة الثـانيـة</u> : <u>1966 - 1967</u> :

في هذه المرحلة اعتمـدت الجزائـر علـى اسـتراتيجية "التنميـة الموجهـة" حيـث انتهجت نظام اقتصادي موجهة من خلال المخططات الإنمائية و الـتي بـدأت فـي تنفيذها مع المخطط الثلاثي 67-69 ففـي هـذه الفـترة تـم إدراج تنميـة الصـناعة الصغيرة و المتوسطة، كانشغال وطني خاصة مع إصدار قـانون الاسـتثمارات 66 الذي ساهم في تحريك الادخـار الخـاص و بالتـالي عمـل علـى تشـجيع الاسـتثمار الخاص و تحفيزه حيث منحه بعض الضمانات الخاصة بالاستقرار و الأمـن وبـذلك يكون قد رفع بالفعل بعض العوائق البسيكولوجية و السياسية، و منح له الشرعية معترفا رسميا بحقه في الوجود المحمي حينما حدد له المجالات التي ينشط فيهـا وهذا ما جعـل المحللين يعتـبرون هـذه الفـترة بفـترة الميلاد الرسـمي للصـناعة الصـغيرة و المتوسـطة الخاصـة بالمقارنـة مـع الفـترة السـابقة (62-65) الـتي اتسـمت بشـروط إيديولوجيـة معادلـة للرأسـمالية الخاصـة و مدينـة إياهـا حيـث اعتبرت في ميثاق الجزائر (1964 ص 42) "كل من يحتكمون على ملكية وسائل الإنتاج هم أعداء السلطة الثورية" و هذا ما جعل الحذر و عـدم الثقـة تطغـي فـي التعامل مع الرأسماليين الوطنيين واسـتمر الوضـع كـذلك إلـى أن جـاء التصـحيح الثوري سنة 1965 و أصدر النظام الجديد القانون المذكور أعلاه و الـذي كـان لـه أثر بسيكولوجي أكثر منه اقتصادي أو مالي.

2-2 <u>المخططـات الإنمائـيـة</u> :

2-2-1 <u>المخطـط الثلاثـي</u> : (من سنة 1967 إلـى 1969) :

خصصت للصناعة ضمن هذا المخطط نسبة 49.7%ـ من إجمالي الاستثمارات بينما الزراعة لم تتعدى نسبة 16.9% [1*]، و هذا يدل على اهتمام الدولة البالغ بالصناعة على حساب القطاع الزراعي و في هذه الفترة بالضبط تم تنفيذ مشاريع أساسية قاعدية كالحديد و الصلب و تكرير النفط والصناعة المنجمية، كما تم الاهتمام بالقطاعات المنتجة المباشرة و في واقع الأمر هذا المخطط يعتبره المختصون اللبنة الأولى للصناعة الجزائرية و ركيزتها الأساسية لكنها عرفت إختلالات

1* المعطيات الرقمية مأخوذة من كتاب "للأستاذ بوشاشي بوعلام، دار هومة، مارس 1998"

عديدة، منها انخفاض الإنتاج كما ونوعا بالقياس مع النمو السكاني و إهمال القطاع الزراعي، و قد تمركزت معظم هذه الصناعات الكبرى خلال المخططات الإنمائية الثلاث في المناطق الشمالية للبلاد، مكونة بذلك أقطابا للتنمية طبقا لنظرية فيبروا أي إنشاء مناطق صناعية متقاربة البليدة ورويبة، و في الغرب الجزائري وهران، أرزيو و مستغانم.

2-2-2 المخطط الرباعي الأول : (من سنة 1970 إلى 1973) :

ومن خلاله تم تنفيذ مبدأ استمرارية التخطيط الصناعي كجزء مكمل لمخطط الثلاثي في إطار السياسة العامة و كان يهدف إلى إيجاد مناصب شغل تقدر بـ 256 ألف. و الانتقال من صناعة متخلفة إلى صناعة عصرية، التي حظيت بأكبر قسط من الاستثمارات قدرت بـ 54% أما الزراعة فنصيبها لم يتعدى 15% و الشيء الذي يعاب عليه هذا المخطط هو عدم تحقيق التوازنات الاقتصادية المطلوبة كانعدام التكامل القطاعي.

2-2-3 المخطط الرباعي الثاني : (من سنة 1974 إلى 1977) :

جاء هذا المخطط بعد تأميم قطاعـات البنـوك، المحروقـات و المنـاجم مـع قيـام الحرب العربية مع الكيان الصهيوني أين ارتفع سعر البرميـل الواحـد مـن النفـط مما ساعد على ارتفاع مداخيل الدولة من الريوع البترولية.

أما من جملة المشاكل و الصعوبات التي واجهتها الصناعة في إطار هذه الفـترة : ضعف استخدام التكنولوجيا و اليـد العاملـة المؤهلـة، الإهمـال العلمـي و التقنـي لإدارة و تسيير المؤسسات، انعدام التكامل القطاعي، الاهتمـام بقطـاع صـناعي معين على حساب الآخر، ارتبـاط التنميـة بـالريوع البتروليـة ممـا أثـر سـلبا علـى مختلف الصناعات الأخرى.

2-3 المرحلــة الثـالثــة : من سنــة 1980 - 1989 :

هي الفترة الـتي حـدثت فيهـا تغيـرات متعـدّدة، بالإضـافة إلـى تقلـص الإيـرادات الخارجية الناتج عن انخفاض فـي المـوارد البترولية و عـدم نجاعـة الاسـتثمارات المخططـة الماضـية ممـا اسـتلزم اللجـوء لاحقـا إلـى إعـادة الهيكلـة الصـناعية كطريقة أخرى جديدة في التسيير.

و ينبغي أيضا الإشارة إلى سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي انتهجتها فـي هـذه الفـترة و كـانت تهـدف بصـورة عامـة إلـى إحـداث التوازنـات بيـن القطاعـات و بالتحديد إعادة توظيف لاسـتثمارات خاصـة اتجـاه الفلاحـة و البنـي الاقتصـادية و الاجتماعية مع تفضيل الصناعة الخفيفة، و كان يهدف المخطط إلى أحسن تغطية للاحتياجات الأساسية و بانتقال نصـيب الصـناعة مـن 56% فـي سـنة 1980 إلـى 24% لفائدة البنى التحتية الإقتصادية أين انتقل معـدلها مـن 7% فـي سـنة 1980 إلى 15% في سنة 1984 أما البنى التحتيـة الإجتماعيـة فـارتفع نصـيبها مـن 19% إلى 31% في سنة 1984 .[1]*

إلا أن هذه السياسة لم تحقق كـل الأهـداف المسـطرة و التوازنـات الـتي كـانت تطمح إلى تحقيقها فالجهاز الصناعي سواء الخاص أو العام ظـل يتسـم بالضـعف البنيوي و لم ينجح في المشاركة في صادرات البلاد، فالمحروقات و النفط كـانت

تشكل مجموع الإيرادات بين 80 و 84 ضف إلى ذلك ضخامة المؤسسات الصناعية و انخفاض المردودية مع انتشار بيروقراطية الإدارة، إضافة إلى التسيير غير العقلاني و أسباب أخرى استدعت إعادة النظر في الأساليب المعتمدة و السياسات المنتهجة و ضرورة البحث عن طرق بديلة للخروج من الأزمة الاقتصادية.

في هذا الإطار تحققت إعادة الهيكلة الصناعية، كأسلوب لتخطي النقائص السابقة و تدارك الوضع و القضاء على البيروقراطية و سوء التسيير. و يقصد بإعادة الهيكلة تجزئة المؤسسات الضخمة إلى وحدات صغيرة بغية التحكم أكثر في الشركات و تحقيق معدلات نمو صناعية عالية و هذا التقسيم كان مبنيا على الجوانب الوظيفية أي التخصص في العمل على أساس وظيفي فمثلا الشركة الأم "**سوناطراك**" تمت تجزئتها على فروع التنقيب، النقل، التوزيع و الاستغلال، الشركة الوطنية لنقل المسافرين جزئت إلى فروع بالشرق، الغرب و الوسط.

و مما يلاحظ على هذه السياسة و بالرغم من تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية إلا أنها اتسمت بالسلبية و النقائص الكثيرة فحسب بعض المحللين انفجار المؤسسات الكبرى طرح مشاكل أكثر من حلها وزاد من تفاقم الوضع و حدته، حيث أنها عجزت على مسايرة الوقائع الصناعية العالمية فالتدخل على مستوى الأسواق الخارجية يقتضي الحجم و التجزئة معا لأثرهما الكبيران في تنمية سلطة التفاوض للمؤسسة فالمؤسسات الوطنية تبقى متواضعة بالمقارنة مع حجم الفرق للمؤسسات الصناعية الحديثة.

*1 Abdelouahed Rezig et Mohamed Saib Mussette "Developpement et PME en Algérie" REMARH Med Campus,Gestion des RH dans les PMI/PME au Maghreb Numero Spécial CREAD 1995/P 53-78

بالإضافة إلى الوضعية الحرجة و ذلك من خلال نتائج الأزمة الاقتصادية بداية من سنة 1986 ويبرز :

- إنخفاض إيرادات التصدير 43% بعدما كانت تمثل 12.5 مليار دولار في 1985.

- الإنخفاض القوي لإستيرادات و انتقالنـا مـن 10 ملاييـر دولار فـي بدايـة 1980 إلى 6.8 مليار دولار في 1988.
- ارتفاع معدل البطالة من 17% في 1987 إلى 24.5% في 1989.
- انخفاض احتياطات النقد بقوة بسبب انخفاض إيرادات الصادرات.

و نتيجـة لهـذا الضـغط الكـبير الـذي كـانت تعيشـه البلاد خلال هـذه الفـترة الـتي اتسمت بإختلالات كبيرة أدت إلى انفجار الوضع كلية فـي 05 أكتـوبر 1988 و مـا نتج عنه من أزمات سياسية و اقتصادية واجتماعية.

2-4 المرحلــة الانتقـالـيـة نحو اقتصاد و أثرها على الصناعة :

2-4-1 مميزات المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق (من 90 إلـى يومنا هذا) :

بعد فشل النظام الاشتراكي و التغيرات الجذرية للتوجهات السياسية الاقتصـادية جاءت التعددية المنصـوص عليهـا فـي دسـتور 1989 بعـد انهيـار الحـزب الواحـد كبداية للإصلاحات و كتعبير عن التحولات و التغيرات الجديدة الكبرى.

تميزت هذه المرحلة بالاصلاحات الاقتصادية و تنفيذ البرامج الإصـلاحية مـن أجـل تحقيـق التوازنـات الكـبرى الداخليـة و الخارجيـة للجزائـر و تـأمين الانتقـال إلـى اقتصاد حر في اقتصاد السوق.

بداية الاختلالات و الاضطرابات التي عرفتها البلاد تعود بالضبط إلى سنة 1986 و الناتجة أصلا عن ضعف الإيرادات التي انخفظت بـ 4.7 مليار دولار بالمقارنـة مـع سنة 1985،

و هذا راجع إلى الانخفاض القوي الذي عرفته أسعار البترول على مستوى السوق العالمي [1*] في حين أن مستوى الإستراد للوسائل و الخدمات لم ينخفض إلا بمليار واحد، حيث لجأت الحكومة إلى التقليص من الاحتياجات و التدين الإضافي على المدى القصير بـ 3.7 مليار دولار و هذا ما أدى إلى ارتفاع خدمات الدين التي انتقلت من 4.79 مليار دولار سنة 1985 إلى 5.28 سنة 1987، إلى حوالي 09 مليار دولار في سنة 1990 و حوالي 10 ملايير دولار في سنة 1991. [2*]
و هذا بالرغم من الزيادة الهامة التي عرفتها الإيرادات الآتية من صادرات المحروقات حيث قدرت بأكثر من 03 مليار دولار في 1990 نتيجة ارتفاع سعر البرميل الواحد الذي وصل إلى 24 دولار آنذاك، و بالرغم من الضمانات و الالتزامات المقدمة من طرف بنك الجزائر على المدى القصير وبالرغم من عمليات إعادة تمويل الدين Reprofilage إلا أنها لم تمنع من حدوث الإختلالات الكبرى على مستوى التوازنات المالية الخارجية و خنق اللإقتصاد الوطني الداخلي.

فرضت ضرورة ربط النمو الاقتصادي بالتوازن الهيكلي و التفاوض مع صندوق النقد الدولي منأجل إعادة انطلاق نموه بصورة جيدة و دائمة.
على المستوى السياسي هناك إرادة جادة و أكيدة لدعم و تحريك ديناميكية الاقتصاد الوطني لكن تبقى رغم ذلك ترجمة هذه الإرادة على مستوى الميدان التطبيقي تتصف بالضعف و النقص و أحيانا بالتناقض لاصطدامه بواقع مليء بالإكراهات القديمة، و الجديدة المرتبطة بالسياق السوسيو اقتصادي و الظروف العامة للبلاد، منها الأزمة المجتمعية الخانقة المتعددة الأشكال، الممارسات الإدارية البيروقراطية و مخالفات النظام السابق، بالإضافة إلى عدم الاستقرار ظاهرة الإرهاب التي أدت إلى خسائر معتبرة قدرت بمئات المليارات من الدينارات و تخريب مؤسسات الاقتصاد الوطني العام و الخاص على حدّ سواء، ناهيك على الخسائر في الأرواح و تشرد العائلات بعد توقف عمال تلك المؤسسات عن العمل.

1* من 30 دولار إلى 08 دولار و تدني الدولار من 10 فرنك إلى 05 فرنك بالنسبة للدينار.
2* الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية" مطبعة دحلب – الجزائر 1993، ص 213.

2-5 برنامج التوازن الهيكلي الإصلاحي و صندوق النقد الدولي FMI :

إن الثقل الكبير الذي كان يضغط بقوة على الاقتصاد الوطني دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات في التمويل العام للبلاد، و يشير في هذا الإطار الوزير السابق للمالية السيد أحمد بن بيتور، أن الجزائر وقعت أربع اتفاقات مع هذه المؤسسة المالية:

*1

عقود	السنة	قيمة الإتفاق بالدولار
الاتفاق الأول	1989	560 مليار دولار
الاتفاق الثاني	1991	400 مليار دولار
الاتفاق الثالث	1994	01 مليار دولار
الاتفاق الرابع	1995	1.8 مليار دولار

أبرمت على مدى ثلاثة سنوات وهي تتضمن البدء الفعلي في تطبيق البرنامج الإصلاحي المتعلق بالتوازن الهيكلي « Réajustement Structurel »₂* وكان يحمل في طيا ته معاني خطيرة فيما يتعلق بالوضاع الاجتماعية و تقهقر المستوى المعيشي للمستهلك وطرد العمال و غلق المؤسسات.

وهذا يعني تحرير التجارة الخارجية كليا ورفع احتكار الدولة عنها و تحرير الأسعار و التبادلات وإصلاح النظام البنكي و المالي و الانفتاح أكثر من اجل تحسين شروط العرض و تنافسية الاقتصاد مثل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

2-6 صندوق النقد الدولي و مسألة الخوصصة :

تحتل الخوصصة مكانة هامة ضمن إطار الإصلاحات الكبرى التي نصت عليها اتفاقية ساند باي وهذا ما دفع الحكومة إلى وضع ميكانيزمات وإجراءات تنظيمية تسهل عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة للمؤسسات والتطهير المالي وعولمة الاقتصاد و ذلك استجابة للضغوطات الممارسة من طرف صندوق النقد الدولي،لأن الخوصصة جاءت في نفس الوقت للحد من مصاريف الدولة الطائلة

---

*1 Journal Horizon Dimanche 25 Juin 1995 Entretien avec Ahmed Benbitour "le cout des reformes" Réalisé par Leila Benali.

*2 Mme Daoud Soltana "les effets du programme d'ajustement structurel sur le developpement de la PME en Algérie" Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 Université d'Oran.

تجاه مؤسسات مفلسة و غير منتجة، إذ كان من الضروري التوقف عن تقديم إنعاشات لجسم عمّه ورم السرطان الشامل.

و من ثم بدأت الجزائر في تنفيذ و تطبيق صيرورة الخوصصة بعدما وضعت الأسطر القانونية والتنظيمية حتى يتسنى لها إدخال ديناميكية جديدة في تسير و إصلاح الأنظمة المصرفية والجمركية وكذا الإدارة و الضرائب و غيرها من العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة في الصيرورة الإقتصادية بما فيها الموارد البشرية التي تعتبر مصدر الثروة و الإرتقاء.

إن تطرقنا إلى مسألة الخوصصة و حرصنا للتعريف بها و إبراز أهم النصوص المتعلّقة بتطبيقها ينبع من اهتمامنا الخاص بهذه النقطة لأننا سنوضح في فصل لاحق مدى الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها في الطرح العام للإشكالية القائمة بين سوناطراك و شريكها الاجتماعي (**النقابة**) إذ تعتبر العنصر الأساسي الذي سيحتد حوله النزاع كما سنبين ذلك لاحقا.

2-6-1 <u>تعريف الخوصصة</u> :

يعرف الدكتور عبد الرحمن مبتول رئيس المجلس الوطني للخوصصة (CNP) و خبير اقتصادي *1 بأنها : "تلك الحالة التي تتنازل فيها الحكومة كليا أو جزئيا عن

مؤسسات تملكها عن طريق بيع الأسهم لصالح مستثمرين وطنيين أو أجانب"[2]* و هذا يمكن أن يشمل الصناعة، الأراضي العمارات السكنية، القطاعات التجاريـة و بدرجة أقل القطاعات الجماعية مثل التعليم و الصحة.

و يحدد القانون المتضـمن خوصصـة المؤسسـات العموميـة رقـم 95/22 القواعـد العامة للخوصصـة الملكيـة و يعرفهـا بتلـك المعاملـة (Transaction) الـتي يتـم عـن طريقها نقل الموضوع لفائدة أشخاص ماديين أو معنويين بحق خـاص، أي ملكيـة كل أو جزء من الرأسمال الاجتماعي لمؤسسة عمومية أو نقل تسيير المؤسسـة العمومية، باستعمال إجـراءات تعاقديـة مثـل عقـد المناجمـانت، كـراء الإدارة أو ملكية كل أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية للمؤسسة.

1* د. عبد الرحمـن مبتـول أسـتاذ جـامعي و يشـغل حاليـا منصب مستشار لدى المدير العام لسوناطراك.

2* الصناعة الخاصة واقع وأكراهات، رسالة، ماجستير لحاسين زاهية جامعة وهران 2000 ـ 2001 ص 126 .

2-6-2 <u>مميـزات و أشكـال الخـوصـصـة</u> :

حسب المركز الوطني للمساعدة التقنية CNAT فإن عملية الخوصصة تتكـون م ن أربعة مراحل :

* مرحلـة قبـل الخوصصـة و تتمثـل فـي تحضـير المؤسسـات المؤهلـة للخوصصة.
* المرحلة الانتقالية و تأتي بعد قرار خوصصة المؤسسة.
* المرحلة العملاتية و تعني التنازل عن المؤسسة.
* مرحلة المتابعة و التقييم تـأتي بعـد الخوصصـة و تتضـمن متابعـة العقـود المبرمة و الحرص على تنفيذها و تنفيذ الالتزامات المتعهد بها من الطرفين و تتكفل بهـا الأجهـزة الـتي أنشـأت خصيصـا لهـذه العمليـة و منهـا مجلـس الخوصصة و لجنة المراقبـة و الهولـدينغ و ذلـك طبقـا للمرسـوم المتضـمن للخوصصة رقم 95/22.

2-6-3 أشكـــال الخـوصـصــة :

و تنقسم إلــى ثلاثــة أنــواع :

- **التنــازل عن الأصـول** Cession d'actifs : و يتحقق بإنتقال المؤسسـة أو جزء منها من المتنازل إلى المكتسب هذا الإنتقال يتضمن أساس المتجر Fonds de Commerce الـ ذي يتكـوّن مـن العناصـر الماديـة (البضـائع، الآلات و الأدوات) و العناصر المعنوية (الزبائن، حقوق الملكية الصناعية).
- **التنـــازل عـن المراقبـــة :** يتعلّـق بالتنـازل عـن أغلبيـة أو كليـة السندات Titres الاجتماعية (الأسهم، السندات، شهادات، الاستثمارات) ... و يهدف هذا التنازل إلى انتقال سلطة إدارة وحكم المؤسسة الاجتماعية مـن المتنازل إلى المكتسب.
- **التنــازل عن التسييــر** : لا يتضـمن أي انتقـال للملكيـة. المتنـازل يحتفظ بالملكية و يعهد بالتسيير إلى شخص آخـر و يمنـح لـه كـل سـلطات الإدارة و التسيير عن طريق إبرام عقود المناجمانت و التسيير.

انطلاقا من هـذه التعريفـات الـتي نوردهـا باختصـار نحـاول إبـراز أهـم الجـوانب المتعلّقة بالخوصصة حتى يتسنى لنا مقارنتها بمجال بحثنا الذي يدرس في جـانب كبير منه مسألة الخوصصة التي تطرح بإلحاح ضمن مطالب و تخوفات النقــابيين في قطاع المحروقات و من تم نطرح السؤال التالــي :

فــي من النصوص 111 المتضمنة لمشروع القانون التمهيـدي للمحروقـات نجـد إشارة أو تلميح بخوصصة القطاع ؟ و في حالة وجودها ما هي الصيرورة النظريـة التي تتطابق مع محتوى قانون الخوصصة ؟

الإجابــة عن هذا السؤال سنتعرض لها حتما في سياق هذا البحث.

2-7 التنمية و تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر :

أكثر من 200 ألف عامل مستفيد من تعويضات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من أصل 400 ألف تم تسريحهم ما بين سنوات 1989 و 1998، في وضعية مجهولة نظرا لانتهاء أجال استفادتهم من منح التعويض على البطالة و المحددة بفترة 03 سنوات، بحيث شرع الصندوق في التكفل بالعمال المسرحين فعليا في منتصف سنة 1997.

وأمام استمرار حالة الركود الاقتصادي و غياب الإنعاش و النمو، بقيت سوق العمل مهمشة وبالتالي التحاق 200 ألف عامل مستفيد من منح الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ليزداد جيش البطالين و من ثم اتساع دائرة الاقتصاد و التهميش و الفقر.

استمرار مثل هذا الجو من القلق و الخوف يكشف عن فشل السياسات الاقتصادية التي باشرتها الحكومات المتعاقبة و ما تخللها من تسريح لآلاف العمال و غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية. و يعترف وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات حميد طمار، وهو من بين المنظرين للإشتراكية في عهد الحزب الواحد بأنه "تم تسريح أكثر من 350 ألف عامل دون أن يكون لذلك أي نتيجة".[1*]

و انطلاقا من هذا التشريح لبرنامج وزير الخوصصة تسجل قيادة المركزية النقابية رفضها لما ينوي الوزير تطبيقه لأنه يشكل خطرا محدقا على مناصب الشغل و مستقبل القطاع الاقتصادي العمومي و خاصة ما يخص أقسامه الناجعة.

1* الخبر : 23 ديسمبر 2001 ص 03

2-8 البيروقراطية وراء تأخر الاستثمار :

اتسم الخطاب الرسمي في أعلى هرم السلطة على أن البيروقراطية هي سبب الشلل الاقتصادي إذ اعتبر رئيس الجمهورية أن مجال الاستثمار بين أفريل

1999 و أفريل 2001 لم يتغير إذ لا تـزال العراقيـل البيروقراطيـة و التشـريعية إلى جانب النظام البنكي تقف في وجه المستثمرين الأجانب الذين "جاءوا حسبه إلـى بلادنـا ثـم عـادوا مـن حيـث أتـوا لأنهـم لـم يجـدوا لا الإطـار التشـريعي و لا التنظيمي الملائم و لا التفاعلات الداخلية التي تبعثهم على الاطمئنان على مصـير استثماراتهم". و قال في هذا الصدد أن [2]* "الدولـة الـتي ألـت عليهـا كـل أشـكال الربـة و السـخط و التـذمر حيـن لـوحت طـوال أكـثر مـن سـت سـنوات بشـبح الخوصصة دون أن تخوصص و لا سوقا واحدة من أسواق الفلاح ليست دولة"
فالمسـتثمر الأجنـبي خصوصـا يتعامـل بشـكل طـبيعي مـع البنـوك و ليـس مـع الصناديق و هذا ما يدعو إلى ضرورة إصلاح منضمومة البنوك و القرض و النقــد و مباشرة الإنعاش الاقتصادي مـن خلال تطهيـر المؤسسـات الماليـة و المصـرفية فمن بين 40 ألف ملـف اسـتثمار مسـجلة لـدى الوكالـة الوطنيـة لترقيـة و دعـم الاستثمار لم ينجز منها سوى 10 بالمائة و البقية لا تزال حبيسة الأدراج.

ظل الاستثمار في الجزائر حبيس اعتبارات ذاتية على الرغـم مـن إقـرار ترسـانة من القوانين والتشريعات و تبني ترتيبات جديدة مع اعتماد الأمر المـؤخر فـي 20 أوت 2001 المتعلّــق بتنظيــم المؤسســات العموميــة الاقتصــادية و تســييرها و خوصصتها و الأمر رقـم 0301 المعلّـق بتطـوير الاسـتثمار، و المرسـوم الخـاص بإنشاء و بتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
فقد تركزت انتقادات الخبراء حول البطء المسجل في إحداث التغيرات الفعلية و الجوهرية للمحيط الاقتصادي في الوقت الذي تتوالى فيه التصـريحات المطمئنـة باتجاه المستثمرين المحليين و الأجانب، بأن كل التسهيلات القانونيـة و الإجرائيـة تـم تسـخيرها علـى خلفيـة اعتمـاد نصـوص قانونيـة جديـدة تتيـح تسـهيل مهمـة المستثمرين وعلى رأسها اعتماد الشباك الوحيد، و إنشـاء وكالـة جديـدة لتطـوير الاستثمار، و اعتراف الجزائر و قبولها بالتحكيم الدولي في كـل المنازعـات الـتي تنجم مع شركائها المستثمرين بمن فيهم غير المقيميـن إلـى جـانب حـق تحويـل

الأرباح و عدم تحديد سقف للمساهمة الأجنبية التي يمكن أن تصل إلى نسبة 100بالمائة. هذا على مستوى المنظومة القانونية، أما من الناحية التطبيقية فإن الاستثمار و منذ 1993 إلى اليوم و استناد إلى الأرقام الرسمية يظل هامشيا إلى درجة أن الجزائر مصنفة عامي 1999 و 2000 كآخر دولة مغاربية، و في آخر تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لم يتعدى مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة 03% من الناتج المحلي الخام مقابل 16% في المغرب و 57% في تونس.

و إذا استندنا إلى المؤشرات الإحصائية الصادرة عن وكالة ترقية و دعم الاستثمار خلال السنوات الماضية يمكن استنساخ ملاحظات هامة على أساس الفارق الموجود بين نوايا الاستثمار و التعهدات من جهة و المشاريع المنجزة من جهة أخرى، فما بين 1993 و 2001 سجل حوالي 45 ألف مشروع بقيمة استثمارية تفوق 35 ألف مليار دينار، لم تنجز منها سوى أقل من 10% فعليا خلال الفترة، ويسري ذات الواقع على الاستثمارات الأجنبية خارج نطاق المحروقات، إذ أنه ما بين ديسمبر 1993 و جانفي 2000 سجّل 153 مشروع شراكة من مجموع 17736 مشروع استثماري أي بنسبة 1.3% مع 24 دولة منها 68.6% أو 105 مشروع مع أوروبا، و 28 مشروع منها من فرنسا و 25 مع إيطاليا و 19 مع إسبانيا، مقابل 20 مشروعا مع الدول العربية، و 08 منها مع تونس و 08 مشاريع مع الولايات المتحدة و 06 مع كندا.

لكن هذه المشاريع إجمالا لم تتعد قيمتها 200 مليون دولار. و نفس النتائج رصدناها ما بين 1993 إلى ديسمبر 2000 مع 379 مشروع بقيمة 164 مليار دينار، و على الرغم من المنحنى الذي أخذته الاستثمارات منذ نهاية 1997 و التغيرات القانونية المتتالية إلا أن السلطات الجزائرية لم تنجح في توظيف الظرف المناسب لاستقطاب الاستثمار الداخلي و الخارجي على حدّ سواء في ظل غياب استراتيجية اقتصادية واضحة و رزنامة محددة للإصلاحات، أضف إليها عامل الضغط الأمني، والتقييم السلبي لمعظم وكالات الضمان (كوفاس، إكزيم

بنك، ساتشي، دوكروار و هرمس) فيما يتعلّق بالعقود متوسطة و طويلة المـدى، إلى جانب التقييم السلبي لأبرز مراكز التنقيط النافذة في الأسواق الماليـة مثـل (موديز)، إلى جانب المحيط المناوئ للاستثمار و الكوابح المسجلة على مسـتوى المنظومة الجبائية و الضريبية و القضائية و مشـكل العقـار، و أيضـا الممارسـات البيروقراطيـة المرتبطـة بعقليـة الريـع و دولـة الرعايـة و تجميـد العمـل ببعـض القـوانين الـتي تبقـى سـارية علـى الرغـم مـن تجاوزهـا مثـل قـانون الصـفقات العمومية الذي طال الحـديث عنـه منـذ 10 سـنوات وهـو لا يـزال قائمـا رغـم أن تحديد المشاريع يتطلب فترة طويلة لدراستها و نشرها في الجريدة الرسمية، ثم البحث عن التمويل و ما يتخلله من عمليات المراجعة الدوريـة لتكلفـة المشـاريع أمام تغير أسعار الصرف وسعر النفط.

و إلى جانب ذلك تبقى مدة الإنجاز جد بطيئة إذ يصـل متوسـط نسـبة الإنجـاز 05 سنوات، و يتم التركيز حاليا على ثلاثة محاور تفرض نفسها فـي مجـال الاسـتثمار هي المحيـط الاقتصـادي الصـعب وغيـر المحفـز و الـذهنيات الإداريـة المناوئـة و مشكل الوصول إلى العقار و أخيرا إشـكالية التمويـل غيـر المرنـة و الـتي تغلـب الطابع التجاري بدلا عن الاستثمار.

2-9 <u>الجمــارك و البنوك و العقــار:</u>

حاولت الإجراءات و التدابير القانونيـة الجديـدة تجـاوز الصـعوبات الهيكليـة الـتي تحـول دون اسـتقطاب الاسـتثمار فـي الجزائـر بعـد تحديـد أهـم المشـاكل الـتي تعترضـه مـن ثقـل الإجـراءات الإداريـة و تشـعب مراكـز القـرار و تعـدد الهيئـات المتدخلة في مسار الاستثمار و التعقيد المرتبط بإجراءات الحصول على العقـار، فضلا عن صعوبة الحصول على التمويل الخاص بالمشـاريع الاسـتثمارية و أخيـراً مركزية الجهاز المكلف بترقية الاستثمار المتمثـل فـي الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاستثمار تتفرع عنها وكـالات لا مركزيـة علـى المسـتوى المحلـي ووضـع شـباك عملـي وحيـد و لا مركـزي إلـى جـانب إرسـاء نظـام تحفـزي مبنـي علـى قواعـد

المردودية التجارية و الاقتصادية يضاف إليها إحداث صندوق لدعم الاستثمار لتحسين محيط الاستثمار و إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة الحكومة و بتفويض لصالح وزير المساهمة.
إلا أن التجربة بينت صعوبة أحداث تغييرات جوهرية في نحيط الاستثمار دون معالجة موضوعية لهذا المحيط الكابح و المعرقل و البيئة المناوئة أحيانا و التي تخضع لاعتبارات ذاتية. و عادة ما يشتكي من عدم توفير الجو الملائم المصاحب لعملية الاستثمار و تأتي في المقدمة العقلية البيروقراطية المتضجرة في التسيير الاقتصادي و أساليب التسيير في المنظومة البنكية سواء فيما يتعلق بدراسة ملفات القروض، و إلى جانب العراقيل المرتبطة بالمنظومة الجمركية في مجال تلخيص البضائع و المنظومة الجبائية.

و يظل واقع العقار أحد العراقيل المركزية التي أكد بشأنه الخبراء أنه ظاهرة معقدة جدا و لا يمكن تسويتها في ظرف سنوات حسب تأكيدات مراد بن اشنهو [1]* و قد فتح هذا الوضع الباب لبروز ظواهر عديدة على غرار "الوسطاء" و السوق الموازية و غير الرسمية التي تمثل حاليا 30% من الناتج المحلي الخام وبروز اقتصاد طفيلي و التركيز على الاستيراد على خلفية إحصاء 40 ألف مستورد مقابل أقل من 400 مصدر هذا دون الحديث عن الإجراءات البيروقراطية و الفراغات القانونية المتّصلة بمسار الاستثمار. و يكفي للاستدلال على ذلك الإشارة إلى سهولة إنشاء مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة، فالحصول على مقر مجهز بخط هاتفي و خط فاكس يتطلب ساعتين فقط فيما يبقى الحصول على خط هاتفي بالجزائر من أعقد المهام ناهيك عن التسوية القانونية للعقار إذ تكشف آخر الأرقام المتوفرة أنه من مجموع 42110 قطعة أرض خاصة بالمناطق الصناعية لم تتم تسوية الوضعية القانونية لسوى 978 [2]* قطعة أي ما نسبته 23.22% فيما لم تسو سوى نسبة 17.65% من قطع الأراضي في مناطق النشاط الصناعي.

ومن بين التدابير التي يمكن في حالة تطبيقها إيجاد حل جزئي لمشكل العقار الصناعي الاقتراح تضمنه مشروع القانون الجديد [3]* و المتمثل في تحديد المدة الزمنية لاستغلال قطع الأراضي الممنوحة ما بين سنتين و خمسة سنوات غير قابلة للتمديد، إذ تمنح هذه الفترة الزمنية للمستثمر لإنجاز مشروعه، و في نهاية هذه المدة و إذا لوحظ عدم تقيد المستثمر بالتزاماته يتّخذ قرار بسحب الأرض من قبل الوكالة بعد إشعاره. و ترمي هذه التدابير إلى تفادي تجمد العقار و تحويله إلى مشاريع أخرى.

2-10 مشروع الإنعاش الاقتصادي "مارشال" ب 500 مليار دينار :

إن امتناع الدولة عن الاستثمار العمومي خلال السنوات القليلة الماضية، رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، قد خلق نوعا من الشك لدى المتعاملين الخواص الوطنيين و الأجانب. ورغم هذا التأخر في عودة الدولة إلى بعث الاستثمار العمومي و كذا المبلغ المرصود (500 مليار دينار) الموزع على فترة الثلاث سنوات القادمة، إلا أنه في نظر المتتبعين من شأنه تحفيز المتعاملين

1* الخبر 24/10/2001 ص 2
2* الخبر الأسبوعي العدد 141 من 12 إلى 18 نوفمبر ص 10
3* الأمر رقم 01/03 المتعلّق بتطور استثمار المؤرخ في 20 أوت 2001.

خاصة الأجانب و خلق نوعا من الثقة لدى هؤلاء من منطلق أن الدولة لم تقرر تخصيص ذلك المبلغ (500 مليار دينار) إلا بعدما تأكدت أن الأوضاع السياسية و الأمنية تحسنت. من جهة أخرى فإن عودة الدولة للاستثمار العمومي ليست وليدة قناعة لدى الحكومة بقدر ما هي خيار أملته حالة الفراغ و الجمود الاقتصادي.

ومن هنا فإن تخصيص 500 مليار دينار من قبل الدولة هو بمثابة الطعم لجر المستثمرين الخواص و الأجانب نحو الدخول إلى ما توفره الجزائر من فرص استثمار في مختلف المجالات. لكن هل يكفي مشروع "مارشال" لإحداث

ضـجة داخـل دواليـب الاقتصـاد الـوطني الـذي يعمـل بنسـبة 30% مـن قـدراته الحقيقية؟.

لقد وعد رئيس الجمهورية [1]* المستثمرين بتعبئة للقروض الخارجية بقـدر يـتراوح ما بين 3 و 4 ملايير دولار و إعادة رسملة البنوك بغاية توسيع قدراتها فـي تمويـل المؤسسات و تخفيض ثـم إلغـاء الضـريبة الخاصـة الإضـافية و الـدفع الجزافـي و إلغـاء القيمـة المحـددة إداريـا و تحويـل المنـح العائليـة إلـى صـناديق الضـمان الاجتماعي و تخفيض نسبة الجمركة و تخصـيص 02مليـار دينـار لتهيئـة المنـاطق الصناعية و إنشاء صندوق لضمان القروض.

هذه الإجراءات المتّخـذة م ن طـرف السـلطة هـي اسـتجابة لمطـالب منظمـات أرباب العمل. لكن هذا لم يمنع الدولة من مواصـلة برنامـج الاصـلاحات القانونيـة التي لم تستثني قطاع الطاقة و المناجم [2]* والمحروقات.

لقد قررت الحكومة التخلي عن دعم مؤسسات القطاع العمومي التي استهلكت حسب الأرقام حوالي 1200 مليـار دينـار و مـع ذلـك و جـدت نفسـها فـي نقطـة البداية.

فهناك 55 مؤسسة عمومية ذات ثقل اقتصـادي و اجتمـاعي مهـددة بـالإفلاس. و لم تخصص الدولة ضمن المخطط الإنعاش سوى 22.5 مليار دينار مـن أصـل الـ 500 لدعم بعض مؤسسات القطاع العمـومي، وهـو مـا يعنـي أن وتيـرة تسـريح العمال خلال السنوات القادمة ستعرف أوجها.

1* تدخل رئيس الجمهورية أمام إطارات الأمة يوم 26/04/2001 (الجمهورية 28/04/2001 ص 06)

2* قانون ا المناجم المصادق عليه تحت رقم 01-10 بتاريخ 03 جويلية 2001 الجريـة الرسـمية رقـم 35 | تاريخ 0435 |تاريخ 04\07\2001.

الفصل الثالث
مشروع تعديل قانون المحروقات

3- الوصاية و مشروع قانون المحروقات :

لا بد من التوضيح في البداية أن مشروع القانون الجديد مرتبط ارتباطا قويا بشخصية الرجل الذي جاء به و المتمثل في وزير الطاقة و المناجم السيد شكيب خليل. فتعيينه على رأس هذا القطاع إلى جانب تعيين عبد الحميد طمار وزير المساهمة و الإصلاح كان مدروسا وفق الخطة التي رسمتها السلطة القائمة و المتمثل في تحرير الاقتصاد الوطني و فتحه على المنافسات الدولة و الوطنية. وزير الطاقة و المعادن الذي تمسك بالقطاع بقبضة من حديد شرع في الإجراءات الإصلاحية و ذلك بدأ بإصدار قانون المعادن [1]* الذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلسين، الإجراء الذي فتح المجال لكل المستثمرين الخواص و الأجانب لاستغلال المناجم و تحويلها. موازاة مع ذلك شرع في التمهيد لقانون المحروقات مبينا أن هناك من اجم هام ة لا يمكن استغلالها لضعف الاستثمار. فالخيرات المنجمية التي تتوفر عليها البلاد كثيرة و يصعب حصرها و لابد من استغلالها لكن ذلك يتطلب جلب أكبر عدد من المستثمرين و لابد من توفير الضمانات اللازمة لإقناع المتعاونين الاقتصاديين و دفعهم إلى الاستثمار بقوة و المساهمة في إدخال تكنولوجيات جديدة.

إن تنمية المحروقات التي تعتبر قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني يفرض ديناميكية جديدة للاندماج في الاقتصاد الجهوي و الدولي حتى يكون في مستوى السوق الحرة و عليه أن يتصف بالمجاعة والقدرة على المنافسة لتمكين الجزائر من الدخول إلى منظمة التجارة الدولية OMC و الاتحاد الأوروبي.

من خلال هذا المشروع فإن الدولة تسترجع دورها المتمثل في امتلاكها للثروات المعدنية. و هذا يعني أن سوناطراك ستتكلف فقط بالنشاطات البترولية الخاصة بها و لا يحق لها ذلك إصدار أمر الحيازة أو التعاقد باسم

الدولة مع الشركات لاستغلال المناجم لأن ذلك إصـدار أمـر الحيـازة أو التعاقـد باسم الدولة مع الشركات لاستغلال المنـاجم لأن ذلـك سـيكون مـن صـلاحيات التنظيمات الجديدة كما سنوضح ذلك لاحقا.

1* قانون المعادن : الجريدة الرسمية رقم 35 بتاريخ 04-07-2001، وصودق عليه بتاريخ 03\جويلية 2001 تحت رقم 1\10.

حسـب الـوزارة فـإن علـى سـوناطراك أن ترتكـز علـى المهـام المنوطـة بهـا والمتمثلة في خلق الأرباح انطلاقا من نشاطاتها العليا و السفلى (Amont et Aval) و تكوين مواردها البشرية و الاستعداد للمنافسة لكسب أسواق خارجية.

3-1 تجديـد مهـام و وظـائف الدولـة و كـل مهـام مؤسسـات القطاع :

مـن الـدعائم الأساسـية للقـانون الجديـد هـي تحديـده للمهـام و الوظـائف و مسؤوليات الدولة، و تحديده أيضا لمهـام العـاملين الاقتصـاديين داخـل القطـاع سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

فالمبـدأ العصـري الجديـد مبنـي علـى الفصـل مـا بيـن السياسـي و مـا بيـن الماناجامنت الاستراتيجي الخاص بكل مؤسسة أو شريك اقتصادي. فالدولة من خلال سلطة الضبط و النفط المنتميان إلى وزارة الطاقة و المعادن كما سنبيّن ذلك لاحقا يعملان علـى تسـطير اسـتراتيجية متوسـطة و بعيـدة المـدى خاصـة بتنمية القطاع و السهر على تطبيقها مع ضمان مداخيل خزينة الدولة تنجم عـن مستحقات الاستثمار.

لقد حققت الجزائر نجاحات كبيرة في مجـالات الاسـتثمارات لكـن اعتبـار هـذه النجاحات إيجابية ومكاسـب نهائيـة بـالمرة يعـد خاطئـا. فهـي مطالبـة بـاختلاق الفرص لاكتساب مستثمرين جدد و الحفاظ على من هم متعاقدين معها و تبين الأرقام الواردة، مدى أهمية ما تحقق بفضل تطبيق التشريعات السابقة و لكـن مدى عجزها أيضا على رفـع وتيـرة الاسـتثمار عنـدما تقـارن بالتجـارب الدوليـة

الجارية إذ تم تحقيق 30 عقدا للبحث و الاستغلال ما بين 1970 و 1987 بينما تم تحقيق 10 عقود فقط ما بين 1995 و 2000.

من جهة أخرى فإن الاستثمار عن طريق الشراكة الذي وصل إلى 2.7 مليار دولار بين 1989 و 1998 لم يتمكن من توقع أكثر من 600 مليون دولار ما بين 2000 و 2004. فالجزائر التي تعد إقليما بتروليا معروفا على الصعيد الدولي و تتوفر على مليون و نصف مليون كلم² تبقى دون استغلال المتعارف عليه دوليا كما يبنيه هذا البيان.

* المعدل الجزائري 08 آبار لكل 10.000 كلم²
* المعدل العالمي 100 بئر لكل 10.000 كلم²
* معدل التيكساس 500 بئر لكل 10.000 كلم²

بالإضافة إلى ضعف استغلال المساحات و الآبار فإنها تتميز بضعف التعامل مع الشركات الخاصة إذ لا يتعدى عددها بالجزائر 20 ألف شركة بترولية بينما تتعامل كولومبيا التي تعد أقل أهمية من الجزائر مع أزيد من 80 شركة أجنبية.

من جهة أخرى يحظى الغاز الطبيعي بطلب دولي قوي نظرا لعدم تلويثه للبيئة و سهولة استعماله. و تعد الجزائر إحدى أكبر الدول المنتجة للغاز. غير أن جل الاحتياطات الغازية هي الآن محل عقود تنتهي في حدود 2015-2020 و عليه فهي مطالبة بتطوير آفاق الإنتاج المستقبلية تلبية للعروض التي توفرها كل من السوق الأوروبية المشتركة و السوق الأمريكية مع ضمان توفير احتياطات الإستهلاكات الداخية لكن أمام ارتفاع تكلفة البحث و التطوير و استغلال الحقول تحتاج الجزائر إلى توفير إمكانيات مادية و تكنولوجيات عالية لا تقدر على تحقيقها سوى الشركات التنافسية الكبرى و إقناع هذه الأخيرة بأهمية الاستثمار في الجزائر لن يأتي إلا عن طريق ضبط الإطار القانوني الخاص بالمحروقات، مع إبعاد كل أساليب الإكراه التي تعيق تدفق الرأسمال والأموال الضرورية لـ:[1]

* تنمية الاقتصاد الوطني و خلق فرص التشغيل.
* البحث عن مداخيل إضافية لدفع الديون.

- تحرير سوناطراك من الصعوبات العمليـة و الماليـة و السـماح لهـا بلعـب دورها الكامل في خلق الثروة.
-

3-2 علاقة المشروع بالدستور و بأهداف برنامج الحكومة :

لابد من الإشـارة إلـى أن القـانون التمهيـدي للمحروقـات يسـتمد أفكـاره مـن برنامج الحكومة الذي يهدف فـي فصـله بتنميـة قطـاع الطاقـة و المعـادن إلـى استرجاع الدولة لدورها الثلاثي المتمثل في :

1. امتلاك المعادن
2. ترقية الاستثمار
3. حماية المنفعة العامة

*** المجلة الخاصة بمشروع القانون التمهيديب الصادرة عن وزارة الطاقة و المعادن RSM COMMUNICATION 2001**

هذه السياسة الطاقوية الجديدة ستمكن من فهم أفضل لـ :

1. صيرورة شمولية الاقتصاد الدولي و ما أنجز عنه من تحولات جذرية في مجال الطاقة.
2. ضرورة تأقلم قطاع المحروقات مع ظروف تسير اقتصاد سوق حرة، متفتحة وتنافسية.
3. ضرورة تمويل و تنمية القطاع الطاقوي دون اللجوء إلى تمويلات و ضمانات الدولة كما كان في السابق.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الفصل ما بين صلاحيات الدولة كقوة عمومية و المهام التقنية و الاقتصادية و التجارية للمؤسسات. فبفضل إدخال هذا الإجراء الجديد المتمثل في قانون المحروقات ستتمكن الدولة التي تصر على الاحتفاظ بمسئولياتها السياسية و الاقتصادية من التحكم في الوسائل الموجهة لاحترام القوانين و القواعد من طرف المتعاملين.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن النصوص الجديدة ترمي إلى بلورة و بشكل منهجي وواقعي إنشغالات السيادة الوطنية في مجال المعادن مع توفير الظروف الحسنة لتنمية المحروقات مع تحسين مستمر لإنتاجية القطاع و ضمان مداخيل إضافية إلى المجتمع الوطني.

فالإجراءات المنصوص عليها من خلال هذا القانون تندرج ضمن الإستراتيجية الاقتصادية وتتطابق تمام مع روح الاجراءات الدستورية المتعلقة بالسيادة الوطنية و الملكية العمومية خاصة في نصوص المادة 12 و 17 و التي تقر على أن :

* المواد المعدنية و المستحفرات المكتشفة و غير المكتشفة المتواجدة في المجال الأرضي والبحري هي ملك للدولة الجزائرية و تخضع للقوانين الجزائرية (المادة 02 ج الأول) من قانون المحروقات.

* تبقي الدولة و في كل الحالات مالكة للثروة المعدنية.

* فقط كميات المحروقات المستخلصة و الحقوق المرتبطة بسـندات المعـادن و البحث يتمتعون بالصبغة التجارية.
* لن تصبح المحروقات ملكية لصاحبها إلا بعد استخلاصها.

ينص مشروع قانون المحروقـات ومـن بـاب المحافظـة علـى الـثروة علـى أن تستغل المحروقات بشكل عقلاني مع مراعـاة شـروط حميـة المحيـط (المـادة 02 ج 02) كمـا ينـص علـى إمكانيـة تقليـص إنتـاج الحقـول لأسـباب متعلقـة بالأهداف الجيوسياسية الوطنية للطاقة و بالتالي فهو يضـمن للدولـة اسـتقلالية لمراجعة التزاماتها التعاقدية.

من هنا نستخلص أنه لا مجال للتخوفات من إضاعة الثروة و أنها علـى العكـس تهدف إلى تحسين مداخيل القطاع بعـد توسـيع وسـائل الإنتـاج و تحريـر مجـال الاستثمار.

3-3 أهم ترتيبات مشروع القانون التمهيدي للمحروقات :

توحي القراءة الأولى لمشروع القانون أنه يهدف إلـى : (المادة 01)

***تحديد و تعريف الصيغة القانونيـة لنشـاطات البحـث الاسـتغلال و النقل عبر أنابيب للمحروقات.**

***العمـل علـى إضـافة التنـافس فـي مجـالات التكريـر و تحويـل المحروقات و تخزين و توزيع المواد البتر وكيماوية.**

***تحديد الإطار المؤسساتي لتسيير هذه النشاطات.**

3-3-1 تقديم المشروع التمهيدي لقانون المحروقات :

يتكوّن قانون المحروقات الذي نرفقه كاملا ضمن ملحق البحث من 111 مـادة سنستعرض في هذا الفصل بعضاً منها لكن قبله نسـتعرض أهـم الأبـواب الـتي صنّفت ضمنها هذه المواد :

الجزء الأول : الإجراءات.

البـاب الأول : الإجراءات العامة و المبادئ الأساسية
مـن المـادة 01 إلـى المـادة 06

البـاب الثـاني : التنظـيم
مـن المـادة 07 إلـى المـادة 11

البـاب الثـالث : الوقاية و الأمن و حماية المحيط
مـن المـادة 12 إلـى المـادة 14

<u>الجزء الـثـاني</u> *:* **المحروقـات**. التنقيب البحث و الاستغلال

البـاب الأول : تحديد محيط الاستغلال
مـن المـادة 15

البـاب الثـاني : رخصة التنقيب
مـن المـادة 16 إلـى المـادة 18

البـاب الثـالث : عقد البحث أو الاستغلال
مـن المـادة 19 إلـى المـادة 25

البـاب الرابـع : الإمضاء و الموافقة
مـن المـادة 26 إلـى المـادة 30

البـاب الخامـس : مدة العقود
مـن المـادة 31 إلـى المـادة 37

البـاب السادس : مدّة الحـجز
المـادة 38

البـاب السابـع : الالتزام بالحد الأدنى للأشغال و الضمانات
مـن المـادة 39 إلـى المـادة 40

البـاب التـاسع : معايير و معلومات
المـادة 41

البـاب العاشر : الإنتاج المسبق
المـادة 42

البـاب الحادي عشر : مخطط التنمية
المـادة 43

الـبـاب الثـاني عشر : خيارات المشاركة
المـادة 44

الـبـاب الثـالث عشر : الإنتاج
مـن المـادة 45 إلـى المـادة 49

الـبـاب الرابـع عشر : إجراءات مالية
مـن المـادة 51 إلـى المـادة 52

الـبـاب الخـامس عشر : إجراءات قانونية
من المـادة 53 إلـى المـادة 55

الجزء الـثـالـث *:* **خـاص بالغـاز**.

الـبـاب الأول : الغــاز
مـن المـادة 56 إلـى المـادة 65

الجـزء الرابـع : النقل عبر القنوات للمحروقات و المواد البترولية
مـن المـادة 66 إلـى المـادة 73

الجـزء الخامـس : تكرير و تحويل المحروقات
المـادة 74

الجـزء السادس : تخزين و توزيع المواد البترولية
مـن المـادة 75 إلـى المـادة 76

الجـزء السابـع : تحويل الملكية بعد انتهاء العقد أو الحيازة
مـن المـادة 77 إلـى المـادة 79

الجـزء الثـامـن : الجباية و الاستغلال و الصيغ المالية
مـن المـادة 80 إلـى المـادة 97

الجـزء التـاسع : إجـراءات العــبور
* البنــك
* الجمـارك
* عقود الشراكة
مـن المـادة 96 إلـى المـادة 107

الجـزء العاشر : إجراءات قانونية خاصة
مـن المـادة 108 إلـى المـادة 112

3-3-2 مشروع قانون المحروقـات :

تعمدنا تقديم خلاصة عن أهم النصوص الـتي تشـكل محتـوى المشـروع و الـتي أثارت في معظمها استفهامات النقابين :

المـــادة 02 : كـل المـواد و مـوارد قطـاع المحروقـات المكتشـفة و غيـر المكتشفة المتواجدة في جوف التراب أو داخل المجال البحري هي من امتلاك الدولة و للدولة وحدها حق الاستغلال.

المـادة 02 ج 02: يجب استغلال هذه الموارد باسـتعمال وسـائل ناجعـة و معقولة لاسـتغلال أوفـر للمحروقـات و للمحافظـة علـى مخزونهـا مـع مراعـاة قواعد حماية المحيط.

المـــادة 05 : النشاطات الخاصة بالبحث، الاستغلال و النقل عبر القنوات هي منافع عامة. (Utilité Publique)

النفط **ALNAFT** تتكفل بـما يلـي :

* ترقية الاستثمارات في مجالات البحث و استغلال المحروقات.
* تسـيير بنـك المعلومـات و تـوفير المعلومـات الخاصـة بـالبحث و اسـتغلال المحروقات.
* إصدار رخص البحث و التنقيب.
* إصدار إعلانات المناقصات عن طريق المنافسـة و تقييـم العـروض المتعلّقـة بنشاطات البحث والاستغلال.
* منح كتل البحث و تعيين مناطق الاستغلال و إمضاء عقود البحث و الاستغلال.
* متابعة و مراقبة تطبيق عقود البحـث و الاسـتغلال طبقـا للإجـراءات القـانون باعتبارها الهيئة المتعاقدة.
* الدراسة و الموافقة على مخطط التنمية و مراجعته دوريا.
* تسـيير و جمـع المسـتحقات و دفعهـا إلـى الخزينـة العموميـة مباشـرة بعـد استلامها.
* تسهيل الحصول على المعلومات المتعلّقة بسوق الغاز.
* التحقق من دفع الضرائب على مداخل البترول كما هو مـبين فـي المـادة 26 من قانون المحروقات.

المـــادة 18 : الحرص على جمع المعلومات المتعلّقة بحماية المحيط ووضعها تحـت تصـرف النفـط حسـب الإجـراءات و المقـاييس المنصـوص عليهـا فـي القانون.

المـــادة 19 : لممارسة أي نشاط متعلق بالبحث أو الاستغلال مـن أي طـرف كان لابد من إبرام عقد مع النفط حسب القانون.

المـــادة 39 : إن عقد البحـث أو الاسـتغلال تحديـد للبرنامـج الأول للاسـتغلال الذي يتعهد المتعاقد القيام به في كل مرحلة من البحث.
على العقد أيضا أن يحدد مبلغ الضمان البنكي المحدد مـن بنـك تقبلـه النفـط و يغطي نفقات الحد الأدنى من الأشغال التي يقوم بها المتقاعد أثناء كل مرحلــة من البحث.

المـــادة 40 : على المتعاقد تفعيل الموارد التقنية في تحقيق المشروع تبقــى التكاليف على عاتق المتعاقد.
ليست للدولة مسؤولية اتجاه المتقاعد أثناء تحقيق العقد.

المـــادة 43 : على المتعاقد أن يحترم المقاييس العادية المتعلقة :

- بالأمن الصناعي
- حماية المحيط
- التقنيات العلمية

عليه أيضا أن يوافي و باستمرار النفط بالمعلومات و النتائج المحققة كما عليــه أن يوافيها بالتقارير حسب الإجراءات المنشورة من طرف النفط.
عنـد تبليـغ التصـريح، علـى التعاقـد أن يقـدم للنفـط مشـروع التنميـة مرفـق بتقديرات تكاليفها مع تحديد محيط الاستغلال.

المـــادة 45 :ـ على المتعاقد اسـتعمال المناهـج الضـرورية الـتي تمكنـه مـن المحافظة على الحقل واستغلال أكبر كمية ممكنة من المحروقات الموجودة.

المـــادة 46 :ـ لأسباب متعلقة بأهداف سياسية وطنيـة يمكـن تطـبيق قـرار تقليص إنتاج الحقول من المحروقات.

المـــادة 52 : على المتعاقد احترام التشريعات و العمل على ضمان محاسبة متفرقة للنشاطات حتى يتمكـن مـن ضـبط حسـابات القيمـة المضـافة و نتائـج الاستغلال و حسابات خاصة بكل نشاط.

المـــادة 54 :ـ النزاعات التي يمكن أن تحدث ما بين النفط و المتعاقد نتيجـة قراءة مخالفة لعقد الاستغلال أو للقانون الحالي يتم التحكـم آثرهـا إلـى قـانون التجارة الدولي وحسب ما ينص عليه العقد.

المـــادة 76 :ـ عند نهايـة العقـد (البحـث و الاسـتغلال)، فـإن تحويـل ملكيـة المشروع و الوسائل التي تسـمح بمتابعـة النشـاط تتـم لصـالح الدولـة. النفـط تتكفل بتبليـغ المتعاقـد بلائحـة (Ouvrages الوسـائل) الـتي ترغـب الدولـة فـي إبقائها.

أثناء التحويل، على التجهيزات المحولة أن تكون صالحة لاستعمال و في أحسن الحالات فيما يخص التجهيزات التي ترغب الدولة في بقائهـا و تحويـل ملكيتهـا. على المتعاقد أن يتحمل مصاريف تركهـا أو إصـلاحها طبقـا للنصـوص القانونيـة المتعلقة بالأمن الصناعي و المحافظة على المحيط.

المـــادة 77 :ـ مع نهاية عقـد حيـازة الاسـتغلال فـي مجـال النفـط فـإن كـل التجهيزات الخاصة بهذا المجال و التي يمكنها أن تستعمل في متابعة الاستغلال تصبح ملكا للدولة.

القراءة التي يمكن استخلاصها من مجمل هذه النصوص و المواد أنه لا مجال لإضاعة الملكية لصالح أي طرف كان فالملكية هنا ظرفيـة و متعلقـة باسـتغلال مباشر للمناجم لا أكثر فهي بالأحرى حيازة بفعل عقد مبرم ليس إلا. مدة العقد تنتهـي صـلاحيته بانتهـاء المشـروع سـواء تعلـق الأمـر بـالبحث أو الاسـتغلال أو النقــل، و كــل هــذا يتــم برعايــة رقابــة (النفــط الجزائريــة) و ســلطة ضــبط المحروقات وهذا هو الوجه الآخر و الجديد الـذي تطرحـه الوصـاية ليحـل محـل سوناطراك حاليا، إذ سيلعب دور المنظـم والمسـطر لآليـات التسـيير مسـتقبلا وهو ما تعارضه النقابة لأنه سينزع لسـوناطراك دورهـا التعاقـدي و المفاوضـة من أجل إبرام الصفقات. فما هي سلطة ضبط المحروقات ARH ، إذن ما هو دور النفط NAFT ؟

1) السلطـة الـوطنية للمـراقبة و التنظيـم (ANCR):

(Autorité Nationale de contrôle et de Régulation)

أو مـا يمكـن تسـميته الـديوان الـوطني لمراقبـة النشـاطات الخاصـة بمجـال المحروقات وهو يسهر على :

* القوانين التقنية المطبقة على النشاطات المحددة قانونا.
* القوانين المتعلقة بتطبيق التعريفات الخاصة بالنقل عبر قنوات و التخزين.
* القوانين المتعلقة بميادين النظافة و الأمن الصناعيين و كذا المحيط.
* تطبيق المعايير و المقاييس المعمول بها دوليا.
* متابعة و مراقبة و دراسة طلبات الحصول على حيازات النقل عبر القنوات.

2) وكالة النفط الجزائري أو الوكالة الوطنية لتقويم موارد المحروقات ALNAFT:

و دورها يتمثل في : (انظر المادة 05 من قانون المحروقات سابقة الذكر)
هـذين السـلطتين أو الوكـالتين همـا اللـتين شـكلتا محـور النقـاش الـذي غـدى مختلــف أراء النقــابين لأن إقرارهمــا كســلطة منفــذة للقــانون الجديــد (أي الوكـالتين) معنـاه إفـراغ سـوناطراك مـن محتواهـا السياسـي الإسـتراتيجي و إبعادها عن لعب دورها كقـوة عموميـة و بالتـالي إرجاعهـا إلـى دورهـا الأصـلي شأنها شأن أي شركة أخرى.

3-4 النشـر و التبــليغ :

عرف المشروع التمهيدي لقانون المحروقات نشرا و تبليغا لا مثيل لهمـا إذا مـا قورن بباقي المشـاريع التشـريعية الأخـرى الـتي اقتصـر تـداولها علـى الـدوائر الخاصة بها فقط. إذ بالإضافة إلى طبعه و نشره في معظم مؤسســات القطـع تمـت مناقشـته علـى مسـتوى الاجتماعـات و التجمعـات سـوءا داخـل وحـدات القطاع أو خارجها مثل الجامعات و المؤتمرات، و نستعرض فيما يلي أهم هـذه اللقاءات التي نشطتها الوصاية عبر مختلف التراب الوطني :

3-4-1 تجمعات من تنشيط الوزير نفسه [2] :

* التجمع الذي ضم فيديرالية النقابة 02/01/2001 [1]*
* تجمع مع إطارات المديرية العامة بمقرها 08/01/2001
* تجمع مع إطارات جهة حاسي مسعود 10/01/2001
* تجمع مع إطارات وزارة المالية 22/01/2001
* تجمع مع إطارات جهة حاسي رمل 20/01/2001
* تجمع مع إطارات جهة أرزيو 18/03/2001
* تجمع مع إطارات جهة سكيكدة 10/02/2001
* تجمع مع ممثلي الأحزاب بمقر وزارة الطاقة 21/02/2001
* تجمع مع إطارات جهة بجاية 27/02/2001

1* ردود أفعال فدرالية عمال المحروقات – FNTPGC وردت في الرسالة رقم 056 بتاريخ 22 فبراير 2001 (انظر الملحق)

2 ـ **الوزير شكيب خليل "المدير العام بالنيابة"**

3-4-2 **<u>جمعات من تنشيط ممثلين عن الوزارة</u>** :

* تجمع حاسي مسعود 17/03/2001
* تجمع عين امناس 18/03/2001
* تجمع حاسي رمل 17/03/2001
* تجمع أرزيو 17/03/2001
* تجمع سكيكدة 19/03/2001
* تجمع سيدي أرسين 10/04/2001
* تجمع نافطال بالشراقة (العاصمة) 11/04/2001
* تجمع TFT (الجنوب) 30/04/2001
* تجمع أوهانيت (الجنوب) 30/04/2001

3.4.3 **<u>جمعات الوزارة مع المؤسسات الجامعية</u>** :

* جامعة وهران 17/03/2001
* جامعة صناعة الغاز AIG 21/04/2001
* جامعة قسنطينة 10/06/2001
* جامعة قالمة 03/07/2001
* جامعة المهندسين الحراش 17/07/2001

3-4-4 **التجمعات و النقاش على طريق البراين ستورمينغ** :

البراين ستور مينـغ كمـا يعرفـه السـيد شـكيب خليـل وزيـر الطاقـة و المنـاجم المدير العام بالنيابة لشركة سوناطراك بأنه تحفيز أشخاص لهم نفـس النشـاط يجمعون طاقاتهم لاقتراح خطة عمل لحل مشاكل يحددونها مسبقا كعائق لهـذا النشاط. و كلمة البراين ستور مينغ **BRAINSTORMING** تعني "عاصمة المخ"

أي تشغيله إلى أقصى حد لاستخراج أكبر قـدر مـن الأفكـار فـي وقـت وجيـز و يقتضي الأمر جمع أشخاص لهم تجربة و معرفة ببعض جوانب النشاط و عنـدها يلتقون معا بتركيز إلى أن تكتمل رؤيتهم لهذا النشاط.

تستعمل هذه الطريقة بالمؤسسات الكبرى و الهيئـات الدوليـة، و تعطـي نتائـج جيّدة و أحيانا تنتهي بحلول لا يفكر فيها أبدا، و تسمح للمشارك باكتشاف قراته و تبادل الأفكار، و الاستفادة من تجارب الغير و الوصول إلى صيغ تـوافقيه فـي إتّخاذ القرار.
و قد جاءت فكرة البراين ستور مينـغ أثنـاء اجتمـاع حاسـي مسـعود فـي شـهر أفريـل 2001 [1]* الـذي نـاقش خلالـه الإطـارات، المخطـط المتوسـط المـدى لسوناطراك حينما طرح المدير العام السؤال حول أهداف سوناطراك و طلـب من الإطارات إعطاءه عشرة أجوبة فقط.

أثناءها لاحظ اختلافا في الأجوبة و اقـتراح أن يجتمـع الإطـارات و يتفقـوا علـى أهداف سوناطراك بقصد تحديد إستراتيجية و أجال معينة و ضبط أعمال تسطر لتحسين فعالية الأنشطة.

فمثـل هـذه القـرارات لا تتخـل علـى أعلـى مسـتوى، فتقريـر إسـتراتيجية سوناطراك ليس من مهام الرئيس المدير أو الوزير المكلّـف بالقطـاع أو حـتى الحكومة، بل المسـؤولية تعـود علـى الإطـارات لرسـم الأهـداف فـي إطـار مـا يقتضيه محيط المؤسسة المباشر و العولمة و المنافسة.

3-5 التساؤلات المطروحة :

إذا كان الهدف من تنظيم هذه اللقاءات هو الشرح الموسع للأرضية التشريعية الجديدة إلا أن الغاية كانت ترمي إلى خلق جو من النقاش و دفع المشاركين الى طرح الأسئلة على طريقة البراين ستور مينغ و اليشماركينك " Brainstorming*2 et Bench Marking*3".

1* سوناطراك المجلة رقم 29 أكتوبر 2001 (ص 28)
2* Brainstorming : كلمة انجليزية لغويا تعني عاصفة المخ و معنويا تهدف الى تحريك العقل لخلق أكبر قدر من الأفكار (توليد الأفكار على طريقة سقراط)
3* Bench Marking تعني الاستفادة (الابتكار-التجارب) و استعمالها لتطوير و تحديث صيرورة العمل (هو ضرب من النحل المسموح به)

ونلاحظ من خلال تحليلنا للتساؤلات المطروحة ثلاثة أنواع:

3-5-1 أ- أسئلة خاصة بالإطارات و الجامعيين :

قدرت بـ 82 سؤال تمحور جلها حول علاقة سوناطراك و بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها كما شملت أسئلة تقنية أخرى كالمنافسة و دور الوكالات الجديدة وردود أفعال العولمة على قطاع المحروقات و آفاق الاستثمار المستقبلية غيرها من الأسئلة الأخرى.

3-5-2 ب- أسئلة خاصة بالنقابين :

رغم قلتها إلا أنها حظيت بعناية أكبر في إجابات الوصاية التي كانت ترمي إلى هدف مزدوج تمثل في الإجابة و الإقناع معا و قد تمحورت جل هذه الأسئلة حول ما يلي :

*** خرق مشروع المحروقات التمهيدي للدستور (المادة 17).**

*** إضعاف سوناطراك لتسهيل خوصصتها.**

*** تسريح العمال.**

*** رهن مستقبل الجزائر**.

و غيرها من الأسئلة الأخرى التي سنستعرضها بالتفصيل أثناء التحليل.

3-5-3 ج- أسئلـة و تعليقـات خـاصة بالأحزاب السياسيـة :

لقد جاء تدخل الأحزاب على شكل قراءات نقدية لمحتوى المشـروع التمهيـدي لكن قبل التعرض لعناصره الأساسية لابد من الإشارة إلى أن هذا الرد جاء بعـد العــرض التفصــيلي الــذي قــدمته وزارة الطاقــة للأحــزاب بمقرهــا فــي 21/02/2001.

- **حـزب العمـال PT:**

أول انتقاد و جهه حزب العمال تمثل في عدم استشـارة الوصـاية لاتحـاد العـام للعمال الجزائريين أثناء إعداده لهـذا المشـروع و يـرى حـزب العمـال أيضـا أن الاصلاحات الضرورية المسجلة ضمن برنامج الحكومة لا يجب أن تفهم كانصياح حتمي للضغوطات الدولية (الشـركات الكـبرى UE/OMC -البنـك العـالمي و FMI) لأن الظروف الاقتصادية الدولية تتميز بالسيطرة المضاربة المالية الـتي تهـدف إلى الهيمنـة علـى الاسـتثمار و بالتـالي فـإن مشـروع القـانون التمهيـدي يمنـح الفرصة لهـذه الشـركات البترولية فـي الاسـتحواذ علـى قطـاع المحروقـات و فرض ديكتاتورية اقتصادية.

حزب العمال يعتبر أن المسـألة تتعلّـق بسـيادة القـرار حـول المحروقـات و أن المشروع الجديد متناقص مع المادة 17 من الدستور.

من جهة أخرى فهو يرى أن تطبيق المشروع يؤدي إلـى :

*** خوصصة سوناطراك و بالتالي ارتفاع البطالة.**

*** تحرير الأسـعار و هـذا سـيؤدي حتمـا إلـى فقـدان روح التضـامن الوطني.**

- **حـزب حركـة مجتمـع السلـم MSP:**

اشتملت القراءة الخاصة بحزب حركة مجتمـع السلــم علـى تسـعة 09 أسـئلة أساسية تمحور معظمها حول :

*** علاقة الطاقة بمنظمة التجارة الدولية OMC و الاتحاد الأوروبي UE و تأثيرها على الجزائر ؟**

*** المناطق الحدودية للغـاز ؟**

*** تحديد سقف مشاركة سوناطراك في حدود 25% فقط ؟**

*** مهـام الوكالات ؟**

*** تنمية ميادين تكرير البترول ؟**

*** علاقة النفط و توفير المستحقات لصالح الجماعات المحلية ؟**

*** تحرير الأسعار و مدى تطابقها مع السعر الحقيقي و كفايته.**

و غيرها من الأسئلة الأخرى التي اتسمت بطابع تقني محض. فحزب مجتمع السلم لم يطرح أسئلة تتعلق بسيادة ملكية المحروقات ولى حتى تأثير المشروع الجديد على سوناطراك عكس ما سنراه مع حزب النهضة.

- **<u>حـزب النهضــة</u> :**

حزب النهضة يبدأ انتقاداته بالتصدي إلى مزايا قانون المحروقات 1991 الذي يعتبره إيجابيا فهو يرى أنه لا داعي لقانون آخر لان المسألة متعلقة بسوء التسيير و ليس بعجز القانون و من بين الملاحظات الأخرى التي يوجهها حزب النهضة للمشروع الجديد نذكر :

*** تناقض المشروع التمهيدي مع قانون الاستثمار (APSI).**

*** ضرورة الالتزام بتغيير النظام المصرفي قبل المحروقات.**

*** التخوف من خطورة المشروع على اليد العاملة.**

*** التخوف من تخلي الدولة عن تمثيل القطاع على مستوى الدولي (OPEP)**

- **حـزب الأرنــدي :**

لم يكـن رده واضـحا و قـد جـاء مختصـرا إذ صـرح بـأنه ليـس ضـد الإصـلاحات الاقتصادية لكنه يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية للحوار و مبدأ التشاور.

فرغم إن قيادة الأرندي و على خلاف التشكيلات الحزبية الأخرى التي بدت أكثر تحمسا من غيرها للإصلاحات الاقتصادية. إلا أنها أصـدرت موقفـا لـم يكـن فـي الحسابات، إذ أعلنت في البيان الأخيـر 1* أنهـا تعـارض أي مشـروع يرمـي إلـى خوصصة سوناطراك. و جاء في نسف البيان "أن الارندي (**RND**) كان يدعو إلى التوجه إلى الخوصصة"، فإنه في المقابل يدعو الحكومة إلى جعل الميـدان الاسـتراتيجي للمحروقـات بمنـأى عـن أي مسـعى للخوصصـة. و بـذلك يكـون الأرندي قد أخلط كل الأوراق ممـا يجعـل الوصـاية فـي مـأزق كـبير باعتبـار أن الأرندي يشكل أغلبية البرلمان وهو ما يعني أن حظوظ المصادقة على مشروع القانون الجديد ضئيلة.

1* بيان دورة المجلس الوطني المنعقد في 14 و 15 فيفري 2002.

- **حـزب جبهـة التحريـر الوطنـي :1***

لم يكن رأي الحزب مستوفيا و اكتفى بالرد أن الإصلاحات ضرورية لكـن يجـب أن تتم باحترام آراء العمال و لا يجب أن تكون همجية ووحشية بفتح النار علـى القطاع العام و التضحية به.

- **<u>حـزب جبهـة القـوى الاشتراكية</u> FSS:**

يعتبر أن هذه المرحلة خصوصـية علـى مسـتوى الاجتمـاعي و الاقتصـادي و أن المشكل الحقيقي المطروح هو بيع كل شيء باسم الخوصصة وهو ما أدى إلـى تحريك المركزية النقابية و رفـض العمـال الجزائريين للسياسـة المنتهجـة مـن طرف الحكومة المؤيدة إلى بيع الثروات الجزائرية وبالتـالي فـإن حزبـه يؤيـد و يدعم و يساند حركة العمال في مواجهتها للقانون الجديد.

I* الخبر 22 مارس 2001 ص 3 الأحزاب السياسية ترد على الرئيس.

الفصل الرابع
النقابة والممارسة النقابية في الجزائر ومراحل تطورها

4- النقــابة أثنـاء الفتـرة الاستعمـارية : __

يمكن القول أن النقابة في بدفي بدايـة الاسـتعمار لـم تكـن مؤسسـة عمليـا لأن وجودهـا ارتبـط بتطـور الصـناعة و بالتـالي بالطبقـة العاملـة. غيـر أن الجزائـر المستعمرة كانت خاضعة للحلـف الـذي حصـرها لمـدة طويلـة فـي دور المصـدر للمنتجات الزراعية و المنجمية للدولـة الاسـتعمارية، فالطبقـة العاملـة فـي هـذه المرحلة تميزت بتكوينها الخاص و انتمائها إلى أرستقراطية عمالية.

ومن بين الأسباب كذلك التي لم تدع مجالا لبروز الحركة النقابية آنذاك نشير إلى ما ذكره الدكتور عبد القادر حعلول [1]*.

- **انعـدام تقريبي لبناء تحتي صناعي.**
- **استحـالة "مشروعه" لتصنيع الجزائريين.**

فخلال هذه الحقبة تم إلغاء النقابات القديمـة الـتي بـدأت بالوصـاية التركيـة بعـد إصدار المعمر لقانون حقوق الأهالي سنة 1881 الذي يمنع كل نشاط نقابي فـي الجزائر ماعدا العمال المنحدرين من أصل فرنسي و كانت أول نقابـة تأسسـت و تم الإعلان عنها هي نقابة الطباعة في قسنطينة عام 1880.

4-1-1 معارضة الاتحاد ع ع ج لإشكال المنافسة النقابية :

لقـد تعـرض الاتحـاد العـام للعمـال الجزائريـن إلـى عـدّة اصـطدامات تميـزت بمنافسة قوية من طرف تنظيمات نقابية أخرى، غير أن هذا الأخير اسـتطاع رد و مقاومة هذه الأشكال الاتحادية رغد القواعد الـتي تأسسـت عليهـا و قـد سـاعدته في ذلك الظروف السياسية و المعطيات الاقتصادية التي ميزت مختلـف مراحـل التطور الجزائري.

1* تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيلوجية. عبد القادر جعلول لدار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1983.

4.1.2 معارضته الاتحاد العـام للنقابات الجزائـريـة :

لقد وصل الصراع أشده مع اتحـاد نقابـات العمـال الجزائرييـن الـتي نظمهـا فـي الحركة الوطنية الجزائرية، و الذي كاد يجر إلى اقتتال أخوي خاصـة فـي أوسـاط الهجرة، غير أنه سرعان ما اشتد الجدال و اندمـج نقـابيو الاتحـاد العـام للنقابـات الجزائرية في الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

4.1.3 معارضـــته للنقابـــة المســـتقبلية (SNAPAP و SNTE) علـــى الخصوص :

يعاني الاتحاد حاليا من منافسة النقابات "الجديدة" أو "المستقبلية" التي ظهـرت مع بداية الانفتاح الديمقراطي و قد توصلت هذه النقابات إلى شـبه إجمـاع حـول فكرة الدعوة للمعارضة نظرا للوضع الخطير الذي يعيشه المجتمع علـى مختلـف الأصعدة خاصة تردي القدرة الشرائية للعامل و تـدني المسـتوى المعيشـي لجـل فيئات الموظفين، و هـذا مـا دفـع النقابـات التسـع المتواجـدة فـي السـاحة،و إن اختلفت أهميتها ووزنها التمثيلي، المطالبة بالحقوق و الدفاع عن القطاعات الـتي تمثلها مشكلة بذلك مجالا تنافسيا بينهما و بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و لعل أهم هذه التمـثيلات المسـتقلة نقابـة السـناباب (النقابـة الوطنيـة المسـتقلة لموظفي الإدارة العمومية) التي استطاعت أن تحصد العديد من الأصوات داخــل الأوساط الإدارية و ذلك عقب مطالبتها بقانون الوظيف العمومي و قوانين خاصة بالأسلاك المختلفـة للوظيـف العمـومي، بالإضـافة إلـى مطالبتهـا بتطـوير نظـام التعويضات و المنح و رفع الأجور.

إلى جانب " SNAPAP"، المختصة في تمثيل و الدفاع عـن حقـوق مـوظفي الإدارة العمومية، هناك نقابـة مسـتقلة شـكلت هـي الأخـرى واجهـة منافسـة للاتحـاد، و تمثلـت فـي "SNTE" (النقابـة الوطنيـة لعمـال الطاقـة) الـتي تأسسـت بمـوجب القانون 90-14 بتاريـخ 02 جـوان 1990 برقـم وصـل 75/13/2000 و ركـزت نشاطها على عمال الطاقة و المحروقات.

ببروز هذه النقابات بالإضافة إلى نقابات أخـرى [1]* يكـون قـد اهـتز عـرش الاتحـاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذي تربع عليه منذ أزيـد مـن 30 سـنة و بـذلك فهو مطالب بتغيير الاستراتيجية الموجهـة و اقتسـام الميـدان مـع نقابـات أخـرى التي أصبح وجودها فعليا و قويا، رغم الضغوطات التي تتلقاها من الجهتين الدولـة [2]* و الاتحاد. و هو ما دفع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى التنديد فـي أكـثر من مرة بالتضييق الذي تتعرض له ممارسة الحريات النقابية في الجزائر.

4-2 <u>الإتـجاه الجديد للتنظيم النقابي في سـونـاطراك</u> :

يعتبر النقابيون في فرع المحروقات أن نظام التسيير الجديد يتوغل بالتدريج فـي الاقتصاد الوطني وسيصبح قريبا الإطار الذي تسير عليه جل الشركات الجزائرية. و هذا ما سيؤثر على القواعد و الذهنيات و أساليب التعامل في مختلـف مجـالات الحياة بالإضافة إلى تأثيره على ميكانيزمـات الإنتـاج و الاسـتهلاك، و يشـكل هـذا التغير تحول جدري للمؤسسة التي عاشـت منـذ 1962 إلـى 1990 داخـل إطـار اقتصـادي منظـم ADMINISTRE مـن طـرف الدولـة "الاشـتراكية مـن نـوع خـاص" SOCIALISTES SPECIFIQUES.

في اتجاه آخـر يعتـبر النقـابيون أن البرجوازيـة الجديـدة الـتي تكـونت فـي رحـم الاشتراكية الخاصة (SPECIFIQUE) ستزداد ثراء و في نيتها الاستيلاء على مواقع السلطة لتسيير البلاد لمصالحها الخاصة.[3]* لكن هذا الافتراض يبقى بعيـد المنـال حسب النقابيين مادمت هذه الفئة لم تستحوذ عل قطـاع المحروقـات الـذي يعـد العنصر الأساسي للثروة التي هي أساس السلطة. فالبرجوازية الرأسـمالية فـي بلادنا لازالت في طور التكوين و لم تصل بعد إلى مرحلة تسيير الاقتصاد الـوطني أو تسيير شؤون الدولة، و لأن أهم التغيرات التي وقعـت حـتى الآن مسـت فقـط خوصصة القطاعات الجزئية والثانوية مـن الاقتصـاد الـوطني بينمـا أهمهـا مـازال ملكا للدولة كالمحروقات والطاقة، النقل البحري والسكك الحديـدة و المنـاجم و تسيير المياه.

1* مثل نقابة القضاء، مجلس المحاسبة الخ ...

2* إصدار الدولة لأمريه جوان 96 (إمكانية تجميد نشاط النقابة)

3* الاتحاد العام للعمال الجزائريين –النقابة الوطنية سوناطراك التكوين النقابي GL1/Z Décembre 1997

إن مثل هذه المواقف و إن كانت في وقت قريب (1997) سابقة لأوانها إلا أن الملاحظ هو استفحال الظاهرة و انتشارها، فالخوصصة اليوم أصبحت شاملة و لم تستثني حتى القطاعات الآنفة الذكر، وهذا ما يوحي حسب النقابيين ببروز مصلحة اتجاه اقتصاد السوق و يترجم وجود مقاربة سوسيو سياسية تستدعي اهتماما خاصا ووضع استراتيجية لمواجهة ما سيحدث.

4-2-1 المواقف الجديدة لنقابة سوناطراك :

إن مفهوم النقابة المتبع حتى الآن في سوناطراك منذ سنة 1967 مبني على أساس شراكة نشيطة (PARTENAIRIAT ACTIF) تأخذ في الحسبان الاهتمامات و المصالح الموضوعية المشتركة، وتسعى إلى مواصلة زرع ثقافة روح المؤسسة، و تصر على الإنتاج و الإنتاجية في العمل و تدافع على المصالح المادية و المعنوية آخذة بعين الاعتبار مصلح سوناطراك و الوطن. و هذا النهج المتّبع يعتبر في نظر النقابيين عادلا و سيظل حسبهم حتّى في ظروف اقتصاد السوق.

في إطار الاقتصاد المسير "ADMINISTRES" اكتفت نقابة سوناطراك بالنشاط داخل المؤسسة فقط واقتصر تعاملها خارج هذا الإطار مع الاتحاديات المحلية و الولائية و مع الفيدرالية لكن بشكل ثانوي لآن جل اهتمامها كان مركزا حول خلاياها الداخلية. أمام التطورات السريعة للأوضاع أصبح ضروري تكثيف الجهود و الالتفاف حول مراكز القوى و العودة إلى الأشكال المتفق عليها لإعطاء أكثر مصداقية و أكثر فاعلية للقرارات المتّخذة و كان من الضروري أيضا الاهتمام بالتكوين والإعلام و الاتصال لكسب و تعزيز العلاقات مع المناضلين النقابيين من جهة و مع العمال من جهة أخرى.

4-3 الإعلام L'INFORMATIQUE :

يحتل الإعلام في نظر النقابيين مكانـة أساسـية و عليـه بالتـالي إعـادة التفكيـر و صياغة المنهج في التعامل مع الإعلام حسب المستجدات الجديدة حـتى يتماشـى مع واقع الاقتصاد الوطني الحديث ويواكب العولمة بدون الخروج عن التعليمات و التوجيهات النقابية و ذلك للدفاع عن المصالح المادية و المعنوية للعمال.

فالنقابيون في سوناطراك يرون أنه من الضروري تبسيط المشاكل المطروحة و تسهيل شرحها للعمال سواء تعلّق الأمـر :

- **بالمؤسسة** L'ENTREPRISE
- **الجهة** LA LOCALITE
- **البــلاد** LE PAYS

فعلـى النقابـة داخـل المؤسسـة أن تبتعـد قـدر المسـتطاع علـى اعتنـاق قضـايا يستحيل الدفاع عنها أو يمكن أن تنقلب سلبا على التنظيم النقابي.
على النقابيين أيضا أن يبدؤوا بأنفسهم في فهم الأوضـاع، و اسـتيعاب المتغيـرات التي يمكن أن تؤثر طبيعيا علـى ذهنيـات العمـال جـراء التوجيهـات الاقتصـادية و الإستراتيجية الجديدة، مما يدعو إلى مضاعفة الاتصالات ما بين المناضـلين علـى جميع الأصعدة في إطار الأيام الدراسية و اللقاءات الدورية و مع القاعدة لتبليغ و تعميم المعلومات.

4-4 التكويـــن LA FORMATION:

يرتكـز النقـابيون بقـوة علـى ضـرورة تكـوين المناضـلين و ذلـك إيمانـا منهـم أن التكـوين هـو الطريـق الأنسـب لضـمان الصـيرورة و تلقيـن المناهـج و توحيـد الصفوف، و مع دخول اقتصاد السوق أصبح الطلب أكثر إلحاحا، لأن التكـوين هـو السبيل الأنجـع لمسـاعدة الإطـارات المناضـلة علـى توضـيح وتفسـير المشـاكل السياسية و الاقتصادية المطروحة.

فالنقابيون يعتـبرون أن المناضـلين لا يتـوفرون علـى تقاليـد عريقـة فـي النضـال النقابي لأنهم لم يعرفوا أنواعا نقابيـة غيـر النقابـة المدمجـة فـي إطـار الاقتصـاد المسير، و بالتالي فنظرتهم لم تخرج و لسنين متعددة عن التوجه العام الإيجـابي Orientation Politique Globalement Positive.

لقـد اعتقـدوا و دافعـو عـن نظـام سياسـي بـدون مراعـاة المفارقـات الحقيقيـة للأوضـاع السـائدة ممـا أحـدث تقصـيرا فـي الفهـم الجيّـد للحيـاة الاجتماعيـة، و الاقتصادية، و السياسية بصفة عامة، وهو ما يدعو حسبهم إلى تكثيف اللقـاءات و التكوينـات لكافـة الإطـارات المناضـلة و العاملـة تكيفـا و تماشـيا مـع الأوضـاع الجديدة.

4-5 ضرورة توضيح الخصوصيات الجديدة للعصر :

يرتكز النقابيون بصفة عامة في إصدار قراراتهم، التي لا تخلو من الإنذار و التحضير على تحليلهم لما يجري في الجزائر من تغيرات و تقلبات ، فالعمال الذين كانوا محل طرد بالمئات و الذين عايشوا عملية بيع المعامل، و يلاحظون يوميا تقهقر قدراتهم الشرائية الخ ... يستاءون لا محالة من الوضع الذي لم يجدوا تفسيرا له سوى أنه تبديدا و إتلافا لحقوقهم المشروعة.

انطلاقا من هذه المعطيات، كان لزاما تحديد المواقف و إجراء تحاليل عميقة و موضوعية على مستوى المؤسسة.

فسوناطراك مؤسسة إستراتيجية و حيوية و بموجب ذلك لابد من نقابة مسؤولة وواعية كل الوعي بأهمية مهمتها، فالأمر حسب النقابيين لا يتعلق بالدعوة الأرستقراطية التي تؤمن بمبدأ "***مات الملك عاش الملك***" كما أن الأمر لا يتعلق باعتناق اليتيم "***بأبوة زوج أمه الجديد***" غير مبال بما تغير من حوله.

فعلى العكس من ذلك فإن سوناطراك واعية بالتغيرات التي حدثت في الجزائر و في العالم وواعية أيضا بأن هذه التغيرات ستدرج تغييرات أخرى بداية بالذهنيات و ذهنيات المسيرين.

4-5-1 الخلية النقابية :

إن العمل الصناعي هو شكل من أشكال التحرك في المكان و الزمان، وهو أيضا مكان لاكتساب وتلقين مبادئ المساواة و الديمقراطية، و الانضباط حتّى و إن اختلفت مفاهيمها و اتجاهاتها، فالتنشئة الاجتماعية داخل المصانع لا تقتصر على اكتساب علاقات وظيفية جديدة كالعمل، الانضباط، والمداومة، بل تعمل على تلقين نماذج أخرى من العلاقات الاتحادية و النضالية و ذلك من خلال الخلية النقابية التي تعد جزء لا يتجزأ عن العالم المصنعي، و هذه الأخيرة لا تكتفي بتعليم العمال أحسن الكيفيات لتحقيق الاندماج الأفضل، بل تعلمهم كذلك الوسائل و السبل الناجعة و تحملهم للوقوف أمام التحديات التي تعترض النضال النقابي، و يعتبر الفرع النقابي المحرك لهذه النضالات.

4-5-2 تعريـف الفـرع النقــابي :

يتكـوّن الفـرع النقـابي مـن المنخرطيـن، وهـم الـذين يحـدثون ميلاده، فبـدون منخرطيـن لا وجـود للفـرع النقـابي و بالتـالي المنخرطـون هـم الـذين يشـكلون الجمعية العامة التأسيسية للفرع النقابي، وعن طريق الانتخـاب يؤسسـون خليـة التسيير تسمى المجلس النقابي أو المكتب النقابي، وهي الهيئة التنفيذية تسـتمد قوتها و صلاحياتها من الجمعية العامة الـتي تعتـبر هـي الأخـرى هيئـة مسـتقلة. و المنخرطون ينتدبون مجموعة منهم لتسير الفرع النقابي لمدة محددة.

4-5-3 المنخـــرط :

يعتبر النقابيون أن قوة المنخرطون تكمن في الانخـراط الحـر و التطـوعي إذ أن المنخرط الذي يبدي رغبة شخصـية فـي الانخـراط يقـوم بعمـل طـوعي تـترجمه رغبته في :

* التضامن مع زملاءه في العمل.
* الدفاع عن مصالحه المادية و المعنوية مع زملائه.
* الانصهار داخل الجماعة وعيا منه بضـعفه كشـخص معـزول و إحساس ه بـالقوة على الانتماء للآخرين.

و هذه النظرة تختلف عن الاتجاه السائد الذي كـان يرغـم العمـال للانخـراط فـي صفوف **إ ع ع ج** بمن فيهم من هم خدمـة الأمـن، لكـن هـذا الاتجـاه سـرعان مـا تلاشى بعد ما أخذ مكانه الوعي الطوعي للانخراط وأصبح العمال يتوافدون علـى الاتحاد بحرية و عن طواعية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المادية و المعنويـة لا أكثر.

4-6 الممـــارسة الديمقراطيـة :

يـرى النقـابيون اللـذين اسـتدرجنا معهـم النقـاش أن الفـرع النقـابي هـو تنظيـم ديمقراطـي و أول ملامـح هـذه الديمقراطيـة هـي حريـة الانخـراط الـتي تـترجم بالحصول على بطاقة النقابة، و الاشتراك المالي، وحق العامـل فـي التصـويت و الانتخاب، و كمثال على هذه الممارسات الديمقراطيـة اجتمـاع المنخرطيـن فـي الجمعية العامة لاختيار ممثليهم داخـل المكتـب التنفيـذي للنقابـة، فكـل عضـو أو عامل دفع مستحقات الاشتراك السنوية له الحق في الترشـح. لكـن حـتى يكـون التمثيل عادلا و ذو نوعية من ناحية الكفاءات تفرض التقاليد أن يتم الاختيـار علـى مستويين :

أ. داخل الورشات أو المكاتب، حيث يعرف العمـال بعضـهم البعـض و هنـا يتـم الاتفـاق بالاجتمـاع علـى الأشـخاص الـذين يمثلـونهم بحضـور أعضـاء عـن لجنـة الانتخاب المحايدة التي تعينها الجمعية العامة مسبقا.

ب. الانتخاب العام حيث عرض قوائم المقترحين و الممثلين لمختلف الورشــات و المصالح. وتجري عملية الانتخاب السرية في دورة واحدة.

أمام هـذه النمـاذج المقدمـة و الـتي لا تعكـس بالضـرورة الواقـع المعـاش علـى مستوى الخلايا و القاعدة، سنبين في الفصول اللاحقـة أن هنـاك إسـتراتيجيات و ميكانيزمـات أخـرى هـي الـتي ترسـم معـالم التسـيير، و التحكـم فـي العمـل، و الممارسة النقابية، خاصـة فـي تفاعلهـا مـع مواضـيع تهـدد اسـتقرارها كمشـروع قانون المحروقات و التعددية النقابية و غيرها.

الفصل الخامس

التعريف بسوناطراك كمؤسسة عمومية ذات بعد استراتيجي وطني

5-1 نشـأة سوناطـراك: __

تضمنت قرارات اتفاقيات إفيـان إنشـاء مؤسسـة الصـحراء "Organisme Saharienne" لتقديم الاقتراحات والحلول لقضايا البترول، و كذا التكفل بتنمية الجنوب الجنوب لكن قانون البترول الذي تم تعديله قبـل جويليـة 1962 أعطـى الحـق للشـركات الفرنسية في السيطرة بشكل واسع على البترول الجزائري و ذلك على حسـاب الخزينـة العامـة خاصـة فيمـا يتعلـق بالامتيـازات الضـريبة الهامـة. فالشـركات الفرنسية كانت تستحوذ على أكثر من 60% من الصادرات العامة كـانت تتهـرب من دفع المستحقات بفعل تواجد مقراتها في باريز.

أمام استحالة استمرار هذا الوضع و طبقا لسياسـة التنميـة المنتهجـة تقـرر حلـق مؤسسة لتسيير مجال الطاقة سميت : **الشـركة الوطنيـة لنقـل و تسـويق المحروقات سوناطراك** و كان ذلك بمرسوم يحمل رقم 491/63 بتاريـخ 31 ديسمبر 1963.

في سنة 1964 تقدمت الشركات الفرنسية بمشروع إنشاء مؤسسة لبناء أنبوب لنقل المحروقات وقعت عليه السلطات الجزائريـة شـريطة حيازتهـا علـى 51% من رأسمال الشركة.

لكن أمام الرفض الفرنسي قررت الجزائر الانفراد بتحقيقه و كلفـت سـوناطراك بالمشروع و كانت بذلك التجربـة الأولـى فـي البلاد انتهـت بإنشـاء أنبـوب حـوض الحمراء – أرزيو.

هذا الإجراء بالإضافة إلى إجراءات أخرى، اعتبر خرقا لاتفاقيات إفيـان ممـا دعـى إلى توقيع اتفاق 29 جويلية 1965 أنشأت بمقتضـاه تعاونيـة تسـمى ASCOOP م ا بين SOPEFAL الفرنسية و الجزائر.

و بذلك توسع نشاط سـوناطراك و أصـبحت رائـدة فـي المجـال علـى المسـتوى المحلي ومتواجدة في ميادين صناعة البترول من البحـث إلـى التوزيـع، وهـذا مـا أدى إلى تعديل القانون الخاص بهـا 292/66 الموقـع فـي ديسـمبر 1966 حيـث أصبحت سوناطراك "***الشركة الوطنية للبحث و الإنتاج و نقل وتحويـل و تسويق المحروقات***"

5-2 ذكـــرى 24 فبرايـــر و التعـديلات القانونيـــة الأولـــى الخـــاصة بالمحروقـات :

يعتبر تاريخ 24 فبراير 1971 ذكرى حاسـمة فـي تـأميم المحروقـات وهـي أيضـا بداية الانطلاقة الحقيقة لسياسة تقويم المحروقات لصالح التنمية الوطنية.
فمنذ بسطت الجزائر سيادتها على الموارد المنجمية، تكلفت سوناطراك بتحقيق مشاريع كبرى، بداية بتغطية كافية لاحتياجات المحروقات على المستوى الوطني ثم المساهمة بالعملة الصعبة في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية.
بعد خطاب الرئيس الراحـل هـواري بومـدين فـي تجمـع دار الشـعب الـذي أقيـم بمناسبة الاحتفال بذكرى نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الذي أعلن فيــه قرار تأميم المحروقات المتضمن :

* **مشاركة الجزائر لكل الشركات البترولية الأجنبية بمعدل 51%.**
* **التأميم الشامل لحقول الغاز الطبيعي.**
* **التأميم الشامل لكل القنوات المتواجدة على التراب الوطني.**

وجدت سوناطراك نفسها أمام مهمة ضخمة و صعبة في آن واحـد، لكنهـا رفعـت التحـدي و اسـتطاعت كسـب الرهـان. فمنـذ 1971 تحملـت الشـركة الوطنيـة سوناطراك كـل مجهـودات البحـث و التنقيـب، لكـن ثقـل الاسـتمارات فـي هـذا المجـال و تكلفـة حفـر الآبـار الباهظـة جعلتهـا تعـرف الصـعوبات الموضـوعية والمتمثلة في عدم قدرتها المالية لمواصلة البحث. يحدث هذا في وقت (1980) بدأ فيه الاقتصاد الوطني يعرف ظروفا حرجة حيث شهدت أسعار البترول تدهورا في السوق، و ازدادت الحاجة إلى بعث التنقيب لتجديد الاحتياطات الوطنية. أمام هذه الوضعية الصعبة كان لابد من إيجـاد الحلـول التشـريعية للسـماح للشـركات الأجنبية الاسـتثمار فـي مجـالات البحـث، و التنقيـب، و الاسـتغلال، و النقـل عـبر القنوات. عليه فقد تمت المصادقة على قانون 14/1986 الذي أدخـل ديناميكيـة جديدة في النشاطات البترولية حيث قدرت آفاق الكميات المنتجة إلى غاية سـنة 2000 المليون برميل يوميا (تمكن من تحقيق 900 برميل في اليوم).

نفس الآفاق سطرتها سوناطراك في مجالات إنتاج و تسويق الغـاز الـذي قـدرت احتياطاته بـ 3200 مليـارم ^{3} و الـتي عـدمت سـوناطراك تسـويق مـا يعـادل 60 مليون م ^{3} في حدود 2000.

إن سياسة التقـويم الـتي مسـت قطـاع الغـاز الطـبيعي المميـع، الغـاز الطـبيعي السائل المنقول عبر القنوات (GME) **1*.

و لتتكن سوناطراك من تحقيق أهدافها المسطرة و المتمثلة فـي تصـدير كميـات الغاز و كدا تلبية الاحتياجات الوطنية كـان لابـد مـن اللجـوء إلـى شـركات أجنبيـة لتمويل حقول الغاز. وهو الإجراء الذي سهله صدور القانون 20-91 الـذي يخـول للشـركة سـوناطراك التعامـل مـع الشـريك الأجنـبي فـي مجـالات الاكتشـاف و الاستغلال و يمكن هذا الأخير من تمويل و تنمية و استغلال الحقول بنفس الكيفية الخاصة باستغلال البترول.

5-3 مجمـع سـوناطراك (LE GROUPE SONATRACH) :

5-3-1 سـوناطراك شركـة نفطيـة كبرى :

إن سوناطراك مؤسسة وطنية و غازية توظف أكثر مـن 48000 عـاملا. أنشـأت سنة 1963 و توجد اليوم في وضعية تؤهلها للعب دور من المستوى الأول لتقوية وضعيتها العالمية، و هذا بفضل :

* أهمية احتياطاتها الطاقوية منها 70% من الغاز الطبيعي.
* طاقتها التكنولوجية و التسييرية مصنفة باستمرار ضمن الإثنـا عشـرة كـبرى الشركات البترولية العالمية 2* (أنظر البيان الموالي).

1* GME : غاز المغرب أوربا المشروع الذي انطلق في 1995.

2* الجزائر تحتل المرتبة الثانية عشر (12) دوليا حسب دراسة (Petroleum Intelligence Weekly 1997)

البيــان رقــم : التـرتيب الدولــي لأهــم الشركــات البترولية في العــالــم

اسـم الشركة	الدولــة	التـرتيب العــام	تـرتيـب حسـب المعــايير العمليــة						ترتيب حسـب المعـايير المالية		
			احتياطات السائلة	احتياطات إنتاج السوائل	إنتاج السوائل	احتياطي الغاز	إنتاج الغاز	معدل احتياط إنتاج الغاز	قدرة التكرير	مجموع العائدات	الربح الصافي	ربح صافي
أرامكو	العربية السعودية	1	1	5	1	4	8	16	6			
ب.د.ف	فنزويلا	2	5	7	3	5	11	20	4	11	3	19
شــلــل	فينلاندا	3	13	48	6	15	2	45	2	1	1	14
نيــوك	إيران	4	4	6	2	2	9	4	12			
ايكسون	الاتـحاد السوفيتي	5	17	50	8		4	41	1	2	2	12
بونيكس	المكسيك	6	7	10	5	10	10		11	15	10	49
موبيــل	الاتـحاد السوفيتي	7	27	44	17	25	5		5	3	7	21
ك.ب.س	الكويــت	8	3	3	7	14	43	10	16	16	5	
ديترانميــا	إندونيسيا	9	25	47	15	11	6		15	30		
ب. ب	نيترلاندا	10	18	31	12	31	25	37	7	4	9	27
شوفرون	الولايات المتحدة الأمريكية	11	24	39	16	32	12		8	6	16	35
سوناطراك	الجـــزائـــر	12	12	21	11	8	3	33	41	29	11	34
أماكــو	الولايات المتحدة الأمريكية	13	34		23	23	6		14	9	8	22
تيكساسو	الولايات المتحدة الأمريكية	14	31		18	42	14		9	7	22	36
آنــي	إيطــاليــا	15	32	49	26	30	13		13	8	4	26
بيتروبــا س	البرازيــل	16	21	26	21	45	34	42	10	12	21	46

سنبس	الصين	17	9	22	4	19	19	24		18		
طوطـال	فرنسـا	18	30	30	34	34	28	40	17	10	19	45
ألف داكيتـان	فرنسـا	19	35		19	41	23		19	5	14	48
نـوس	العـراق	20	2	1		6		1	29			

سوناطراك توجه نشاطاتــها صوب مهام إستراتيجية مثـل :

* **البحث و التنقيب.**
* **تنمية الحقول و استغلالها.**
* **نقل المحروقات.**
* **عمليات التسويق.**
* **المساهمة و التجمع و الشراكة الفوقية لحرفها.**

الأهداف الإستراتيجية لسوناطراك تعتمد علــى :

* **التحكم المستمر في حرفها القاعدية.**
* **تقوية طاقاتها التكنولوجية التسيرية.**
* **التنمية الدولية و الشراكة.**
* **التنوع في الأنشطة**.

5-3-2 **الشكـل التنظيمـي لسـوناطراك :**

سوناطراك التي تعتبر مؤسسة عالمية في مجـال الصـناعة و البـترول و الغـاز، و إستراتيجية بالنسبة لوزنها الاقتصادي، مطالبة بالانفتاح أكثر على العالمية و ذلــك بتطبيق مقاييس التنظيم و طرق التسيير المتعارف عليها دوليا.

فمنذ نشأتها لم تعرف هذه الأخيرة استقرارها نهائيا علـى تنظيـم ثـابت بـل تغيـر أربعة مرات علـى التـوالي آخرهـا هـذا الـذي سنعرضـه لاحقـا باعتبـاره النمـوذج المثالي للتطور العصري في مجال تسيير المحروقات.

5-3-3 **أهداف التنظيم الجـديـد :** يهدف هذا التنظيم إلــى :

* **تكييف سوناطراك لاستراتيجياتها وفقا للمعايير الدولية.**
* **التســيير العقلانــي للمــوارد الوطنيــة الباطنيــة و تثمينهــا و المحافظة عليها.**
* **اقتحام مجال المنافسة الدولية.**

و يعد هذا التنظيم أيضا هيكلة للنشاطات و الموارد حسب الحرف القاعدية الـتي تمتد من المنبع إلى المصب (Amant Avale) وإدراجها ضـمن مجمـع مندمـج ذو بعـد دولي مفطور على المصلحة الوطنية.

5-3-4 مبـادئ تنظيماتية:

يعد التنظيم في سوناطراك بمثابة هيكلة للنشاطات و الموارد و تكيفها مع مهن (Métiers) المجموعة وذلك حسب بعدها و أهدافها.

مهن قاعدية تبدأ من المنبع إلى المصب و تمتد إلـى القطاعـات الشـبه البترولية الأخرى. كما تشمل عدة نشاطات متنوعة و متطورة.

إن هـذه الخيـارات التنظيميـة تـترجم إنـدماج المجموعـة ضـمن البعـد الـدولي و اهتمامها بالمصلحة الوطنية و ذلك وعيا منها بـ:

* **ضرورة وجود استراتيجية إدمـاج الـوطني بالـدولي لأن العولمـة تزيد من حدة الدقة La Pertinence.**
* **ضـرورة خضـوعها لنظـام المنافسـة داخـل محيطهـا الـوطني و الدولي و داخل المجموعة أيضا.**

فالخيارات التنظيمية Organisationnels هي في حد ذاتها تتأثر و تتفاعـل مـع أهـداف و مناهج الماناجمانت Les Objectifs et Style de Management و ذلك يعني لامركزية مسؤولة Une Déchristianisation Responsabilisante. التي تمنح للمسيرين هـامش مـن التصـرف و التحرك لإثبات قـدراتهم علـى الخلـق فـي مجـال نشـاطهم مـع إعطـائهم فـرص للتطور.

5-3-5 الدوائـر التنظيمية للمجموعـة:

يتكون هـرم السـلطة التسـيرية لمجموعـة سـوناطراك الحاليـة مـن ثلاثـة دوائـر أساسية :

شـكـل رقـم 02 : الهيـكل التنظيـمي لسوناطراك

6-3-5 الهيــكل التنظيمــي الجديد لسوناطراك:

شكـل رقـم 03 : الهيكل التنظيمي الجديد لسوناطراك

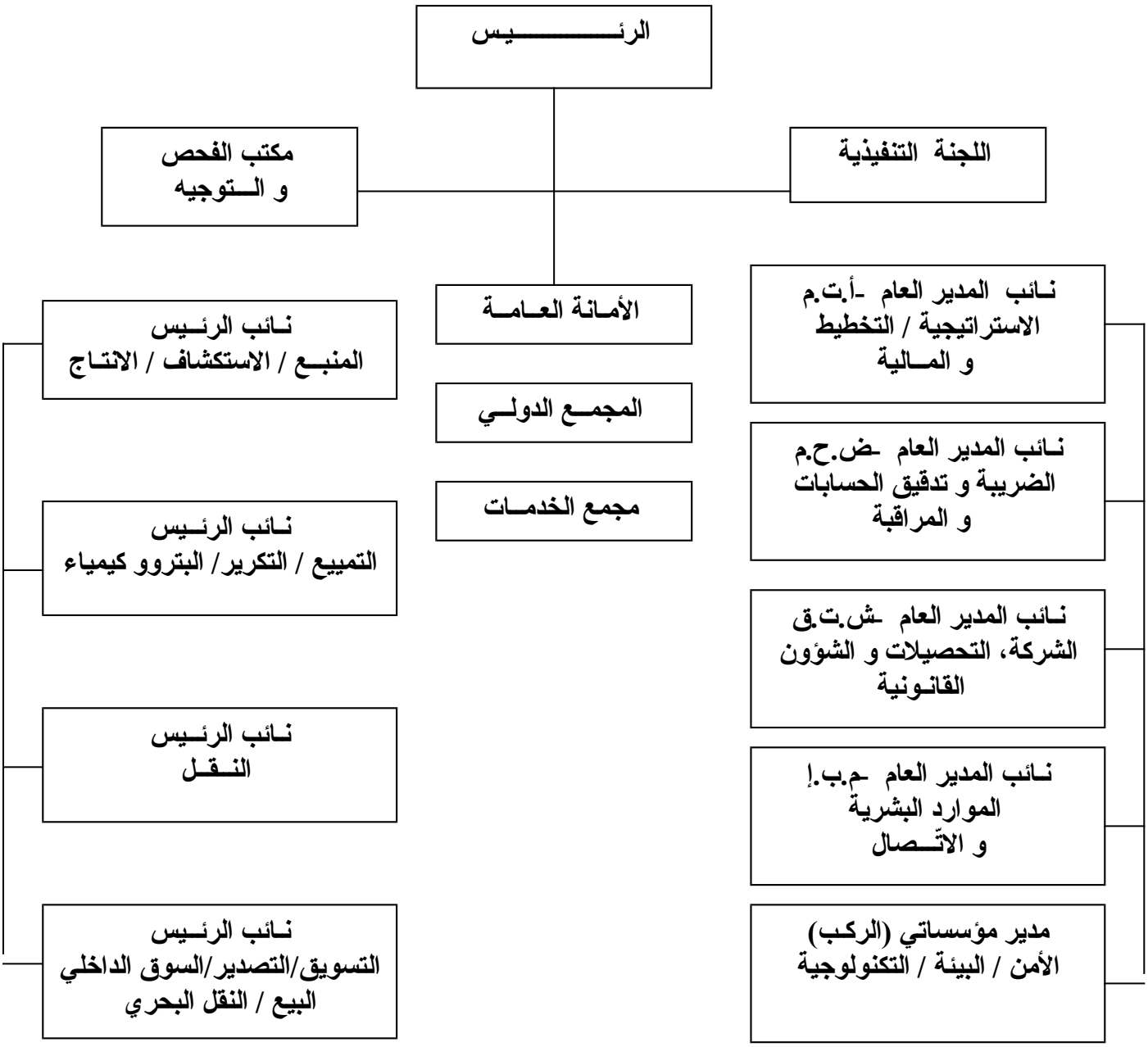

1* عبد الحق بوحفص هو صانع هذا التنظيم. تمت إقالته مباشرة بعد تنصيبه لهذا التنظيم في 24/02/2001.

5 7 3 ***الهياكل العملية***

المادة 4، 5، 3، 7: الهياكل العملية

تتصنف الهياكل العملية التي يرتكز عليها نشاط سونطراك إلى أربعة نشاطات أساسية.

النشاط المنبع أو A. .T

نشاط المنبع تحت سلطة نائب رئيس، مكلف بتحضير و تطبيق السياسات الإستراتيجية لتنمية و استغلال المنبع البترولي و الغازي.

نشاط المنبع يغطي خاصة المجالات العملية التالية:

التنقيب.

مراقبة المعلومات.

العمليات.

البحث و تنمية المحروقات و التكنولوجيا الحديثة.

الهندسة البترولية و التنمية.

الإنتـاج.

الحفـر.

الهندسة و البنـاء.

الجمعيـات.

نشاط المنبع مجهز بهياكل عملية موحدة إلى جانب المهمات التي تقوم بها داخل نشاطها الأساسي، فهي توفر الطاقات البشرية المؤهلة، إصال المعلومات لمجمع المديريات اللتنسيقية و المديريات المركزية.

نشاط المركز مكلف أيضا بتنمية:

الفروع و الصناديق المساهمة الوطنية.

تنظيم الإعلامي و إصال المعلومات للنشاط.

زيادة على هذا فهو يساهم برغم و مده بالخبرة اللازمة في تنمية النشاطات الدولية، الفروع و الصناديق المساهمة الخارجية.

نشاط النقل عن طريق القنوات أو (TRC):

نشاط النقل عن طريق القنوات تحت سلطة نائب مدير، مكلف بتحضير و تطبيق السياسات و الإستراتيجيات في مجال نقل المحروقات.

نشاط النقل عن طريق القنوات يغطي خاصة المجالات العملية التالية:

إستغلال أجهزة نقل المحروقات و مرافق الموانىء.

الصيانة.

الدراسات و التنمية.

نشاط النقل عن طريق القنوات مجهز بهياكل حيوية موحدة إلى جانب المهمات الموكلة له، فهو يضمن و يوفر الخبرات المؤهلة و إصال المعلومات إلى مجمع المديريات التنسيقية و المديريات المركزية.

نشاط النقل عن طريق القنوات مكلف بتنمية:

الفروع و صناديق المساهمة الوطنية.

تنظيم الإعلام و إصال المعلومات للنشاط.

زيادة على هذا، فهو يساهم في المد بالخبرة اللازمة لتنمية النشاطات الدولية، الفروع و صناديق المساهمة الخارجية.

نشاط المصب (Aval):

تحت سلطة نائب المدير، نشاط المصب مكلف بتحضير و تطبيق السياسات الإستراتيجية لتنمية و استغلال المصب البترولي و الغازيس.

نشاط المصب يغطي المجالات الحيوية التالية:

تمييغ الغاز الطبيعي.

فصل غاز البروبان المميع.

تصفية البترول الخام.

البتروكميمياء.

الدراسات و تنمية التقنيات الجديدة.نشاط المصب، مجهز بهياكل حيوية موحدة إلى جانب المهمات المنوطة به داخل مجالها " المصب " فهي تضمن لكل واحدة في إختصاصها، بمؤهلات و بإصال المعلومات إلى مجمع المديريات التنسيقية و المديريات المركزية.

نشاط المصب مكلف أيضا بتنمية:

الشركات الفرعية و الشركات المساهمة.

تنظيم الإعلام و إصال المعلومات لنشاط المصب.

زيادة على هذا، فهو يساهم بمده بالخبرة اللازمة لتنمية النشاطات الدولية للشركات الفرعية و الشركات المساهمة.

النشاط التجاري أوس (CO_4):

النشاط التجاري تحت سلطة نائب المدير، مكلف بتحضير و تطبيق السياسات الإستراتيجية في المجال التجاري الخارجي و الداخلي للمحروقات.

النشاط التجار يغطي خاصة المجالات الحيوية التالية:

التسويق الخارجي للبترول الخام، المنتوجات المصفاة، الغاز المكثف، غاز البروبان المميع، الغاز الطبيعي المميع و الغاز الطبيعي.

التسويق على المستوى الوطني للمنتوجات المصفاة، الغاز الطبيعي، غازات البروبان المميعة، المواد البتروكميائية و مواد أخرى كالغازات الصناعية.

النقل البحري للمحروقات.

نشاط التسويق مجهز بهياكل حيوية موحدة إلى جانب المهمات المنوطة لها داخل نشاط المصب، فهي تضمن إصال المعلومات في شتى مجالاتها إلى مجمع المديريات المركزية و المديريات المركزية.

نشاط التسويق مكلف أيضا بتنمية:

الشركات الفر عية و الشركات المساهمة.

تنظيم الإعلام و إصال المعلومات للنشاط.

زيادة على هذا، تساهم في مدها بالخبرة اللازمة لتنمية نشاطات المصب الدولية للشركات الفرعية و شركات المساهمة

المـادة 5:

الهياكل الحيوية الوظائفية.

دور الهياكل الوظائفية.

ضمان و السهر على تطبيق السياسات الإستراتيجية للمجمع.

دعم مختلف الأنشطة العملية للمجمع بالتخطيط، التموين، التنسيق و وضع الخبرة تحت تصرفها.

الإثبات على كونها مراكز جودة و خبرة في تخصصاتها المتعددة.

الإرتقاء لمركز إعلام للمجمع و المساهمة في إصال المعلومات للمجمع.

الهياكل الوظيفية مكونة و مظمة على شكل مجمع المديرية التنسيقية عددها خمسة (05) و أربع مديريات مركزية.

مجمع المديرية التنسيقية للموارد البشرية:

مجمع المديرية التنسيقية للموارد البشرية، تحت سلطة مدير تنفيذي، مكلفة بتحضير السياسات فيس مجال الموارد البشرية و مراقبة مدى تنفيذها.

مجمع المديرية التنسيقية للموارد البشرية يضمن أيضا و خاصة المهمات التالية:

الموارد البشرية.

التكوين و الإتقان.

الإتصال في مجال المواردس البشرية.

التسيير الإداريللمستخدمين المقر.

مجمع المديرية التنسيقية للموارد البشرية مكلف أيضا:

بمساندة مشارع الشركة.

الإعلام و إصال المعلومات للمجمع.

مجمع المديرية التنسيقية للإستراتيجية، التخطيط و الإقتصاد أو (SPE):

مجمع المديرية التنسيقية لإستراتيجية التخطيط و الإقتصاد، تحت سلطة مدير تنفيذي، مكلف بتحضير إستراتيجيات في المدايين المتوسط و الطويل و تقييم التطبيقات في الميدان.

مجمع المديرية التنسيقية لإستراتيجية التخطيط و الإقتصاد تضمن خاصة المهمات التالية:

التخطيط و التنقيب.

الدراسات الإقتصادية.

التنظيم، النظم و الإجراءات.

الإعلام و الدراسات التوثيقية.

القياسات.

مجمع المديرية التنسيقية للتخطيط و الإقتصاد مكلفة أيضا:

بمساندة مشارع و دعم مشارع المؤسسة.

الإعلام و إصال المعلومات العامة للمجمع.

مجمع المديرية التنسيقية للمالية أوس (FIN):

تحت سلطة مدير تنفيذي، مجمع المديرية التنسيقية المالية مكلف بتهيئة السياسات و الإستراتيجيات في مجال المالية و كذا توحيد الإجراءات في المجال المالي و الحسابي.

مجمع المديرية التنسيقية للمالية يضمن خاصة المهمات التالية:

تموين و الهندسة المالية.

تسيير الديون.

الخزينة المركزية و للمجمع.

تسيير التوقعات المالية.

حسابات الشركـة.

دعم الحسابات للمجمع.

رقابة التسيير العملي.

مراقبة و تنسيق المحاسبة لهياكل المحاسبة الغير المركزية.

تسيير و دعم الحقيبة المالية.

تسيير العلاقات مع البنوك.

الضـرائب.

التـراث.

تأمينات المجمع.

أخطار مهنة التسيير.

نظام الإعلام الحسابي.

مجمع المديرية التنسيقية للمالية مكلف أيضا بمساندة و دعم مشاريع الشركة، الإعلام و إصال المعلومات العامة إلى المجمع.

مجمع المديرية التنسيقية للنشاطات الدولة أو (INT):

مجمع المديرية التنسيقية للنشاطات الدولية، تحت سلطة مدير تنفيذي، مكلف بتهيئة التوصيات المعبر عنها و تحقيق إستراتيجية السياسات فيما يتعلق بتنمية النشاطات الدولية.

مجمع المديرية التنسيقية للنشاطات الدولية يضمن خاصة المهمات التالية:

التنمية الدولية للمنبع البترولي و الغازي بالإضافة إلى النقل.
التنمية الدولية للمصب البترولي و الغازي بالإضافة إلى النقل البحري.
التنمية الدولية لتنويع النشاطات و المصالح.

المجمع للمديرية التنسيقية للنشاطات الدولية مكلف أيضا بـ:

إرشاد المساهمة الدولية و الشركات الفرعية و المساهمات الخارجية.
الإعلام و إصال المعلومات للمجمع.

مجمع المديرية التنسيقية للنشاطات المركزية (ACT):

مجمع المديرية التنسيقية للنشاطات المركزية تحت سلطة مدير تنفيذي مكلف بتحضير السياسات المترابطة للتسيير العقلاني للمهمات التالية:

تسيير المقر.
المحاسبة المركزية للمقر.
الإتصال و إستراتيجية الصورة.
المصالح و الإعلام الآلـي.
المصالح الإجتماعية.

مجمع المديرية التنسيقية للنشاطات المركزية مكلف ايضا:

دعم مشاريع المؤسسة.
تهيئة و تنمية بنك المعلومات خاص بالممونين بالمواد، التجهيزات و مصالح المجمع.
تنسيق السياسات فيما يخص تنظيم مهنة التوثيق أو الأرشيف داخل المجمع.
إصال المعلومات للمجمع.

مجمع المديرية المركزية للرقابة (Audit):

مجمع المديرية المركزية للرقـابة تحت سلطة مدير مركزي مكلف بتهيئة سياسات الرقابة و مراقبة مدى تطبيقها.

مجمع المديرية المركزية للرقابة يضمن المهمات التالية:

متابعة و تسيير عمليات الرقابة للمجمع.

مراقبة الإجراءات و المعايير خاصة المهمات التالية:

سياق و تسيير مجمع الرقابة.

مراقبة الإجراءات و المعايير خاصة في مجال إنتقال السوق.

متابعة عملية المراقبة المالية الخارجية.

إحصاء الإجراءات، القوانين و معايير التسيير و الإقتراحات لتحسينهم.

مجمع المديرية المركزية للرقابة مكلف أيضا بالإعلام و إصال المعلومات.

المديرية المركزية القانونية أو (D4R):

المديرية المركزية القانونية تحت سلطة مدير مركزي، مكلفة بتحضير و تنسيق الإقتراحات و توحيدها.

تقييم المشاريع المنجزة و الوسائل القانونية و مراقبة مدى تطبيقها.

المديرية المركزية القانونية تحت سلطة مدير مركزي مكلفة بتهيئة و تنسيق الوسائل القضائية و مراقبة مدى تطبيقها.

المديرية المركزية القانونية تضمن المهمات التالية:

متابعة و دراسة الخلافات الدولية.

متابعة الخلافات الداخلية في المجال التجاري و الخلافات داخل المقر.

الجرد القانوني و تسوية ملفات التراث للمجمع.

المديرية المركزية القانونية مكلفة أيضا:

بمساندة مشاريع الشركة.

الإعلام، خاصة و تنمية بنك المعلومات.

إصـال المعلومات للمجمع.

المديرية المركزية لصحة الأمن و البيئة أو (HSE):

المديرية المركزية للصحة ، الأمن والبيئة، تحت سلطة مدير مركزي، مكلفة بتحضير السياسات في المجال البيئي الصحي ونوعية المعيشة ومراقبة مدى تطبيقهم.

المديرية المركزية للصحة ، البيئة ، والأمن تضمن خاصة المهمات التالية:

ـ تنسيق سياسات تسيير الأخطار المتعلقة بالصحة، الأمن والبيئة ,

ـ تنمية الإجراءات واحترام المعايير والمقاييس في مجالات البيئة، الأمن والصحة في الوسط العملي.

ـ المديرية المركزية للصحة، الأمن والبيئة مكلفة أيضاً بمساندة مشاريع الشركة.

ـ إيجاد المفاهيم وتهيئة سياسة الإستثمار الإجتماعي داخل المجمع .

ـ الإعلام وإيصال المعلومات للمجمع.

المديرية المركزية التنسيقية للتقنية والتنمية TEC

هذه المديرية تحت سلطة مدير مركزي مكلفة بتحضير السياسات الإستراتيجية للمجمع فيما يخص الدراسات الهندسية والتحقيقات وإدارة مشاريع الإستثمارات .

المديرية المركزية التنسيقية للتقنية والتنمية تضمن المهام التالية :
ـ تحضير المعايير وتحقيق أدوات تسيير الإجراءات الإدارية طبقاً للمقاييس العامة المتعامل بها في الهندسة وتحقيق المشاريع .
ـ مراقبة مدى تطبيق الإجراءات الإدارية في مجال الهندسي وقيادة المشاريع .
ـ مدّ يد المساعدة للأنشطة العملية خاصة في المجالات التالية
تحضير دفاتر الشروط وتهيئة الدراسات للمشاريع الصناعية الكبرى
توفير بنك المعلومات .

الشركات الفرعية وشركات المساهمة

هذه الشركات متجمعة داخل الشركة القابضة وتنحصر مهامها في القانون الأساسي الخاص بكل واحدة على حدة ، وتتفرع كالآتي :
ـ الشركة القابضة SPP وتنتمي إلى نشاط المنبع AMT .
ـ الشركة القابضة للإستثمارات SIP وتنتمي لنشاط النقل TRC .
ـ الشركة القابضة للكيمياء RCH وتنتمي إلى نشاط المصب AVL .
ـ الشركة القابضة لتقييم المحروقات SVH وتنتمي إلى نشاط التسويق COM .

5-4 المـــوارد البشريـة فـي سوناطراك:

5-4-1 عـدد العمـــال : يقـدر عـدد عمـال سـوناطراك بـــ 942.48 وهـم ينقسمون إلـى :

- **431.35 عامـــل دائم**
- **511.13 عامـــل مؤقت**

5-4-2 التوزيع حسب الفئات المهنية CSP:

*** الاطارات و المنهدسين : 10.327**
*** المهـــارات : 15.357**
*** المنفذيـــن : 9.747**

5-4-3 التوظيـــف :

التوظيف في السنوات الأخيرة كان يهدف إلى رفع من مستوى الكفاءات في سوناطراك و قدر في سنة 1999 التي نستعرض أرقامها كمثال 1* بـ 1653 موزعين كالتالي :

- **إطـــارات و جامعيين 646**
- **مهارات 411 من بينهم 268 تقني ســـامي**
- **منفذيـــن 596 من بينهم 311 عامل كفىء**

5-4-4 التـكويـــن :

لقد وصل عدد المكونين في سنة 1999 إلى 19.884 مكونا منهـم 49٪ إطـاراً، 40٪ مهارات و 11٪ منفذين، و تمثل التكلفة الإجماليـة للتكـوين 5٪ مـن حجـم الأجور. 96٪ من المكونين تحصلوا على تكوين قصير المدى و 4 ٪ على تكوينات طويلة المدى.

مركز الإتقان للمؤسسة CPE لوحده كون ما يزيد عـن 4000 إطـار فـي مجـالات التسيير والإعلام الآلي و التكنولوجيا و اللغات.

1* توفر الإحصائيات بصفة كاملة بالنسبة لسنة 1999 بينما المتعلقة بسنة 2000 فهي متوفرة في حدود شهر سبتمبر.

5-5 الخدمـــات الاجتمـاعيـة :

تحتل الخدمات الاجتماعية مكانة هامة بالنسبة لعمال القطاع، كما تعتبر القاسم المشترك بين الوصاية و الشريك الاجتماعي نظراً لأنها تخضع لتسيير و مراقبة الطرفين. و يهدف نظام نشاطات الخدمات الاجتماعية في سوناطراك إلى :

- ترقية الإطار الحيوي و الاجتماعي للعمال و لعائلاتهم.
- تسيير و تنمية البرامج الاجتماعية و الثقافية.
- السهر على صحة العمال و عائلاتهم.
- ترقية سياسة المؤسسة في مجال السكن الاجتماعي.

5-5-1 حصيلة النشاطات الاجتماعية و الثقافية (1999) :

- 31 روضة أطفال موزعين في مختلف قواعد الحياة بـ 2581 طفل.
- 73 مدرسة ثقافية بـ 3220 طفل.
- مخيمات صيفية بـ 6300 طفل.
- 35 رحلة بمشاركة 1300 طفل.

5.5.2 خدمات الرياضة و الترفيه :

الريــاضة : 24.953 رياضي شاركو في مختلف النشاطات و التظاهرات.

العطل العائليـة : 1265 عائلـة اسـتفادت مـن عطـل عائليـة فـي المركبـات السياحية والمخيمات الصيفية.

الحـج إلـى البقاع المقدسة : 766 عامل استفادوا من الحج إلى البقاع.

5-5-3 الخدمـــات الـطبية و الحمـاية الاجتمـاعيـة :

- **طـب العمـل :** 40.432 فحص طــبي.
- **تحاليل طبية :** 16.018 تحليــل.
- **فحـص طــبي :** 667.069حالة فحص و تداوي.
- **حمــاية اجتماعـــية :** 9.680 حالـة إعانــة لصـالح العمـال و عائلاتهم.
- **التكفل بالعلاج :** 1.161 حالة داخل و خارج الجزائر.

تعمدنـا تقديم هذه المعلومات لنبين مدا المجهود الذي تقوم بـه سـوناطراك فـي تقـديم الخـدمات لعمالهـا حيـث تسـخر مـا يزيـد عـن 02٪ مـن حجـم الأجـور[1*] للخدمات الاجتماعية وهو معدل لا يستهان به.

5-6 مخطط التنميـة لسوناطـراك 2001/2005 :

21 إلى 23 مليار دولار هو المبلغ الذي تحتاج إليه سـوناطراك لتفعيـل الاسـتثمار في المستقبل وهو مـا تضـمنه الاتفـاق العـام الـذي أبرمتـه مـؤخرا مـع شـركائها العاملين بالجزائر خاصة المجموعات الأمريكية و الأوروبية للمشاركة في تمويــل مخطط التنمية 2001/2005 و تقدر المسـاهمة بــ 60٪ القيمـة الإجماليـة ممـا سيسمح للجزائر بإنتاج 5.1 مليون برميل يوميا من النفط، وتصدير أكـثر مـن 70 مليار متر مكعب من الغاز، مما يجعلها أول مصدر عالمي من هذه المادة.
علما أن الانتاج الجزائـري فـي إطـار الحصـة المحـددة داخـل منظمـة أوبيـك لـم يتجاوز في أحسن الأحوال 900 ألف برميل يوميا.

1* تنص الاتفاقية الجماعية سوناطراك على مشاركة المؤسسة بـ 3٪ من حجم الأجور للسنة السابقة (المادة 305 من الاتفاقية الجماعية Convention Collective)

إلا أن هذا المخطط سيفتح المجال غير مسبوق لحصة الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر مع توسيع استخدام آلية تقسيم الإنتاج و بالتالي ارتفاع قيمة المرتجعات المالية، و فوائد هذه الشركات التي قدرت عام 2000 بـمليار دولار.

و يرتكز مخطط التنمية على حوالي 10 مشاريع كبيرة تتراوح قيمتها الاستثمارية ما بين 500 مليون دولار و 5.2 مليار دولار، و تسمح للجزائر بالحفاظ على الصدارة في مجال تصدير الغاز بمقدار يفوق 70 مليار متر مكعب و 10 مليون طن لغاز البروبان المميع، إلى جانب رفع القدرة الانتاجية في مجال النفط على 5.1 مليون برميل يوميا تكون فيها للشركات الأمريكية حصة الأسد لاسيما مجموعة أناداركو التي ستنتج في الجزائر أكثر من 20٪ من إنتاجها بالخارج أو ما يعادل 500 ألف برميل يوميا. وللتدليل على أهمية حجم إنتاج الشركة يكفي الإشارة أن حصة الجزائر داخل أوبيك تقدر بـ 741ألف برميل، فيما تقدر حصة قطر بـ 600 ألف برميل يوميا، و من أهم المشاريع المعلنة، مشروع تطوير حقل الغاز بعين صالح بتمويل تصل نسبته 65 ٪ من قبل المجموعة البريطانية الأمريكية بريتيش بتروليوم في مشروع قدرت قيمته الاستثمارية بـ 2.5 مليار دولار من خلال مشروع الأنبوب الثاني الرابط بين عين الصفراء و ألميريا الاسبتنية و توسع عبر جبال البيريني إلى أراضي الفرنسية.

5-7 أشكـــال الشراكــة :

بحثـا منهـا عـن بـديل لتمويـل مشـاريع الاسـتثمار فـي مجـال الطاقـة إختـارت سوناطراك التعامل بصيغة الشراكة و كان ذلـك بعـد تعـديلها للقـوانين المسـيرة للميدان. قانون 14-86 و 22-91 اللذان أعطيا دفعا جديـدا لإمكانـات الاسـتثمار على شكل :

5-7-1 الشركة التجارية المختلطة : (Société Commerciale Mixte) :

حيث تشارك سوناطراك بمعدل 51٪ على الأقل و كمثال عن هذه الشراكة :

- الشركة الجزائرية اللبيكو (Alpeco)
- الشركة بالمشاركة (L'association en participation)

بدون شخصية معنوية أين سوناطراك تشارك بـ 51 مثلا اسـتثمار طوطـال فـي (سطح مركست).

5-7-2 عقد الخدمات : تم استعماله مؤخرا مع BRITSH PETROLEUM فـي حقل عين صالح.

5-7-3 عقـد إقتسام المنتوج : وهو العقد الأكثر استعمالا.

حقول : (REB مع AGIP) - (ARCO مع TFT) – (BERN مع TOTAL).

4-7-5 صيــرورة الشـراكـة :

شكـل رقـم 05 : نموذج للشراكــة في سوناطراك

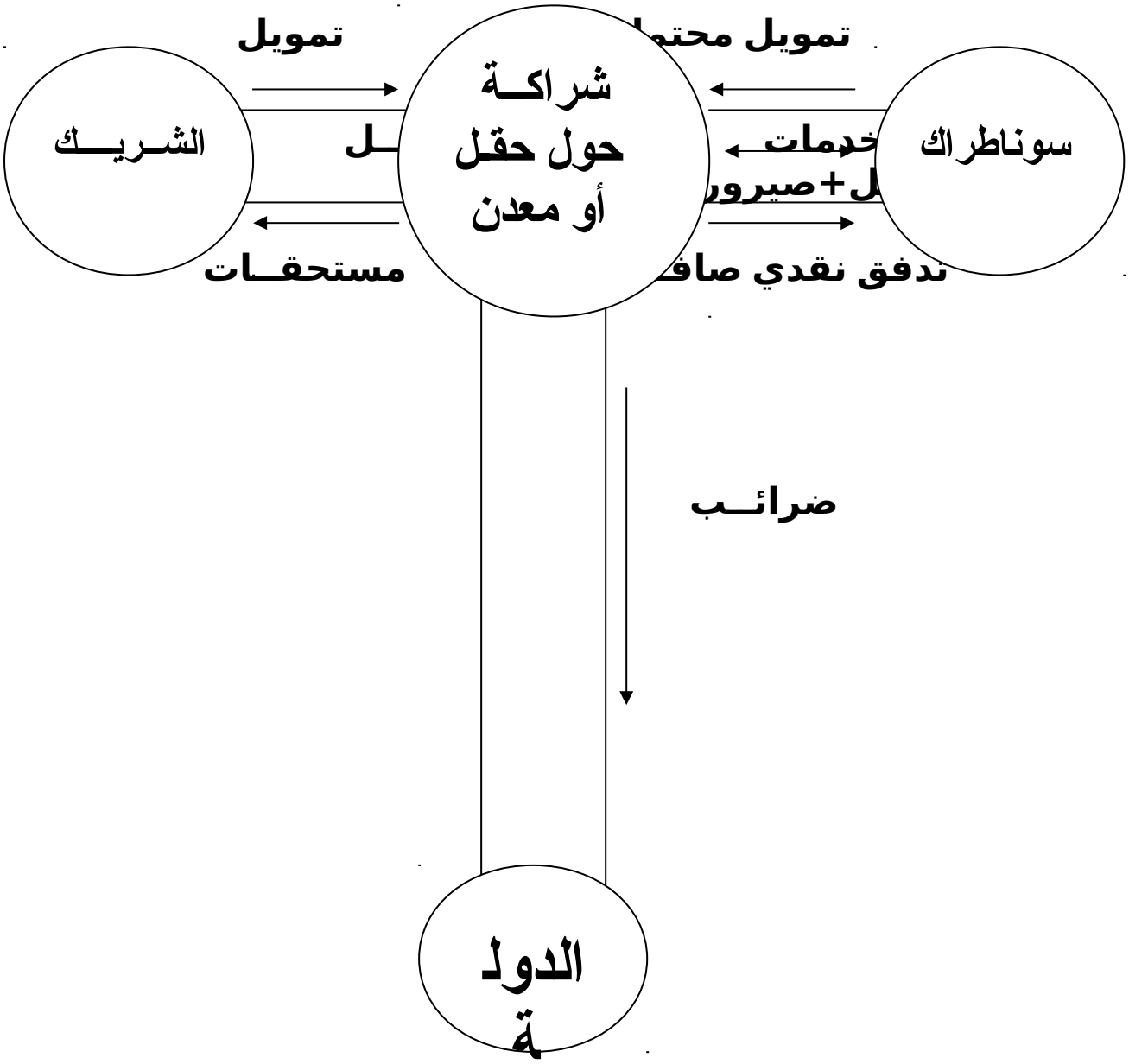

5-8 بطـاقة تعريفية بفرع تمييـع و تحويـل المحروقـــات

LTH :

إن هذا الفرع منظم تحت سلطة نائب المدير العام لشركة سـوناطراك و يشـغل 6000 عـاملا وهـو مكلـف بأنشـطة إسـتغلال وحـدات الإنتـاج و تنميـة و تحويـل المحروقات.

إن تنظيم فرع التمييع و تحويل المحروقات يعتمد أساسا على قسمين:

1- قسم التمييع المكلف باستغلال آلــة الإنتاج: وهو يظـم مركبـات لتمييـع الغـاز الطبيعي، طاقتها الإجمالية للإنتاج 6.48 مليون مـتر مكعـب مـن الغـاز الطـبيعي المميع في السنة.

هذه المركبــات هــي :

- مركب تمييع الغاز الطبيعــي GL1/Z (بطـــيوة)
- مركب تمييع الغاز الطبيعــي GL2/Z (بطـــيوة)
- مركب تمييع الغاز الطبيعــي GL4/Z (أرزيــو)
- مركب تمييع الغاز الطبيعــي GL1/K (سكيكـــدة)

و مركبات لفصل غاز البترول طاقتها الإجمالية للإنتاج 09 ملايين طن فـي السـنة و هما :

- مركب GP1/Zبمرسى الحجاج.
- مركب غاز البترول GP2/Z بأرزيو.

2- قسم الدراسات و التنمية مكلف بتطوير أنشطة التمييع و تحويل المحروقـات EDV.

بالإضافة إلى ذلك يتوفر الفرع على خمس مديريات عملية هــي :

- **مديرية الموارد البشرية.**
- **مديرية الشؤون القانونية.**

- **مديرية المـــالية.**
- **مديرية الإدارة العامة.**
- **مديرية التخطيط و الإعلام الآلـــي.**

إن التحسن الدائم لنجاعـة آلـة الإنتـاج و إعتماديتهـا، يشـكل الهـدف الأول لفـرع التمييع و تحويل المحروقات LTH الذي إنطلق في برنامج واسع لتجديد مركبـات تمييع الغاز بأرزيو و سكيكدة، مما يسمح لها بإثبات قدرة طاقاتها للإنتاج و إحترام التزاماتها التعاهدية في ميـدان الشـراكة. فضـلاً عـن ذلـك تعمـل شـعبة تمييـع و تحويل المحروقات على تطوير أنشطتها خصيصا مع شركتين :

- **شركـــة هيليـــوس** : لإنتاج الهليوم و الآزوت الموجودتان بالغاز الذي يصـلها من مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z و الذي يتم استرجاعه عـوض إرسـاله إلـى المشاعل.

- **شركـــة سفيـــر** : للدراسات و تجديد مركب تمييع الغـاز الطـبيعي GL4/Z.

5.8.1 لمحة تاريخيـة عـن أهـداف بنـاء مركـب تمييـع الغاز الطبيعي GL1/Z:

لتوسيع قدرات الجزائر الإنتاجية من الغاز الطبيعي و لتثمين هذه الثورة وقع عقـد بين شركة سوناطراك و مؤسسة أمريكية ALPAZO NATURAL GAZ CAMPANY . و تمثل مضمون هذه الاتفاقية فـي تسـليم 10 ملايير م 3 فـي السـنة مـن الغـاز الطبيعي على شكل غاز ممبع لمدة 25 سنة و ذلك بتاريخ 06 أفريل 1969.

لتنفيذ هذه الاتفاقية أنشأ المصنع بعد صدور القرار الوزاري رقم A106 بتاريخ 06 أفريل 1971 وهو ما يعرف بمشروع الغاز الطبيعي المميع بأرزيو و حاليا يطلق عليه اسم مركب غ ط م/1.
و أسندت المهمة للشركة الأمريكية CHMICO في 26 أفريل 1971 لكنها تخلت عن تسييره. وتحمل بعدها، المراقبون التارعون لشركة سوناطراك مسؤولية تأطير المستخدمين و مواصلة النشاطات الأكثر أهمية و الأساسية، كتكوين المهارات، و صيانة التجهيزات، وغيرها.

هذه المرحلة الانتقالية كان هدفها : الحد من التأخيرات في تنفيذ المشروع و كذلك الحفاظ على اليد العاملة بالمركب. تم أوكلت شركة سوناطراك شركة الأمريكية BECHTELفي 21 جانفي 1976 لإكمال عمليات الإنجاز. أما عملية الاستغلال المركب فقد بدأت في 20 فبراير 1978.

زبائن سوناطراك لتسويق الغاز المستغل هم :

DISTIGAZ (Belgique)

TRUKLIME (Etats Unis)

DISTIGAZ (Etats Unis)

GDF (France)

5.8.2 تعريف مركب الغاز الطبيعي 01 :

أن مركب تمييع الغاز الطبيعي"GL1/Z" من بين المركبات التابعة للفرع المكلف بتمييع و تحويل المحروقات LTH، وهو يقع في بلدية بطيوة التي توجد شمال ولاية وهران وقد دشن هذا المركب في سنة 1973 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين على مساحة قدرها 72 هكتار.

5.8.3 الجانب التقني :

يتوفر مركب GL1/Z على منطقة صناعية تتكون من ستة وحدات إنتاج أو قطاعا Trains و كل واحدة مستقلة عن أخرى.

- **الطريقـــة التكنولوجيـــة المستعملـــة :** Air Product and Chemicals APCI
- **المميــزات التقـنية**
- **طــاقة الإنتـاج :**
  - الغـاز الطبيعي المميع 5.17 مليون م ^{3} سنويا.
  - الغـازولين 123000 طن سنويا.

- **طــاقة التخزيـن :**

- 03 خزانـات سطحية للغاز الطبيعي المميع بطاقة 300000 م ^{3}.
- 02 مركزان لشحن الغاز الطبيعي المميع "استقبال بواخر ذات حمولة مــن 40.000 إلى 125.000م ^{3}".
- حوض ضخ ماء البحر : 33.000 × 6 م ^{3} ساعة.
- توليد الهربـاء : 18×3 ميجـاوات (03 مولـدات مرتبطـة بالشـبكة الوطنية).
- إنتاج البخار : 21 وحدة من المراحل ذات الضغط العـالي لتحريـك التربينات.
- إنتاج الماء المقطر : 45 ×6 م ^{3} ساعة.

5.8.4 <u>الجـــانب التنظيمـــي</u>:

نشاطات مركب GL1/Z مبنية على هيكل بـ 09 هيئات وظيفية :

- **مصـلحة التنظيـــم :**

- ترتبط بإدارة المركب.
- و مهمتها تنظيم الاجتماعات.

أربـع (04) دوائر للمراقبة :

- *التقنية، المالية، الأمن و الأعمال الجديدة. (T, F, I et W)*[1]*

- **الدائرة التقنية : (T)**

- ضمان تسيير و مراقبة التجهيزات.
- تزويد الإدارة أو المصالح الأخرى بمعلومات عـن الجـوانب التقنية للمركب.
- إدارة التغيرات و الأعمال الجديدة.
- القيام بتوجيه الدراسات و البحوث العلمية.

- **الدائرة المالية : (F)**

- التسيير المالي و المحاسبة.

- **دائـرة الأمـن : (I)**

- التحكـــم فـــي حمايـــة ووقايـــة مجمـــوع التجهيـــزات و المستخدمين.
- مراعاة الأمن داخل المركب.
- وقاية العمال من الحوادث.

- **دائـرة الأشغال الجديدة : (W)**

- التخطيط و المراقبة لكل الأشغال الجديدة.
- المصادقة على العقود.
- مراقبة الفواتير.Alignent

1* الرموز الحرفية للدوائر.

ثلاثـة (03) دوائر للاستغلال :

- *الإنتاج، التموين و الصيانة. (P, A, G)*

- **دائـرة الإنتـاج : (P)**

- تحقيق المشاريع الإنتاجية.
- إنتاج و تخزين الغاز الطبيعي المميع.
- حفظ وحدات الإنتاج.

- **دائـرة التموينات : (A)**

- تسيير قطع الغيار المستبدلة و التجهيزات.
- مراقبة توحيد الرموز حسب الموافقة التقنية.
- وضع الرموز للآلات و القطع الخاصة بالتجهيزات المخزنة.

- **دائـرة الصيـانة : (G)**

- تصليح و حفظ التجهيزات.
- تنفيذ التغيرات المعلن عنها بطلب من المصلحة التقنية.

ثلاثـة (03) دوائر للدعامة :

- *الدائرة الإدارية للمسـتخدمين، دائـرة المـوارد البشـرية، دائـرة الوسائل العامة. (M, R, et S)*

- **دائـرة الإدارية للمستخدمين : (S)**

- تؤمن جميع العقود الإدارية للمركب.
- تؤمن المتابعة الاجتماعية و الطبية للأشخاص.
- ضمان يومي لمراقبة منتظمة للتجهيزات.

- **دائـرة الموارد البشرية : (R)**

- تطوير الموجودات من الموارد البشرية.
- تنظيم و تحقيق خطط التكوين.

- **دائـرة الوسائل العامة : (M)**

- تلبية جميع المتطلبات من اللوازم و التجهيزات.
- تجهيز مختلف المصالح.
- توفير المطعم للمستخدمين.

5.8.5 الهيكل التنظيمي لمركب الغاز الطبيعي GL1/Z:

شكل رقم 6 : الهيكل التنظيمي GL1/Z

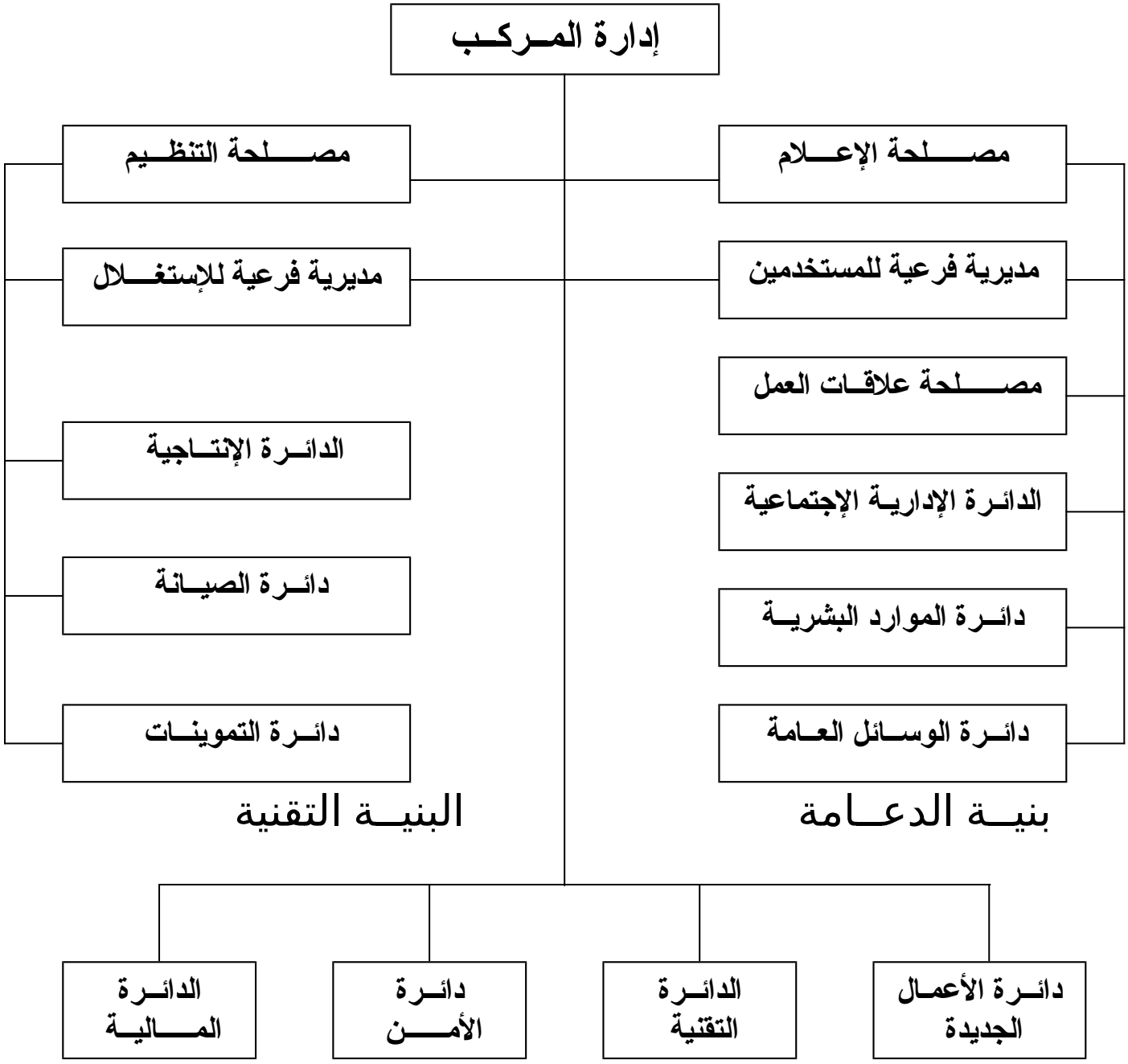

5-9 نشـــاط المركـــب :

نظرا لحجمه و مستواه التكنولوجي العـالي، هـذا المركـب الـذي بـدأ فـي عمليـة الإنتاج سنة 1978، يعتبر مـن بيـن المركبـات الاقتصـادية المكلفـة بتمييـع الغـاز الطبيعي، حيث دعم مكانة التفوق التي تحتلهـا الجزائـر فـي مجـال تصـدير الغـاز الطبيعي الذي يجلب من حاسي الرمل عن طريق (Pouce Gazoduc (02) و الـذي خصص لإنتاج 53.220 م ^{3} من الغاز المميع في اليوم.

5-10 ترتيب اليـد العـاملة و توزيعهـــا بمركـــب غ ط م 01 :

يحتـوي مركـب غ ط م رقـم 01 علـى قـوة بشـرية تقـدر بـ 932 عامـل يمكـن توزيعهم على شكل التالي:

5-10-1الترتيب حسب التخصص المهنـي CSP :

جدول رقم 2: *التوزيع حسب الفيئات المهنية*

التخصص المهني	العدد	النسبة ٪
إطـارات	297	31.86
مهـارات	604	64.81
منفـذيـن	31	3.33
المجمـــوع	932	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن فئة المهارات تمثـل النسـبة الأكـبر مـن المجمـع الكلي لعمال المركب بنسبة (64.81٪) يمكن تفسيرها بـأن نـوع مهـام المركـب تفرض أو تكون اليد العاملة فيه من فئة المهارات.

5-10-2الترتيب حسب الجنـــس :

جدول رقم 3: التقسيــم حسب الجـنـس

التخصص المهنــي	الرجــال	النســاء
إطـارات	265	32
مهـارات	565	39
منفـذيـن	18	13
المجمــوع	848	84
النســبة ٪	90.99	9.01

من خلال هذا الجدول يتضح أن معظم عمال المركب هـو رجـال إذ يمثلون بنسبة 90.99٪ مقارنة بالنساء التي بلغت نسبتهم 9.01٪ فقط.

5.10.3 الترتيب حسـب السـن :

جدول رقم 4: توزيــع العمــال حسب الســن

السـن CSP	30-20	40-30	50-40	فما فوق 50	المجموع
إطـارات مهـارات منفـذيـن	32 12 8	68 272 7	164 257 8	33 63 8	297 604 31
المجمــوع	**52**	**347**	**429**	**104**	**932**
النســبة ٪	**5.58**	**37.23**	**46.03**	**11.16**	**100**

مـــــن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اليد العاملة لمركب غ ط م/1 هـي يـد عاملـة شـابة فـي أكثريتها بحيث أن نسبة 46.03 ٪ هم عمال تتراوح أعمارهم ما بين 40-50 سنة، و تليها بعد ذلك نسبة 37.23٪ وهم عمال تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة، و هذا شيء إيجابي بالنسبة للمركب.

5-10-4التقســـيم حسـب الأقدميــة :

جدول رقم 5: توزيــع العمـال حسب الأقدميـة

	5-1	10-5	15-10	20-15	25-20	32-25	المجموع
إطـارات مهـارات منفـذيـن	20 04 06	90 40 09	15 165 3	32 285 8	110 105 4	30 5 1	297 604 31
المجمــوع	**30**	**139**	**183**	**325**	**219**	**36**	**932**
النســبة ٪	**3.22**	**14.91**	**19.63**	**34.88**	**23.50**	**3.86**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الفئـة الرابعـة و الـتي عمالهـا هـم أفـراد تـتراوح أقـديمتهم مـن (15-20 سـنة خدمـة) هـي الفئـة الأكـثر ارتفاعـا إذ تمثـل نسـبة 34.88٪ بالنسبة للعدد الإجمالي للعمـال، إذن فعمـال هـذا المركـب هـم عمـال أوفياء تعودوا على العمل مما يسمح لهم بالشعور بالانتماء والاستمرار في نفــس الوقت.

الفصل السادس
موقف النقابة من المشروع التمهيدي لقانون المحروقات

6- موقـف النقابـة من مشروع قـانون المحـروقـات :

لقد حاولنا منذ اهتمامنا بموضوع البحـث أن نحصـل علـى وثـائق رسـمية مكتوبـة تعبر صراحة عن موقف النقابة اتجـاه مشـروع قـانون المحروقـات، غيـر أننـا لـم نتمكن من ذلك في بداية المطاف، لا لأسباب سـرية أو إسـتراتيجية و إنمـا لعـدم توفر موقف رسمي، أصدره الاتحاد العام للعمـال الجزائريين، أو فدراليـة عمـال المحروقات، و لا حتى الأمانة العامة لنقابة سـوناطراك. فكـل الـذي عثرنـا عليـه تصريحات غير رسمية تصـدر مـن حيـن لآخـر فـي نهايـة الجلسـات أو التجمعـات النقابيـة والـتي تـترك مجـالا لقـراءات أوليـة بعـدم الرضـى، و رفـض المشـروع المطلق من طرف النقابيين والعمال. لكـن بعـد اليـوم الاحتجـاجي الـذي نظمتـه فدرالية عمال المحروقات و البتروكيماوية في 20 مارس 2001، [1]* بدأت تتوالى التصريحات، و هي تحمل إشارات قطعية لرفـض المشـروع و مـا ينجـر عنـه مـن تغيرات راديكالية على المؤسسة. و سـنركز فـي هـذا الفصـل علـى أهـم و أبـرز المواقف التي تبناها النقابيون، و التي شكلت في مجملها نقاط ساخنة زادت مـن أهميـة الهـوة بينهـا و بيـن الوصـاية (وزارة الطاقـة و المعـادن)، معتمـدين علـى اللقاءات التي أجريناها مع بعض المسئولين النقابيين، أو على حضورنا الشخصـي لبعض هذه الملتقيات، أو على الحوارات الكبرى التي أجريت مع هؤلاء من طرف بعض الجرائد الوطنية و المحلية.

لكن قبل ذلك نرى أنه من الضروري التعرف على تاريخ استلام و معرفة محتـوى المشروع الجديد بالنسبة للنقابة.

6-1 التبليغ الرسمي لشروع قـانون المحروقات من طـرف وزارة الطاقة و المعادن للشريك الاجتماعي :

رغم أن الإرسال الرسمي لمشروع قانون المحروقات من طـرف وزارة الطاقـة والمناجم تم في جانفي 2001 إلا أن الشريك الاجتماعي كان علـى علـم مسـبق بمضمون هذا المشروع و هذا ما يفسر تدخلات النقابيين أثناء الجمعيات العامـة [2]*

داخل الوحدات الإنتاجية لقطـاع المحروقـات حيـث كـانت نلـوح بالخطـة و تـدعو العمال إلى الاتحاد من أجل إفشالها في الوقت المناسب، لذا فإن التبليغ

2* الجمعيات (الدورية) التي قامت بها النقابة الوطنية فـي مختلـف وحـدات SH/LTH فـي الثلاثـي الأول مـن سنة 2001.

الرسمي لمشروع المحروقات لم يكن مفاجئا بالنسبة للشريك الاجتماعي، لكنــه إستطاع أن يخلف في الأوساط النقابية شعورا بالاستفزاز و اللامبالاة لأن الوزارة لم تشاركهم في إعداد و تصميم هذا المشروع.

النقابة من جهتها لم ترد على المشروع كتابيا وراحت تحرك القاعـدة لتحسيسـها بخطورة الخطة.

الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي أعلنت منظمته إنهـا ليـس ضـد الإصـلاحات أبدى تحفظه إزاء المشروع و اعتبره خطوة جريئـة تـثير مخـاوف علـى مسـتقبل البلاد و بذلك فقد جاءت ردود فعلـه ممثلـة فـي سـتة محـاور 1*ـ طرحـت غالبيتهـا بصيغة الاستفهام :

* **ضرورة فتح الحوار الاجتماعي.**
* **التأقلم مع العولمة التي تقتضي العدالة الاجتماعية.**
* **هـل إنشـاء وكالـة التنظيـم و ALNAF (النف ط) ض رورية‌تان أم أن الأمر يتعلّق بتفكيك سوناطراك لإضعافها ؟**
* **هل هذا القانون دستوري، أم أنـه يفضـل الخوصصـة و التسـريح الجكاعي للعمال ؟**
* **هـل تطـبيق هـذا القـانون لا يجـرد سـوناطراك مـن حقهـا فـي الشفعة، في استغلال الحقول من أجل البحث و الانتاج ؟**
* **قضية الشفافية و حسن التسيير بصفة خاصة : ألـن يكـون خيـار مشاركة سوناطراك في الآبار الجديدة بنسبة 25% ضعيفا و بالتـالي إجحاف في حقها.**

إضافة إلى هذه النقاط، التي نوردها هنا بصيغة الاستفهام هناك عدة تساؤلات يطرحها النقابيون ويثيرون من وراء طرحها شكوك في جدية المشروع.
الفدرالية الوطنية لعمال البترول و الغاز و الكيمياء، على لسان أمينها الوطني المكلف بالإعلام [2]* تعتبر أن هذا المشروع يخفي حقائق خطيرة جداً، وهو يتناقض مع كل ما تم تحقيقه حتى الآن، ويعتبر تغيير جدري في التسيير الاقتصادي، و بالتالي فهو محاولة القضاء على سوناطراك لا أكثر و لا أقل.

1* نقاط تقدم بها الأمين المكلف بالشؤون الاقتصادية العامة خلال المؤتمر الذي عقد بالأوراسي يوم 17 جويلية 2000 (تحليل الدكتور مبتول عبد الرحمن)

2* السيد آيت علي رمضان مكلف بالإعلام على مستوى الفدرالية الوطنية لعمال المحروقات (La voix de l'oranie du 08 Février 2001)

و تتمثل استراتيجيات الفدرالية للتصدي لهذا المشروع في تنظيم التجمعات التي ينشطها الإطارات النقابيون، و قد تمثلت في أربعة تجمعات كبرى في كل من الصحراء، و الجزائر، و أرزيو، وسكيكدة، و كلها كانت تصب في هدف واحد إلا وهو التحرك العام لمواجهة مشروع قانون الجديد، وقد وصلت إلى حد التهديد كما جاء على لسان أعضاء الفدرالية لعمال المحروقات الذين أكدو أنه : "في حالة إصرار الوزير و تعنته سنذهب إلى تأسيس CNSH (للجنة الوطنية للدفاع على المحروقات) كما أسسنا (CNSA) للدفاع على الجزائر في 1991، و سوف لن نستثني أي عمل يدخل في إطار الشرعية و القانون لأنه لا يعقل أن تلغى قوانين بكاملها دون مراعاة ما تم تحقيقه حتى الآن".[1]*

6-2 المرتكزات الأساسية لرفض المشروع التمهيدي للمحروقات من طرف الفدرالية الوطنية لعمال المحروقات و الغاز و الكيمياء : (FNTPGC)

لقد ردت فدرالية عمال المحروقات و بصفة مسبقة على المشروع التمهيدي لقانون المحروقات في رسالة وجهتها إلى وزير الطاقة و المعادن تضمنت اثنا عشرة نقطة تمثلت فيما يلي [2]* :

1. إنعدام توفر مقاربة لتفسير هذا القانون و ذلك لعدم وجود تشخيص فعلي و تقييم صحيح ومنطقي لوضعية قطاع المحروقات بصفة عامة.
2. تعرية سوناطراك و استلابها صلاحياتها كوسيلة أساسية في تحقيق السياسة الوطنية لتنمية المحروقات، و هذا يضعف و بشدة المؤسسة الوطنية سوناطراك وهو بالتالي تناقض مع السياسة الوطنية العامة المتضمنة في مبادئ تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971. في هذه النقطة بالذات أعلنت الفيدرالية رفضها التام لهذه التعرية و طالبت باحتفاظ سوناطراك بكل مهامها منذ نشأتها، واعتبرت أن كل تغيير ممكن، عليه أن يسجل ضمن إستراتيجية تقويم داخل مجموعة سوناطراك.

1* المرجع نفسه

2* رسالة رقم 056 FNTPGC بتاريخ 22/02/2001.

3. تساؤل الفيدرالية حول دوافع و منافع إنشاء وكالات جديدة فهي ترفض هذا المبدأ و تعتبر أن دورها غير واضح، و طبيعتها مجهولة و لا يمكنها أن تحل محل سوناطراك التي ترمز إلى السيادة الوطنية في مجال المحروقات.

4. الفيدرالية تعتبر أن العقود المقدرة بأربعين سنة تشكل رهن حقيقي للثروات الوطنية « Un véritable hypothèque des richesses nationales » و بالتالي فهي ترفض أن تكون شريكا في فتح قطاع المحروقات لاستغلال مفرط من شأنه أن يرهن مستقبل الأجيال القادمة.

5. تعتبر الفيدرالية أن الإيجار المعلن عنه في المشروع زهيد، و لا يمكنـه تحقيـق مداخيل كبيرة للجزائر.

6. سياسة الضرائب تعاقب سوناطراك بينما تخدم المستثمرين الأجانب.

7. تسـاؤل الفيدراليـة حـول تمكيـن سـوناطراك مـن الاسـتفادة مـن المزايـا المخولة للمستثمر الأجنبي و إلا فما الجدوى من هذا المشروع الـذي يرمـي فـي بعده إلى إضعاف و تفكيك « l'affaiblissement et la dislocation »[1]* أكبر و أهم شركة عمومية في الجزائر المستقلة.

8. الرفض التام لاستعمال وسائل النقل و التكرير و التخزين، و التوزيـع حسـب شروط مشروع قانون المحروقات.

9. في النقطة التاسعة، تتساءل الفيدرالية عـن سـبب عـدم دفـع المسـتثمرين الأجانب إلى الاستثمار في مصب الإنتـاج En aval de la production حـ تى تسـاهم بشكل ملموس في خلق مناصب للشغل، و إلا فما جدوى هذا الاستثمار ؟

1* Le Bradge : l'affaiblissement et la dislocation : كلمات تتردد في كل التجمعات الاحتجاجية و تكتـب علـى اللافتات.

10. الفيدرالية لا يمكنها أن تشارك و لا تـرى ضـرورة الـبيع التـدريجي لرأسـمال سوناطراك وشركاتها الفرعية لأن المسألة متعلقة بخوصصـة مبرمجـة، و انفتـاح على المصلحة الخاصة، وليست مصلحة الشعب الذي تمثل سـوناطراك بالنسـبة إليه أكثر من رأس المال متنقل فهي تعني رمز السيادة الوطنية للدولة الجزائرية الجمهورية، و أمن تنميتها، وضمان احتياجاتها الطاقوية على المدى البعيد.

11. إن الإجراءات الجديدة لهذا القانون تضع و تمركز كل سلطات التسيير و الشراكة و البحث والتنمية و الانتاج و الإستغلال في مجال المحروقات في يد وزير الطاقة و المعادن، و بالتالي تجرد كل مؤسسات القطاع من صلاحياتها على مستوى الإقتصادي، الوظيفي، و التنموي.

12. أن هذا القانون لا يمت بصلة إلى المرجعية الوطنية و ليست له خصوصية جزائرية تستمد قوامها من قيمنا التاريخية المتمثلة في استرجاع الخيرات الوطنية من أجل خدمة الأمة. ففي هذا المجال فإن الفيدرالية تعتبر مسألة مشاركة سوناطراك في حدود 25% فقط و في آجال 30 يوم عندما لا تكون متعاقدة عار وخزي، بينما تسمح دول أخرى كالنرويج مثالا بمشاركة شركاتها في حدود 80% مع دعم الدولة لها.

و في الأخير تختم الفيدرالية رسالتها الموجهة إلى وزير الطاقة و المعادن بالتعبير عن سخطها على هذا القانون الذي لا يعالج القضايا المهنية و لا يعبر اهتمام برأس مال الميزانية، و قدرات الشركة، و معرفتها المتراكمة، و لا بمواردها البشرية و مستقبلها، مما يعطيها الحق الكامل في رفضه وعدم الاعتراف به.

6.3 التحضيرات المسبقة لليوم الاحتجاجي :

قبل التعرف على محتويات اليوم الاحتجاجي لا بد من الإشارة إلى التحضيرات التي سبقته، إذ اجتمع النقابيون على مستوى منطقة أرزيو قبل الموعد في مقر

النقابـة الوطنيـة و ذلـك بحضـور ممثليـن عـن الاتحـاد المحلـي (Union Locale) و ممثلين عن كـل القطاعـات النقابيـة البترولية و شـبه البترولية، و ممثليـن عـن فيدرالية عمال المحروقات للخروج بمنهجية عامـة لكيفيـة تسـيير وتنظيـم اليـوم الاحتجاجي ضد قانون المحروقات داخل الوحدات و في القواعد العملية و قواعد الحياة ، UCV*1. كما خرجوا بمجموعة مـن الشـعارات المناوئـة للمشـروع و الـتي تتمثل فـي *2 :

* لا لتصفية المؤسسة. * Non à la liquidation de l'entreprise
* لا للمغامرة.* Non à l'aventure.
* لا لمراخصة الثروات الوطنية. * Non au bradage des richesses nationale
* نعـم للإصـلاحات الاقتصـادية الضـرورية.* Oui aux réformes économiques nécessaires.

و شعارات أخرى تصف مشروع المحروقات بأنه :

* تعجيل بالبطالة و البؤس. * L'accentuation du chômage et de la misère.
* مساس خطير بالسيادة الوطنية.*Une attente grave à la souverainte nationale.
* إشعار ببيع الجزائر. *Un avis de vente de l'Algérie.

و أثناء هذا اللقاء تم توزيع المهـام و الأدوار فيمـا بيـن النقـابيين مـن أجـل تـأطير التجمعات داخل الوحدات و تنشيط الجلسات حول المظـامين المعاديـة لمصـالح العمال و النقابة و تلك التي تدعو إلى خوصصة سوناطراك.

1* Unité centre de vie تتكلّف بالمسائل اللوجيستيكية لقواعد الإسكان و الإطعام لعمال سوناطراك.

2* Déclaration : Appel aux travailleurs du syndicat national du 17/11/2001

6.3.1 اليوم الاحتجاجي بمركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/Z:

تطبيقا للتعليمات النقابية، و عملا بتوجيهات الاجتماع التسـبيقي المنعقـد فـي 17 مارس، حضر كل أعضاء الفـرع النقـابي بـالمركب و عـددهم 15 منـذ السـاعات الأولى للعمل (07 صباحا)، و نظموا أنفسهم بشكل يسمح لهم باستقبال و إقتياد العمال إلى مكان التجمع، تم شرعوا في دعوة العمـال الوافـدين إلـى الانضـمام إليهم. فهناك منهم من استجاب "و دخل الصف" و هناك من تـوجه مباشـرة إلـى مكان عمله غير مبال بنداء النقابة رغم إلحاح هؤلاء في بعض الأحيان.

بعد التأكد من انتهاء وقت الدخول ووصول كل العمال إلى المركـب تـم اسـتدراج المستجيبين منهم إلى الزاوية المحاذية للمطعم أيـن تجمـع الكـل للاسـتماع إلـى تدخل الأمين العام للفرع النقابي [1]* الذي كان مصحوبا بـالأمين الـوطني و ممثـل الفيدرالية و الأميـن المكلّـف بـالإعلام، ثـم أخـذوا الكلمـة لشـرح أسـباب تنظيـم الاحتجاج و أبعاد تطبيق قانون المحروقات مركزين على رفضهم التـام لمحتـواه، كما دعوا العمال الحاضرين إلى الاحتياط و الحذر من الخطر المحدق الذي يحوم حول مؤسستهم "سوناطراك" كما نادو بتقوية الصفوف و الالتفاف حول النقابة. بعدها أعطيت الكلمة للحاضرين الذين رغم البرد و العراء [2]* تدخل بعضهم، سواء للاستفسار أو للتعليق علـى مشـروع القـانون. و مـن بيـن التـدخلات الـتي تمـت معظمها بالعامية و أخذت صبغة تهكمية في بعض الأحيان سجلنا :

* راهم باغيين يلبيعوها.
* راهم متفاهمين علا راسنا باش يديوها هوما.
* أحنا مشي المكسيك و لا الهند باش يجربـو فينـا. نعرفـو العـواقب نتـاع هـذا القانون.

إضافة إلى ألفاظ أخرى كانت تصدر من هنا و هناك لأن التجمع لم يكـن منسـجما بل كان متفرقا.

1* هو المنتخب الذي يحصد أعلى نسبة من التصويت، و الذي يحصل حوله إتفاق المكتب النقابي.

2* التجمع جرى خارج أماكن العمل و في ساحة كبيرة.

استمر هذا التجمع لمدة ساعتين ثم تفرق معظم العمـال لكنهـم احتفظـوا بمبـدأ الاجتماع طيلة اليوم.

و عند نهاية العمل صدرت مذكرة 1* حول اليوم الاحتجـاجي ترفـض فـي محتواهـا المشروع التمهيدي لقانون المحروقات، و تؤكد تضـامن عمـال المركـب GL1/Z و تمســكهم بالنقابــة الوطنيــة لســوناطراك، و فيدراليــة عمــال المحروقــات و البتروكيماوية و الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي سنبين فيما بعـد أنـه رعـى هذا الاحتجاج على أعلى مستوى. ومـن بيـن الشـعارات الـتي تضـمنتها المـذكرة نذكر ما يلي :

* بيع بأرخص الأثمان للمحروقات، المصدر الوحيد للثروة و العملة الصعبة للبلاد.

- Bragadage des Hydrocarbures, uniques richesses pourvoyeuses de devises pour le pays.

* رهن مستقبل الأجيال بالإنهاك المبرمج للموارد البترولية و الغازية.

- Hypothéquer l'avenir des générations futures par l'épuisement programmé des ressources pétrolières et gazières.

* التحضيرات لخوصصة سوناطراك رغم النتائج الناجحة التي حققتها.

- Préparer le privatisation de Sonatrach malgré les résultats performants qu'elle a réalisé.

* رهن سيادة الدولة الجزائرية بفتح قطاع المحروقات على الهيمنة الأجنبية.

- Hypothéquer la souveraineté de l’état algérien par l'ouverture des hydrocarbures au monopole des multinationales.

6.3.2 **20 مارس 2001 يوم الاحتجاج الوطني :**

يمكن اعتبار 20 مارس 2001، تتويجا لكـل الاحتجاجـات العفويـة الـتي نظمتهـا نقابات سوناطراك داخـل وحـداتها فـي السـابق، و الـتي جـاءت كـرد فعـل علـى

التجمعات الـتي قـامت بهـا وزارة الطاقـة مـع إطـارات و عمـال القطـاع لشـرح مظامين المشروع الجديد.

Motion portant rejet de l'avant projet de loi sur les hydrocarbures GL1/Z *1

و قد سبق تاريخ 20 مارس 2001 تحضيرات من طـرف الخلايـا و التنسـيقيات النقابية في كل الجيهات و تمركزت أساس في :

* **أرزيـو بالنسبة للناحية الغربية.**
* **سكيكدة في الناحية الشرقية.**
* **حاسي مسعود في الجنوب.**
* **الجزائر العاصمة في الوسط.**

و لم تقتصـر المشـاركة علـى شـركة سـوناطراك، و إنمـا مسـت كـل وحـدات القطاع بما فيها سونالغاز، نافطال، نافتيك، أسمدال و كدا المـديريات الفرعيـة التابعة لها و المتعاملة معها.

6-3-3 تنظيم اليوم الاحتجاجي طبقا للقانون :

إن تنظيـم الإضـراب لابـد أن يخضـع لقـانون علاقـات العمـل و القـانون الخـاص بالإضراب *1 و في هذه الحالة إلى الاتفاقية الجماعية للمؤسسة خاصة في فصلها الحادي عشرة المتعلق بالوقاية ومعالجة النزاعات الجماعية المنصوص عليها في المواد 344 إلى 364. *2.

لكن الملاحظ هو إفلات النقابة من هذه التشريعات و اللجوء إلـى يـوم احتجـاجي الذي من المفروض أن يخضع هو أيضـا النصـوص القانونيـة، خاصـة فـي شـطرها المتعلق بالاحتكام إلـى :

* **لجنة الصلح الداخلية.**
* **مفتشية العمل و لجنة الصلح.**
* **التحكيم طبقا للمواد 442- 454 من قانون الإجراءات المدنية.**

1* قانون 02/30 المتعلق بإجراء الإضراب.

2* نفس المرجع المذكور في ص 65.

و ذلك كله تفاديا اللجـوء إلـى الإضـراب، فـاللجوء إلـى الإضـراب يتطلـب (طبقـا للمادة 356 من الاتفاقية الجماعية للمؤسسة):

- نفـاذ كـل الطـرق و الوسـائل الداخليـة للوقايـة مـن النـزاع بمـا فيهـا الصـلح و الوساطة.
- الموافقة على الإضراب عن طريق التصويت السري من طرف معظـم العمـال المجتمعين في جمعية تظم على الأقل نصف عدد العمال المعنيين.
- إستشارة الجمعية لممثلي المديرية بطلب من هؤلاء.
- تسليم إشعار الإضراب لمدة 15 يوما إلى هيئة الإدارة مع تحديد سبب النــزاع و تاريخ و مكان ومـدة الإضـراب، بالإضـافة إلـى هـذا توضـع نسـخة أمـام مفتشـية العمل.
- تحديــد الإجــراءات الضــرورية للحفــاظ علــى أمــن الأشــخاص، الممتلكــات و التجهيزات.
- مواصلة النشاطات الأساسية و ذلك بضمان الحد الأدنى من العمل.

فهل تم مراعاة كل هذه الجوانب من الطرفين ؟

لا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال للأسباب التالية :

- لأن المسألة تتعلق بيوم إحتجاجي و ليس بإضراب علني.
- لأن الاحتجاج مس كل القطاعات و لم يقتصر على سوناطراك وحدها.
- لأنم الاحتجاج لم يتبعه توقف عن الانتاج.

و بالتالي فإن تنظيم هذا اليوم حسب المعنيين لك يكن إضرابا، أو إشعار بالإضراب، و إنما هو تنبيه بتدهور الأوضاع، و إستياء العلاقات بين النقابة و الإدارة بسبب مشروع القانون الجديد. و سنحاول إبراز أهم المضامين التي وردت خلال هذا اليوم الاحتجاجي مع التركيز على المجريات و الوقائع التي حدثت في مركب GL1/Z الذي إخترناه مجالا لبحثنا هذا، و شاركنا فيه بصفة مباشرة كعامل و باحث في نفس الوقت.

6-4 مشاركة مركب GL1/Z في اليوم الاحتجاجي بالأرقام :

6-4-1 الأرقام المقدّمة من طرف الإدارة :

مباشرة بعد بداية التجمع الاحتجاجي، أصدرت الإدارة تعليمات لرؤساء الدوائر و المصالح بتقديم كشوف التوقيع Feuilles d'émargementمنذ الساعة الأولى، وذلك قصد معرفة المشاركين و نسبة المشاركة، في الإضراب ة تمكنت من تحصيل الأرقام التالية [1]*:

جدول رقم 06 : يمثل نسبة مشاركة العمال حسب الإدارة

الدوائر و المصالح	العدد العام للعمال	عدد عمال الأيام العادية	عدد العمال الغائبين	نسبة الغيابات العمل العادي	نسبة الغيابات العمل الإجمالي

الإنتـاج	267	18	4	22.22	5.1
الصيانة	239	207	80	65.38	47.33
التقنية	77	60	13	67.21	88.16
الأمن	93	17	5	41.29	38.5
الأشغال الجديدة	21	21	2	52.9	52.9
التموين	41	39	7	95.17	07.17
الموارد البشرية	17	17	8	06.49	06.47
المستخدمين	30	26	10	46.38	33.33
المالية	38	38	10	32.26	32.26
نيابة مديرية الاستغلال	02	2	0	0.0	00
نيابة مديرية المستخدمين	9	9	01	11.11	11.11
مصلحة الإعلام	8	8	1	50.12	50.12
مصلحة التنظيم	7	7	3	86.42	86.42
دائرة الوسائل العامة	43	43	10	26.23	26.23
التصليح	2	2	01	50	50
المديرية	6	6	0	00	00
العدد العام	900	520	155	81.29	22.17

و يبين هذا الجدول نسبة المشاركة العامة المتمثلـة فـي 155 شـخص إسـتجابوا إلى نداء النقابة، أي ما يعادل 22.17% من مجموع العمال الـذين يقـدر عـددهم 900 عامل و 81.29% من مجمـوع عمـال (الأيـام العاديـة) و الـذي يقـدر 520 عاملا. و لابد الإشارة هنا، إلا أن الجزء المتبقي من العمال الذي
يبلغ عددهم 480 يشتغلون ضمن المناوبة، وهم مقسمون إلى أربعـة مجموعـات متساوية A.B.C.D، مجموعة واحدة فقط كانت حاضرة أثناء الاحتجـاج و لـم تكـن معنية بالإضراب ضمانا لصيرورة لإنتاج الذي لم يتوقف رغم الإضراب. [2]*

1* وثيقة تحصلنا عليها عن طريق الإرسال الإلكتروني في يوم 20/03/2001 (مصدر إداري) على الساعة 11 صباحا.

2* التوقف عن الإنتاج لم يكن مبرمجا منذ البداية.

6.4.1 الأرقام المقدّمة من الفرع النقابي GL1/Z :

مقابل الأرقام المقدمة سـابقا، هنـاك أرقـام أخـرى تختلـف تمامـا عـن الأولـى و جاءت كرد فعل على إجراء النشر العام، سواء عن طريق الإرسال الإلكـتروني،[1]* أو عن طريق التعليق العام لجدول المشاركة الذي اعتبرته النقابة خاطئ و يرمي إلى تقزيم حجم المشاركة، مما دفعها إلى العمل بالمثل و ذلك بإرسـال و تعليـق

جدول آخر في نفس اليوم و بنفس الطريقة التي استعملتها الإدارة إلى علم كـل المعنيين. و الجدول يتمثل كما يلي [2]*:

جـدول رقـم 07 : يمثـل نسـبة مشـاركة العمال حسب النقابـة

الدوائر و المصالح	عدد العمال العام	عدد عمال المناوبة	عدد عمال الأيام العادية	عدد العمال الحاضرين	عدد العمال الغائبين	معدل حضور عمال العادي	عدد المشاركين في التجمع	نسبة المشاركين في التجمع
الإنتـاج	267	249	18	14	4	78.77	6	86.42
الصيانة	239	32	207	127	80	35.61	114	76.89
التقنية	77	17	60	47	13	33.78	10	28.21
الأمن	93	76	17	12	5	59.70	13	33.108
الأشغال الجديدة	21	0	21	19	2	48.90	1	26.5
التموين	41	2	39	32	7	05.82	14	75.43
الموارد البشرية	17	0	17	9	8	94.52	9	100
المستخدمين	30	4	26	16	10	54.61	14	50.87
المالية	38	0	38	28	10	68.73	25	29.89
نيابة مديرية الاستغلال	9	0	9	8	1	89.88	3	50.37
نيابة مديرية المستخدمين	2	0	2	2	0	100	0	00.0
مصلحة الإعلام	8	0	8	7	1	50.87	2	57.28
مصلحة التنظيم	7	0	7	4	3	14.57	3	00.75
دائرة الوسائل العامة	43	0	43	33	10	74.76	18	55.54
التصليح	2	0	2	1	1	00.50	1	100
المديرية	6	0	6	6	0	100	0	00.0
العدد العام	900	380	520	365	155	19.70	233	84.63

1* عمال مؤسسة سوناطراك مرتبطون بشبكة إلكترونية داخلية، و جلهم يتوفر على مفتاح خاص للحصول على المعلومات و المراسلات الإلكترونية.

2*وثيقة تحصلنا عليها عن طريق الإرسال الإلكتروني (مصدر نقابي) في يوم 21 مارس 2001.

فبهذه الأرقام، تظهر النقابة أن المشاركة كانت واسعة و شـملت 63.84% مـن مجموع عمال المركب، و 19.70% من مجموع عمال "الأيام العادية".
نفس هذه الأرقام تـم تسـجيلها حسـب النقابـة علـى مسـتوى الوحـدات الأخـرى المتواجدة بالمنطقة الصناعية لأرزيو كما يوضحه هذا الجدول [1]*:

جـدول رقـم 08 : يمثـل نسـبة مشـاركة الوحدات في الإضراب

الوحدات	نسبة المشاركة	ملاحظـة
GL1/Z	%64	
GL2/Z	%95	
GP2/Z	%30	
GP1/Z	%0	*عدم نجاعة المجلس النقابي [2]
GL4/Z	%80	
UCV	%97	
LTH SIEGE	%80	
CPE	%90	
IAP	%35	
RTO	%84	
DRC	%96	
SOMIZ	%87	
METHANOL	%35	
RAFFINERIE	%64	
BASE GTP	%80	
ECOLE GTP	%62	
OSL	%80	
EGZIA	%80	
NAFTAL	%90	
HYPROC	-	*
ENSEIGNEMENT	-	ساعة تضامن رمزية طيلة النهار
EPA	-	
SASORON ARZEW	%100	

نلاحظ من خلال هذه المعطيات العددية محاولة النقابة في إقناع المعنيين بصـفة خاصة و الرأي العام بصفة عامة حـول مـدى نجـاح اليـوم الاحتجـاجي،إذ اعتـبرت نسبة المشاركة نسبة قياسية عمت مختلف

وحدات القطاع، وهو ما نلمسه في قراءاتنا المختلفة لتصريحات النقابيين عبر مختلف النواحي :

1* نسبة المشاركة المعلن عنها من طرف النقابة الوطنية سوناطراك الإتحاد المحلي أرزيو في 21 مارس 2001.

2* الفرع النقابي بمركب كان يعيش انشقاق داخلي مما حال دون تنظيم الإحتجاج.

6-4-3 حاسي مسعود :

حيث صرح محمد لخضر بدر الدين 1* "أن القاعدة البترولية بحاسي مسعود، ومن خلال التجمع العمالي الذي حضره حوالي 2000 عامل، تأكدت مشاركة و مساندة العمال لهذا الإضراب الذي دعت إليه فيدرالية المحروقات و الغاز و البترولية و الكيمياء".

6.4.4 وحدات نفطال :

و حسب السيد علي بلجردي 2* فقد توقف أزيد من 4000 عامل داخل نفطال و 350 محطة بنزين عن النشاط، تضامنا مع نداء فيدرالية المحروقات و تعبيرا عن رفضهم القاطع لمشروع المحروقات، و انظم إلى هذا التضامن كل من عمال الموانئ و المطارات و محطات غاز البوتان، كما تعاطف عمال سوناكوم و الحجار و غيرهم.

6.4.5 عمال الميكانيك و الكهرباء و الإلكترونيك :

وحسب رأي السيد كرجاني 3* فإن الغاية من وراء هذا الغضب العمالي توجيه رسالة إنذار للحكومة و دعوتها إلى ضرورة التحاور مع قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

و في حالة عدم تسوية المشاكل و الاستجابة إلى مطالب ممثلي العمال "فإننا سنذهب إلى أشياء أخرى من بينها الإضراب الوطني".

من خلال هذه التصريحات و الموافق تبين أن اليوم الاحتجاجي الناجح حسب النقابة، ما هو إلا خطوة لمرحلة قادمة قد تحتد فيها اللهجة و يأخذ المسار بعدا آخر إذا أصرت الوصاية على تمرير مشروع القانون التمهيدي للمحروقات معتمدة في ذلك على تحريك القاعدة العمالية و دفعها إلى رفض القانون.

1* أمين عام فيدرالية FNTPGC.

2* عضو فيدرالي.

3* الأمين العام لفيدرالية الميكانيك و الكهرباء، و الإلكترونيك.

الفصل السابع
معالجة وتحليل المضامين الفاعلة في العمل النقابي والعلاقة بمشروع قانون المحروقات

7- معالجة و تحليل المضامين الفاعلة في العمل النقـابي و تأثيره على القانـون :

تطرقنا في هذا الفصل إلى قراءة مباشرة للمضامين و المحتويات و الأفكار التي يحملهـا عناصـر العينـة عـن النقابـة و التمثيـل النقـابي كمـا تطرقنـا إلـى تحليـل المعطيات حول مشروع قانون المحروقات بالإضافة إلى أهم الأسباب التي تـؤثر على العلاقة بين الوصاية وشريكها الاجتماعي، و مـن هـذا المنطلـق قسـمنا هـذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية :

7-1 النقـابة و التمثيـل النقابي و انخراط العمـال :

جدول رقـم 09 : يمثـل نسـبة الإنخـراط في إ ع ع ج

الدوائــر	الانخراط في إع ع الجزائريين		العــينــة
	نعم	لا	
G	28	8	36
P	46	4	50
I	20	4	24
T	10	2	12
A	18	0	18
R	8	2	10
ORG	4	0	4
S	6	0	6
F	6	0	6
Z	6	0	6
M	8	0	8
المجمــوع	160	20	180

أثناء إجابتهم عن انخراطهم في صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين رد 160 عاملا بنعم أي ما يعادل 89 من مجموع المستجوبين، بينما البقية منهم (20) فهي غير معنية بهذا الانخراط، و هذا ما يدفعنا إلى القول أن هذه الأقلية برفضها الانخراط في صفوف إ ع ع ج فهي راغبة في الانخراط في اتحادات أخرى و هنا نفتح القوس لنتحدث عن إرهاصات و محاولة بروز حركة نقابية خاصة بعمال الطاقة (SNTE)[1]* و اتخذت كقاعدة لها المنطقة الصناعية بسكيكدة، واستطاعت أن تتشكل بها و تمتد عبر مختلف أماكن تواجد عمال القطاع، غير أنها لم تواصل المشوار و ذلك لتعرضها لمعارضة شرسة وعملية إجهاض مسبقة رغم أنها استطاعت في وقت قصير أن تحصد العديد من الاهتمامات داخل الأوساط العمالية في قطاع المحروقات.

كما يمكن إدماج هذه الفئة غير المنخرطة في إ ع ع ج ضمن الفئة التي لا تهتم بالانخراط النقابي وليس لها ميول في ذلك على الإطلاق، و لقد عبر لنا أكثر من شخص عن عدم رغبتهم في الانخراط و الممارسة النقابية مبررين مواقفهم بأن الاندماج في النقابة معناه استلاب لحقوقهم الفكرية و الزج بهم إلى ممارسة السياسة و الانصياع إلى الاتجاه الذي لا يخدم بالضرورة مصلحة العمال.

من جهة أخرى توصلنا في تحليلنا إلى أن معظم المنخرطين هم من الدوائر الأكثر شيوعا و الأكبر من حيث الأعداد وبالتالي فإن عمال الإنتاج و الصيانة يأتون في المقدمة بـ 46 و 28 منخرطا على التوالي متبوعين بعمال الأمن و التموين بـ 20 و 18 منخرطا. و نفسر ذلك بأهمية عملية التأطير و التحسيس التي يقوم بها أعضاء الفرع النقابي و الذين ينتسبون في معظمهم إلى هذه الدوائر. ولابد

الإشارة هنا إلـى أن الإنخـراط النقـابي، و إن أعتـبر فـي جـوهره مسـألة طوعيـة ومتعلقة
بميـول الشـخص و رغبتـه الذاتيـة فـي الانخـراط إلا أنهـا لا تخلـو مـن ممارسـات إرغامية أحيانا وضغوطات يبديها عناصر الفـرع النقـابي اتجـاه العمـال، معتمـدين على ضعف هؤلاء في الدفاع عن حقوقهم المهنيـة و عـدم قـدرهم علـى مواجهـة رؤسائهم المباشرين، خاصة فيما يتعلق بالترقية، والسلفيات، و التكوين، وغيرهـا من المشاكل المطروحة.

و بهذه الطريقة تصبح العلاقة ما بين العامل و النقابة علاقة أخذ و عطاء، و يجـد العامل نفسه مجبرا على الانخراط و دفع حقوق الانخراط السنوية.

و لقد سبق و أشرنا في فصل سابق إلـى أن النقابـة فـي سـوناطراك تعـي جيـدا مدى أهمية الانخراط الطوعي و العفوي، لكنها و نتيجـة للتخوفـات مـن الفـراغ و المجهول فإنها تقوم بهذه الممارسات،

وذلك بتنظيم حملات الانخراط السنوية، و هنا يلعب عناصر الفرع النقابي دورهـم للتحسيس بفعالية الانخـراط و أهميتـه بالنسـبة للعامـل مسـتعملين كـل وسـائل التجميل و السلب و الإشهار و الجدب.

1* نقابة (SNTE) التي تحصلت علـى وصـل تسـجيلها تحـت رقـم 2000-75/13 مـن وزارة العمـل و الحمايـة الاجتماعية و مقرها بسكيكدة.

لكن رغم ذلك فإن عملية الانخراط في صفوف النقابة داخل مركب GL1/Z تبق ى في غالبتها تتسم بالرغبة الفردية و التطوعية وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جـدول رقـم 10 :ـ نوعيـة الإنخـراط فـي صفوف النقابة

نوعية الانخراط	الإجابات	النسبة %
الطــوعي	142	79
ألإرغــامي	10	5.6
طرق أخرى	8	4.4
غير منخرط	20	11

7.1.1 العلاقـة بين العـامل و النقابـة :

إذا كانت نسبة التطوع هي السمة الغالبة التي تطبع الإنخراط لدى عمـال مركـب GL1/Z فإنه من البديهي أن نكتشف أن العلاقة بيـن العامـل و النقابـة هـي علاقـة نضال إذ عبر ما يعادل 33% مـن المسـتجوبين بتمسـكهم بالنقابـة و إسـتعدادهم للنضال في صفوفها، بينما عبر 24% منهم بأن العلاقة التي تربطهم بالنقابة هـي من أجل قضاء الحاجة و 18% منهم من أجل الحصـول علـى بطاقـات الإنخـراط فقط و تميزت بالنسبة للبقية بكونها علاقة تعاطف و الدفاع عن مصـالح الخاصـة انطلاقا من مبدأ أن النقابة شريك اجتماعي له صلاحيات التحاور و تمثيل العمال.

لكن هذه المقاربة تبدو لنـا خاطئـة نسـبيا لأننـا عنـدما سـألناهم عـن أوليـة طـرح المشاكل المهنية فإن 71% منهم فضلوا تصنيف الرئـي المباشـر ضـمن الأوليـة، معتبرين أنه أقرب منهم في معرفة وتحسس مشاكلهم المهنية المطروحة. بينما تفضل نسبة 9% و هي قليلة طرح مشاكلها على ممثلي النقابة.
نفس هذا السؤال طارحناه بطريقة أخرى، أيهما أكثر قـدرة علـى حـل المشـاكل المهنية، الإدارة أم النقابة ؟ و كانت الإجابة متقاربة مع الأولـى إذ اعتـبر 72% أن الإرادة أقوى على حل المشاكل و 12% النقابة، بينما نسـبة 6% إعتـبرت أن لا أحد يحل مشاكلهم، و هي فـي نظرنـا فئـة الميؤوسـين الـذين لـم يحصـلوا علـى امتيازات في ما يخص المسار المهني أو الشؤون الاجتماعية أو غيرها من القضايا المهنية.

7.1.2 الرغبة في تمثيل العمـال :

غير بعيد عن هذه المقاربة، حاولنا معرفة رغبة المستجوبين في تمثيـل العمـال و بالتالي، الترشح في صفوف النقابيين، كما حاولنـا معرفـة دوافـع هـذه الرغبـة. و تحصلنا على الردود التالية :

جدول رقم 11 : نسبـة الراغبين في تمثيل العمـال

عدد المستجوبين الإجابات	180	النسبة %
بنعم	48	26.6
بلا	120	66.6
لا أعرف	12	6.6

فالقراءة التي استخلصنها هي عدم رغبة الأغلبية (66.6%) فـي الترشـح لتمثيـل العمال معتبرين أن النقابة لا تمد بصلة باهتماماتهم الخاصة أو كمـا ورد فـي ردود أخـرى "عـدم وجـود تـوازن بيـن حقـوق وواجبـات العمـال" أو "فقـدان تقاليـد الممارسة الديمقراطية للعمل النقابي".

من جهة أخرى فقد عبر 26.6% من المستجوبين عن رغبتهم في الترشـح إيمانـا منهم بضرورة الدفاع عن حقوق العمال.

و في قراءاتنا المختلفة لإجابات هؤلاء سجلنا الدوافع الذاتية التالية :

- **المحبة و الرغبة و الحماس.**
- **من المنطلق الحقرة المعاشة.**
- **لقمع المحسوبية و التآمـر.**
- **النضال من أجل كسب حقوق أكثر**.

غير أن النسبة الغالبة لهؤلاء تتمثل في توفر الدافع الذاتي و الرغبة الخاصة و قــد لا حظنا أن جل هؤلاء ينتمون إلى فئة المهارات من دائرة الصيانة، وهو ما يــدفعنا إلى تسليم بدور تأثير الأعضاء الحالين للفرع النقابي لأن جلهـم ينتمـي إلـى هـذه الدائرة.

7-1-3 <u>تغـييـر النقـابـة</u> :

طرحنا لهذا السؤال كان من بـاب معرفـة رغبـة المسـتجوبين فـي تغييـر النقابـة الحالية، ليس بمفهوم تجديد مكتبها و إنما في تغيير الاتجاه و البحـث عـن نقابـات تمثيلية أخرى، مع العلم أن المركب ورغـم انفتـاح القـانون 1* فـي وجـه التعدديـة النقابية إلا أنه لم يعرف نشاطا آخر لغير الاتحاد العام للعمـال الجزائريـين UGTA، رغم وجود محاولات النفـوذ و السـيطرة للنقابـة الإسـلامية للعمـال (SIT)2* فـي 1991و التي لم تعمر لأسباب قانونية و سياسـية و رغـم محاولـة اسـتتباب أيضـا نقابـة عمـال الطاقـة SNTE 3* الـتي نـادى بهـا عمـال مـن قاعـدة سـكيكدة و استطاعت أن تثير اهتمام العمال في مختلف وحدات القطاع عـبر كامـل الـتراب الوطني.

1* قانون التنظيمات النقابية 14/90.

2* تمكن SIT التابع لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحل من استدراج العمال في إضراب 15 جوان 1991 و تم طرد 36 عضو قيادي عن العمل بعد مشارعتهم أمام العدالة من قبل المؤسسة.

3* SNTE نفس المرجع المذكور في صفحة 93.

و لقد كانت النتيجة بالنسبة للمبحوثين كالتالـي :

جدول رقم 12 : الرغبة في تغيير النقـابـة خط

العـمـال الإجابات	180	%
بنعم	78	43.3
بلا	102	56.6

و ذلك فقد عبر 56.6% بأنهم لا يرغبون في تغيير UGTA و ذلك للأسـباب المبنيـة في الإجابات :

- **السير على درب النضال.**
- **UGTA لها القوة و القدرة على الدفاع عن العمال.**

و هناك من أعتبر النقابات الأخرى مجرد إرهاصات و ومحاولات فاشلة بينما هناك من يستأنس ويرتاح للتنظيم النقابي الحالي، وعلى حـد تعـبير أحـد المسـتجوبين "**الوالفـة غير من التالفـة**".

بينما تطمح النسبة المتبقية 43.3% إلى تغيير النقابة الحالية و استبدالها بنقابات أخرى مـن أجـل إضـفاء المنافسـة فـي نوعيـة التمثيـل معلليـن ذلـك بـأن UGTA تواطأت مع النظام و خرجت من المعارضة و بالتالي لم تعـد مؤهلـة للـدفاع عـم حقوق العمال.

7-1-4 نقاط القوة و الضعف في النقابة الحالية :

لقد وردت الإجابات عن هذا السؤال المفتوح بشكل يصعب حصره في رقم عددي، لذلك سنحاول إبراز أهم المقولات و الأفكار التي تم صياغتها بخصوص النقابة و قد تميزت بالنسبة لنقاط القوة في كونها :

- تدافع عن حقوق المظلومين من العمال.
- تقوم بدور سياسي.
- تدافع حقوق المرضى.
- تحل المشاكل المهنية (الترقية، التكوين)
- تحل المشاكل الاجتماعية (السكن، السلفيات)
- التضامن أثناء المحن.

أما الصياغة التي ميزت ضعفها فقد وردت كالآتي :

- إخفاء المعلومات عن العمال.
- المحسوبية و الانتهازية و المصلحة الخاصة.
- عدم المبالاة بالاهتمامات العامة.
- نقص المستوى العلمي و الثقافي للنقابيين.
- ممارسة السياسة بدل الدفاع عن حقوق العمال.
- التماطل في حل المشاكل.
- عدم مشاورة العمال في القرارات الهامة.
- التمييز بين العمال.
- كثرة الكلام و قلة الفعل.

و غيرها من الحملات الأخرى التي تبرز الجانب السلبي لممارسات الفرع النقابي و عدم تمكنه من تأدية الأدوار المنوطة به.

و على ذكر أدوار النقابة، لقد حاولنا معرفتهـا، و اقتراحنـا ثلاثـة أدوار رئيسـية مـع فتح المجال لاقتراحات أخرى :

- **دور تربـوي.**
- **دور سـياسي.**
- **دور إجتمـاعي.**
- **أدوار أخــرى**.

و إذا بـ 63% من المستجربين يعتبرون أن النقابـة تلعـب دوراً إجتماعيـاً و 23% يرون أنها تعلب دورا سياسيا، بينما 6.6% ترى بأنها تقوم بـدور تربـوي. و البقيـة تعتبر بأن النقابة لا تمثل إلا نفسها.

7-1-5 <u>اللإتصـال بالنقابة و الإستجـابة للنـداء</u> :

جل الـذين اسـتجوبناهم اعتـبروا أن مسـألة الاتصـال بالنقابـة مـن أجـل القضـايا المهنيـة لا تحتـاج إلـى وسـاطة و بالتـالي فـإن 90% منهـم يفضـلون الاتصـال المباشر، إما عن طريق الهاتف أو التوجه إلى مكتب النقابة مباشرة بينما يفضــل 10% إبلاغ مشـاكلهم عـن طريـق الشـكاية المكتوبـة أو عـن طريـق الجمعيـات العامة. أما الحالات التي يستجيب فيها العمال أكثر لنداء النقابة فهي كالآتـي :

جدول رقم 13 : استجابة العمال لنداء النقـابـة

عدد المستجوبين الإجابات	180	النسبة %
في كـل الحالات	60	33 ,3
عند المطالبة برفع الأجور	66	36’6

عند المطالبة بالإضراب	12	6’6

نلاحظ أن الحالة التي تستقطب إهتماما أكـثر هـي المطالبـة برفـع الأجـور، بينمـا تبقـى الحـالات الأخـرى تميزهـا القناعــة الذاتيــة و الطــابع الخــاص للمشــكلة المطروحة 33.3%، لكـن الـذي آثـار انتباهنـا هـو الاسـتجابة الضـئيلة فـي حالـة المناداة بالإضراب 6.6% مما يثير مسألة أساسية و حساسـة تتمثـل فـي تـردد و عدم استعداد العمال التام للاستجابة عندما يتعلق الأمر بالإضراب وهو ما يعود بنا إلى ترتيبات و نتائج اليوم الاحتجاجي 20 مارس الـذي سـبق و تطرقنـا إليـه فـي الفصل السادس.

7-2 العلاقـة بين العـامل و مشروع المحروقـات :

للتأكد من نجاعة و صدى المشروع التمهدي للمحروقات كان لزاما علينا التعـرف على العلاقة التي تربط هذا الأخير بالعمال، و مـا مـدى معرفتهـم لـه ؟ و مـا هـي الوسائل التي مكنتهم من التعرف عليه ؟ بالإضافة إلى المواقـف و الأفكـار الـتي يحملونها عنه. لذلك فقد خصصنا القسم الثاني مـن هـذا الفصـل للتعـرف علـى أهم مضامين ومحتويات هذه العلاقة.

7.1 العـلم بمشـروع المحروقـات و طـريقة التعــرف عليه :

جــدول رقــم 14 : التعــرف علــى مشــروع قــانون المحروقـات

عدد العـمـال الإجابات	90	%
بنعم	150	83.3
بلا	50	27.7

يوضح لنا الجدول أن 83.3% من المستجوبين هم على علم بالمشروع التمهدي للمحروقات و أن 27.7% منهم فقط لم تكن على دراية به.
أما عن الطريقة التي مكنتهم من التوصل إليه فقد تحصلنا على الإجابات التـــالية :

جدول رقم 15 : طريقة التعرف على مشـروع قـانون المحروقـات

الطـــرق	عدد الإجـابـات	النسبـة
الجرائد	96	53.3
النقـابة	36	20
المؤسسة	78	43.33
الاجتماعات	12	6
الانترنـات	6	3
طرق أخـرى	6	3

و يبدو واضحا أن الجرائـد هـي الـتي لعبـت دورا أساسـيا فـي التعريـف بمشـروع قانون المحروقات بمعدل 53.33% وهو ما يفسر مرة أخرى الأهمية التي يحتلها موضوع المحروقات بالنسبة للرأي العام. كما يؤكد من جهـة أخـرى مـدى أهميـة النشر و الإشهار الإعلامي الذي حضي به هذا المشروع خاصـة أثنـاء فـترة تطـور النزاع ما بين النقابة و الوصاية.

أما بالنسبة للمرتبة الثانية 43.33% فقد عـادت "للمؤسسـة" و هنـا أيضـا لا بـد، الإشارة إلى الدور الذي لعبته نشرية فلاش أنفو FLASH INFO[1]* الصادرة عن مديرية الاتصـال بالمديريـة و الـتي كـانت تحـرص علـى النشـر الموسـع لقـانون المحروقات و التوجيهات العامة التي كانت تصدر عن الرئيس المـدير العـام فـي هذا الشأن، بينما لعبت النقابـة دورا مخالفـا إذ اقتصـر دورهـا للتعريـف بمشـروع القانون التمهدي للمحروقات بالتركيز على سلبياته فقط دون تقديم تفاصيل عنه و عن محتوى النصوص التي تضمنها المشروع. و هذا ما يفسـر نسـبة 20% ممـا يدفعنا إلى القول أن النقابة تجاهلت عن قصد التشهير بمحتوى القانون مـن بـاب رفضها المطلق له و للقرارات التي يحتويها.

1* نشريات دورية تصدر عن مديرية الاتصال بسوناطراك و توزع عن طريق البريد الإلكتروني الـداخلي و عـن طريق التوزيع.

7. المشـاركة فـي مناقـشة المشـروع التمهـدي للمحروقات :

لقد حاولنا من خلال هذا الطرح التعرف على مدى اشتراك العمـال فـي مناقشـة مشروع القانون التمهدي للمحروقات، سواء م ن طـرف النقابـة، أو الإدارة الـتي تعتبر التابع المباشر للوصاية، وتوصلنا إلى النتائج التالية :

جدول رقم 16 : اشتراك العامل في مناقشة مشـروع القـانون

عدد المنخرطين / الإجابات	180	%
نعم	18	10
بلا	102	56.6

و يلاحظ مدى التقصير الواضح في عدم اشتراك العمال و مناقشـتهم للقـانون إذ عبر ما يزيد عن 56.6% عن عدم إقحامهم فـي الترتيبـات و المناقشـات العامـة التي سبقت صياغة القانون، أو التي لحقته، و هذا يتناقض في نظرنا مع الإجابـات السابقة التي بينت أن 83% من المسـتجوبين كـانوا علـى علـم بالمشـروع ممـا يوضح أن معرفتهم لهذا القانون ليست أكثر مـن معرفـة أي شـخص عـادي آخـر، بينما المشاركة الفعلية و التساهمية فقد كـانت غائبـة و اقتصـرت علـى أصـحاب الاختصاص ودوائر القرار فقط. أمـا الـذين أجـابوا بنعـم فعـددهم ضـئيل 10% و أغلب الظن أنهم يكونون قد اختلطوا بين المعرفة السطحية و المشاركة الفعليـة كما سنوضح ذلك في هذه الفقرة التي نستعرض فيها أهم الأفكار المسـبقة الـتي يحملها المستجوبين عن مشروع القانون الجديد، و التي نصوغها كما وردت علـى لسان أصحابها مع ترتيبها في ثلاثة حالات :

7.2.2 ***مشروع مجهول :***

- ليس لي فكرة
- فكرتي عن القانون غير واضحة و غير مفهومة
- فكرة محدودة
- فكرة صعبة
- فكرة سطحية
- فكرة غير كافية
- لابد من دراسة معمقة
- لم يتّضح بعد (شأنه شأن السياسة في البلاد)
- مشروع غامض

7.2.2 ***مشروع إيجابـي :***

- مشروع يخدم المؤسسة و الوطن خاصة في ظروف العولمة
- مشروع لا بأس به
- مشروع يستحق التشجيع للحفاظ على المؤسسة
- قانون في صالح المؤسسة
- إرغام الكسالى على العمل و الاجتهاد
- جعل سوناطراك تنافس الشركات الأخرى
- يفتح المجال لسونا طراك في الشراكة مع الشركات الأجنبية
- يفرق بين مهام الدولة و مهام المؤسسة كمؤسسة
- الدخول إلى المنافسة في مجال الطاقة
- يجب أن يطبق في العاجل القريب

7.2.2 ***مشروع سلبـي :***

- هو الخوصصة و المنافسة و طرد العمال
- الخوصصة معناها طرد العمال و هذا خطر على العائلات
- هو بيع مسبق لسوناطراك
- قانون لا يساعد العمال
- التسريح الحتمي للعمال

و يلاحظ من خلال هـذه الإجابـات الـتي هنـاك منهـا مـن تكـرر مـرات عديـدة، أن المواقف العمال مختلفة بشأن هذا المشروع و ربما هذا عائـد إلـى عـدم وضـوح الرؤية حوله لأن الغمـوض لا يمكـن أن يكـون غمـوض فـي المحتـوى و إنمـا فـي الإجحاف و التقصير في شرحه و تعميمه. وهو ما يفسر كما سنوضح في الجـدول الموالي، عدول و امتناع 30% من المستجوبين عن الإدلاء برأيهم حول مــوقفهم من مشروع القانون الجديد و بالتالي اكتفاؤهم بعدم الإجابـة، بـدل تقيمـه و نعتـه بالجيد أو السيئ أو بشيء آخر.

جـــدول رقـــم 17 : مشـــروع القـــانون التمهيـــدي للمحروقات

عدد الإجابات الموقف	180	%
جـيـد	60	33
ســيء	30	16.6
مواقف أخرى	36	20
لا إجابــة	54	30

7-2-3 الأسباب الكامنة وراء معارضة النقابة لمشروع القانون :

جدول رقـم 18 : أسبـاب معارضـة النقابة للقـانون

عدد الإجابات الأسبـاب	180	%
خوفا على مصالح العمال	72	40
خوفا على مصالح النقابيين	96	53.3
خوفا على مصلحة الوطن	6	3
أسبـاب أخرى	6	3

انطلاقا من هذا الجدول يمكننا استخلاص اتجاهين أساسية يبرزان أهميـة النظـرة إلى هذا المشروع الجديد، و بالتالي فإن تصور العينة بالنسبة لهـذا التمثيـل يبقـى متقاربا رغم اختلافه. مما يدفعنا إلى القول بأن آراء المستجوبين تبقى منقسـمة إلى اتجاهين، أحدهما يرى بأن معارضة النقابة للمشروع هـي مـن بـاب خوفهـا و دفاعها على مصلحة العمال بنسبة 40%، و رأي آخر ينظـر إلـى هـذه المعارضـة بكونها لا تعدو دفاعا و خوفا على مصلحة النقـابين أنفسـهم 53.3%. بينمـا تبقـى المصلحة العامة و مصلحة الوطن تشكل أدنى الاهتمامـات. و لعـل تحليلنـا لهـذه المسألة يدفعنا إلى اعتبار وجود دوافع أخرى قد تكون سببا مباشرا في فهم هـذه الظاهرة.

7.3 الأسـبـاب الأخرى للنزاع :_

قد يبدو من الوهلة الأولـى أن النـزاع القـائم بيـن سـوناطراك و النقابـة مصـدره المشروع التمهيدي للمحروقات للاعتبارات التي أبرزناها سابقا، لكن بعـد تحليـل كل المعطيات بدا لنا هناك أسباب ضمنية أخرى مخبأة ولـم تفجـر إلا بعـد إحتـداد

الخلاف بين الطرفين، و تمثلت في قضايا كانت عالقة من قبلها و أخـرى ظهـرت بعد الخلاف و سنحاول تلخيصها طوعـا فـي هـذه النقـاط إيمانـا منـا بـدورها فـي تفسير القطيعة و تردي العلاقة بين الوصاية و النقابة.

7.3.1 **الخدمـات الاجتماعية لسوناطراك :**

لقد أوضحنا في فصل سابق أن الخـدمات الاجتماعيـة لسـوناطراك تحتـل مكانـة هامة في الحياة المهنية لعمال القطاع، فهـي تسـتهلك مـا يعـادل 3% مـن حجـم الأجور تنفق أساسا في ترقية المجـال الصـحي و الثقـافي و الـترفيهي للعمـال و عائلاتهم. فعلى الرغم من أن المادة 312 من الاتفاقيـة الجماعيـة المحـررة فـي 22 نوفمبر 1994 تنص على أن تسيير الخدمات الاجتماعية من مهام المؤسسـة (الإدارة) إلا أن التقاليد و ثقافة المؤسسة المنتهجة منذ البداية سـمحت للشـريك الاجتماعي بإرساء يده على هذا المجال مما خوله الامتياز في :

- **اقتراح و تنفيذ معظم البرامج و النشطات الاجتماعية.**
- **تسطير الخطوط العامة و توجيهات تسيير الخدمات الاجتماعيـة المركزية و الجهوية.**
- **تـأطير مختلـف التظـاهرات الثقافيـة و السـياحية و الرياضـية المبرمجة.**

فضلا على ذلك فإن شـريك الاجتمـاعي يتمتـع بحـق تنصـيب مـؤولين علـى رأس مديريات الخدمات الاجتماعية المركزية و الجهوية و ذلك طبقا لمحتوى الاتفاقيـة الموقعة بين فيدرالية البترول والمديرية العامة لسوناطراك في 1971، غيـر أن الذي حدث مؤخرا و الذي تمثل في تنحية مدير الخـدمات الاجتماعيـة و إسـتبداله بآخر من طرف الرئيس المدير العام بالنيابة (الوزير)[1]* بدون إشعار مسـبق أثـار غضب النقابة الوطنية [2]* التي اعتبرت ذلك خرقا للنصوص المتفق عليها و تقزيمـا

لدورها في تسيير مجال يعتبر مبدئيا من صلاحياتها التامة. إذ أن الاتفاقية الموقعة بين المديرية العامة و فدرالية عمال المحروقات تنص على أن تنصيب مدير الخدمات الاجتماعية يتم بناء على اقتراح من المنظمة النقابية التي تحضى حسب الاتفاقية بصلاحية واسعة في رعاية شؤون و تسيير الخدمات الاجتماعية.

1*تم تنحية مدير الخدمات الاجتماعية في ماي 2001.
2* مضمون الرسالة رقم 111/01 أكتوبر 2001الموجهة للعمال من الأمانة الوطنية لنقابة سوناطراك.

فهي تعتبر أيضا أن مسألة تخويل التسيير للمؤسس ة (الإدارة) ليس إلا إجراءا إداريا لضمان التسيير الحسن لشؤونها خاصة المتعلقة بالجانب المالي و المحاسبات و ذلك لأن المؤسسة تتوفر على هيئات و مصالح و إطارات مختصة. و كرد فعل على هذا الإجراء لجأت النقابة الوطنية إلى رفض التعامل مع المدير المركزي للخدمات الاجتماعية الجديد كما عملت على تجميد كل الاجتماعات الثنائية 1* على المستوى المركزي مما أثر سلبا على نتائج عمل اللجان و أدى إلى :

- **تراكم الملفات العالقة بطلبات سلفيات البناء.**
- **تراكم ملفات الخاصة بسلفيات شراء الساكنات (CAL).**
- **تجميد قرارات الخدمات الاجتماعية (العمرة، الإجازات الطبية ...).**
- **تجميد قرارات اللجان العليا للأمن و الوقاية و الطاعة.**
- **تجميد قرارات اللجان العليا القائمة بدراسة ملفات المناوبة.**
- **تجميد قرارات اللجان العليا لشؤون المستخدمين.**

7.3.2 **المطالب الإدارية العالقة :**

من بين الأسباب أيضا التي عقدت الأمور ووسعت رقعة الهوة بيـن سـوناطراك و شريكها الاجتماعي: عدم تطبيق هذه الأخيرة للائحة المطلبية الـتي تقـدمت بهـا النقابة، و التي تمت المصادقة عليهـا مـن طـرف المديريـة العامـة فـي الاجتمـاع الذي عقد يوم 20 جوان 2001 و تضمنت هـذه اللائحـة مجموعـة مـن المطـالب الأساسية :

1* ماعدا اجتماعات اللجان الثنائية على مستوى الوحدات.

- إعادة تقويم المنحة الخاصة بالمردود الفردي و الجماعي.
- تسوية تواريخ التوظيف.
- تطبيق قانون المجاهدين و أبناء الشهداء العاملين منهم بسوناطراك.
- مراجعة منحة المسؤولية و الإكراه (PRS) و السماح بتراكمها مع منحة التعـويض و الإضرار (ITP).
- مراجعة مبلغ القرض الممنوح لشراء و استعمال السيارات الخاصة.
- تفحص نظام عمل المناوبة و الراحة الأسبوعية لعمال الجنوب.
- تقويم منحة التعويض عن المناطق و ظروف الحياة (IZCV)
- دراسة وضعية المتقاعدين القائمين بالمساكن الوظيفية بالمناطق الصناعية.
- تقويم منحة التعويض عن الأعمال المضرة (ITP).
- مراجعة اشتراكات الضمان الاجتماعي و التقاعد.

عدم تطبيق هذه المطالب، إضافة إلى مطالب أخـرى مسـجلة يرجعـه النقـابيون إلى تعنت شخص الرئيس المدير العام بالنيابة الذي هو في نفـس الـوقت الـوزير الوصي على القطاع "**الخصم و الحكم**" في أن واحد و يشير النقابيون في هـذا الصدد [1]* أنه منذ تنصيب الوزير كرئيس مدير عام للشركة لم يتم حل أي مشـكل اجتماعي أو مهني رغم التدخلات العديدة للنقابة الوطنيـة الـتي لـم يتـم الجـواب عليها إلا عن طريق المراوغات و حسب النقابة [2]* فإن تعفن الوضـع داخـل قطـاع المحروقات و استفحال الظلم و الاستبداد يعود إلـى تعـدد مهـام الـوزير وهـو مـا يفسر غيابه المستمر عن الشـركة و عـن انشـغالاتها إلـى درجـة تـدمر العمـال و الإطارات و في هـذا الصـدد وجـه النقـابيون انتقـادات حـول اسـتفحال التـذمر و التهميش الذي يعيشه عمال القطاع من قبل سياسة التعيينات الأحاديـة للرئيـس المدير العام و بالتالي تجميد و تهميش الإطارات الكفأة للمؤسسة.

1* جريدة الخبر 23 أكتوبر 2001 "نقابات المحروقات تعلن الحرب على وزير الطاقة"
2* الرسالة الموجهة من النقابية الوطنية سوناطراك الى رئيس المدير العام تحت رقم 761 RCH 13-10-2001

7.4 **تحول النزاع الداخلي إلى حرب إعلامية شرسة :**

لا بد الإشارة هنا إلى مدى الأهمية الإعلامية الـتي حضـي بهـا المشـروع التمهـدي لقانون المحروقات إذ وضعت لأجله خلايا كاملـة لنشـره، وتعميـم التعـرف عليـه، سواء من قبل عمال القطاع، أو الجامعين أو عامة الناس من الجزائريين. و كانت تهدف الفكرة أساسا إلى تبسيطه و شرح محتواه حتى لا يشوبه الغموض و تنسج حوله خيوط و تأويلات تسيء فهمه، و تستعمله كأداة لأغراض سياسية. لكنه رغم سلامة الفكرة و نجاعتها في النشر الواسع لمشروع قانون المحروقات إلا أن هذا التكتيك الجديد تحول إلى حرب إعلامية ما بين سوناطراك و شـريكها الاجتمـاعي بداية من 25 سبتمبر 2001، و أخذ بعده الكامل عشية اللقاء الـذي حضـرته 26 نقابة (سوناطراك، نافطال، GTP، المؤسسة الوطنية لأشغال الآبـار ...) فـي 22 أكتوبر 2001 حيث أعرب النقابيون عن تدمرهم إزاء رفض الوصاية لمطـالبهم و

إزاء المحملة المبيتة التي يقودهـا الـوزير ضـدهم. و نشـير هنـا إلـى أن الوصـاية عدمت الرد على مطالب النقابة المتعلقة بتنحية مدير الخدمات الاجتماعية و كـل المطالب المهنية الأخرى عـن طريـق الصـفحات الإشـهارية [1]* فـي كـل الصـحف الوطنية و لمدة أيام متتالية مما آثار غضب النقابيين بمن فيهم مسئولي الفدرالية لعمال المحروقات و الغاز و البتر وكيميائية. و هـذا التصـعيد دفـع بهـم إلـى شـن حرب مماثلة على وزير الطاقة إذ جاء بيان النقابة أنها [2]* "نرفـض طريقـة إشـهار الخلافات على العامة و لكنها وجدت نفسها مضطرة بلجوئها إلى حق الرد حتى لا تخفي الحائق و مواقفها و مطالبها عن العمال و الرأي العام" و ذكرت النقابة في بيانها أن هذه الحملة التي يقوم بها وزير الطاقة و المنـاجم جـاءت بعـدما طلبـت السلطات العمومية بضرورة تعيين رئيس مدير عام لمؤسسة سوناطراك ووضـع حد الوضعية الحالية التي تهدد اسـتقرار الشـركة و القطـاع ككـل نتيجـة التمركـز المطلق لصـلاحيات و سـلطة القـرار و كـدا فـرض احـترام الإجـراءات القانونيـة السارية من طرف المديرية العامة و حماية مجمع سوناطراك من المخاطر التي قد تنجر عن تطبيق ما جاء في مشروع قانون المحروقات.

1* أنظر بيان المديرية العامة في الملحق.
2* أنظر بيان النقابة في الملحق الذي نشرته جريدة الخبر 23/10/2001.

فالنقابة تعتبر موقـف الـوزير ضـدهم بحملـة إعلاميـة بـدون سـابق فـي علاقـات النقابية الوطنيـة بالمديريـة العامـة، و أنهـا سـتدافع عـن مواقفهـا بكـل الوسـائل المشروعة للحفاظ على ممتلكات الشركة و على قانونها الحالي.

بهذه المواقف يكون الخلاف قـد أخـذ تجـاوز مسـألة المعارضـة النقابيـة لقـانون المحروقات أو المطالبة بتحقيق الأرضـية المطلبيـة المتفـق حولهـا إلـى محاولـة استعراض القوة و إثبات القدرة على التصدي والمواجهة لكل طرف على الآخر.

فالوصاية من خلال هذا التكتيك (الإشهار) تهدف.

إلـى زرع الشك بين النقابيين و العمال من جهة لأنها علـى علـم مسـبق أن الكـل (أي العمال) لا يتفق على المطالب المقدمة و بالتالي فهي تحاول كسب الأغلبيـة و زعزعة الثقة في المتبقيين و دفعهم لتغيير مواقفهم.

و تهدف إلى إبلاغ الرأي العام و إطلاعهم عن مطالب النقابـة إيمانـا منهـا بأهميـة القطاع بالنسبة للشارع الجزائري (مصدر العيش) و مبرزة أن مطـالب النقـابيين هي مطالب ثانوية وليست جوهرية.

من جهتيها فقد أوضحت النقابة من خلال تجمعها في 22 أكتوبر 2001 أنها قادرة على تحريك القاعدة و تفعيل دورها في التصدي للمناورات المناوئـة و هـي أيضـا تهدف خلال ردها على منشورات الوصاية إلى دغدغة و اكتسـاب ود الـرأي العـام مبنية أن بدافعها عن ممتلكات الشركة فإنها تدافع عـن حـق كـل الجزائريـن لأن سوناطراك هي مكسب وطني يجب المحافظة عليه.

و هكذا تبقى مواقف متباينة و الصراع قـائم. ووسـط هـذه المنـاورات يجـد آلاف العمال أنفسـهم أمـام المطرقـة و السـندان لا يعرفـون أي اتجـاه يأخـذونه. أمـا إستراتيجية الإدارة و تعبئـة النقابـة توجـد حتمـا نقطـة اسـتفهام كـبرى. لا يمكـن إزالتها إلا إذا تسلح العمال بمعطيات واضحة و تعرفو على نوايا كل طـرف و هـذا لـن يحصـل فـي نظرنـا، تطـرأ لأهميـة الإسـتراتيجية و البعـد السياسـي لقطـاع المحروقات.